

المشرق

AL MASHREQ

شهرية مستقلة

June. 1997 Issue — عمان العدد ٣٨ حزيران ١٩٩٧ — دينار واحد

وكلاء الاعلان يطالبون بتشكيل تجمع جديد لحماية حقوقهم

ص ٨

ماذا جرى في المؤتمر الاعلامي الدولي في نيويورك

ص ١٠

التنظيم القانوني للصحافة العربية

دراسة لليونسكو

ص ١٦ ، ١٧

قانون المطبوعات الجديد :

من الصعب عزل الاعلام عن السياسة

سلوكيات الصحافة الجيدة والهوة بين الموضوعية والذاتية

شرعية السلطات العربية : الدولة الوطنية باتت حقيقة

تكنولوجيا المعلومات تحدث ثورة في عالم الاعمال



● خير صيد في هذا الزمان كتاب

فليخرج العقل من جحره

«ولقد أمنت ان كرامة الانسان الاردني خاصة والعربي عامة وانتماءه واعتزازه بوطنه الصغير والكبير، وتطوره الفكري والحضاري لا يمكن ان يتحقق الا اذا تحقق له قدر معين من حرية الفكر والتعبير».

هذه الكلمات جاءت في رسالة الاستقالة التي وجهتها السيدة ليلى شرف وزيرة الاعلام الى السيد احمد عبيدات يوم ١٩٨٥/١/٢٧ رئيس الوزراء حينئذ. اي قبل ١٢ سنة ونيف من الان.

فما اشبه اليوم بالامس. ولعل معشر الصحفيين على حق ان يفترضوا ويتمنوا ان تكون كلمات السيدة شرف نبراساً للحكومات بعد ١٢ سنة على كتابتها لها. ولكن يبدو ان الاعتبارات الاخرى – الامنية والسياسية – لا تزال تطغى على اعتبارات التطور الفكري والحضاري التي اشارت اليها الوزيرة المستقيلة يومذاك.

على اننا نرى ان التطور الفكري والحضاري في هذا الوقت المتأخر جداً من القرن العشرين هو اهم من اعتبارات الامن والسياسة. فالامن القائم ، وهو بالتالي مقياس تقدم الانسان حسب تعريفات الامم المتحدة والمفكرين في هذا العالم، لا يتحقق باغلاق افواه الناس وقمع الحريات الصحفية وانما باطلاق العنان لحرية الفكر والمحاورة والمجادلة وكافة الاراء مهما كانت معارضة او مغايره لانظمة السياسة والتعبير السائده. ولعل لنا في تجارب الامم الحية، الغنية، المتقدمة علميا وتكنولوجيا الدليل على ان الحرية هي الضمانه الامنية للانسان وللحكومة وللنظام. واذا كنا نتفق مع القائلين على انه لا ينبغي لحرية التعبير والصحافة ان يتعديا على سمعة الافراد، فاننا لا نتفق معهم على وضع سقوف تحد من حرية التعبير في القضايا التي تخص الفكر الديني والوحده الوطنية والعمل العام وما يسميه قانون المطبوعات الجديد – الاخلاق. ان كل هذه مساحات ينبغي ان يكون الفكر حرا في الايغال في مجاهلها والتعرف على دروبها من جهة وان تكون الصحافة حرة في نقلها والتعريف بها وبشخوصها وبالمواقف المختلفة منها.

ولا خير في القول هنا ان ما يتردد عن ضحالة الفكر الاردني فيما يخص الادب باشكاله والسياسة بمدارسها المتعددة والاقتصاد والاجتماع بكافة مشاربهما انما هو الناتج الاجمالي لسياسات متعددة في العقود الماضية كان طابعها المميز الحاح الحكومات على منع المواطنين من التفكير والتعبير خارج دائرة المفكر به والمعبر عنه رسمياً.

وبعد، الم يحن الوقت لاطلاق قدرات العقل والفكر المستنير فيما بيننا؟

هكذا من الأمل

قانون المطبوعات الجديد : ليس

عبد الله حسنات *

لا يمكن تفسير الاحكام القاسية التي تضمنها قانون المطبوعات والنشر الجديد والطريقة التي اخرج بها والتحذيرات التي صاحبت ذلك كله الا كدليل على تخوف رسمي، او على الاقل شعور بعدم الاطمئنان، حول قدرة الاردن الخروج – مما يصفه الكثيرون – بمجموعة من الازمات التي تواجهها البلاد ان كان على الصعيد السياسي الداخلي او الاقتصادي او على مستوى المنطقة باكملها.

ولعل في العودة قليلا الى الوراء ما يساعد على فهم العلاقة بين اصدار القانون الجديد والتفكير الرسمي في التعامل مع الازمات – مع ان النظام لا يعترف بالضرورة بوجودها. فرغم ان الحكم السياسي يصر على الانفتاح الذي اعقب اعمال الشغب في معان ومدن الجنوب عام ١٩٨٩ لم يكن نتيجة مباشرة لتلك الاعمال وانما رغبة من النظام، الا انه على كل حال استجاب في حينها لاحتجاجات الناس ضد الغلاء وضيق الحال بان نشط الحياة السياسية في المملكة بمجموعة من القرارات التي كان اهمها العودة الى البرلمان والغاء الاحكام العرفية واعطاء الشرعية للتعددية السياسية. ولم يكن النظام في حينها – شأنه شأن كافة القوى الاخرى محلية وعربية وعالمية – بقادر على التنبؤ بالاحداث الاقليمية التي اعقبت انفتاحه هذا، وخاصة غزو العراق للكويت وما نتج عنه من احداث جسام. فقد شكل ذلك الانفتاح عبئاً على النظام الذي وجد نفسه مضطراً نتيجة ضغط الشارع، من بين عوامل اخرى، ان يبدو كانما هو ليس ضد الغزو العراقي ومؤيد لنظام الرئيس صدام حسين وان يقاوم في الوقت نفسه الانضمام الى تحالف «حفر الباطن» مما جرّ على البلاد مجموعة من المصاعب التي لازالت تعاني منها حتى اليوم. ولعل من المفيد هنا ان نستذكر ان جلالة الملك الحسين اشار في اكثر من مناسبة الى ان فعلة العراق وما تبعها قد «كسرت ظهرنا»، في اشارة واضحة الى الضغوط الاقتصادية والسياسية التي تعرض لها الاردن والتي ادت الى توقيعه معاهدة السلام مع اسرائيل عام ١٩٩٤ والتي لم يصاحبها او ينتج عنها تغير يذكر في الوضع الاقتصادي للدولة والذي ازدادت مصاعبه نتيجة نضوب المساعدات، وخاصة العربية منها، وارتفاع البطالة كمحصلة لعودة عشرات الالاف من المغتربين من الكويت والخليج وازدياد اعداد الخريجين من دون وجود فرص عمل وتضخم الجهاز الاداري.

وفي السنوات القليلة الماضية حاول الحكم ان يدير شؤون المملكة الداخلية والخارجية – في ظل وجود معارضة مرتفعة الصوت وصحافة اسبوعية متجهمة ذات مصداقية متدنية تعتمد على الاثاره لكسب العيش.

وقد استطاع النظام رغم كل ذلك ان يحرر عام ١٩٩٣ (عام اخر انتخابات نيابية) قانون الصوت الواحد الذي ادى الى تحجيم الاسلاميين من جهة واقراز البرلمان الثاني عشر الذي اقر بدوره معاهدة السلام مع اسرائيل وكافة القوانين المتعلقة بها وقوانين لخرى هدفت الى اصلاح الوضع الاقتصادي. ولعل اكبر التحديات التي واجهها النظام في اخر سنتين هو المعارضة المتزايدة في صفوف الاردنيين لمعاهدة السلام والتطبيع مع اسرائيل – والى حد اقل – برنامج التصحيح الاقتصادي. وقد وصلت هذه المعارضة ذروتها عندما قام الجندي احمد الدقامسة باطلاق النار على التلميذات الاسرائيليات وقتل سبعة منهن.

ولعل هذه الحادثة بعينها كانت نقطة تحول كبيرة في تفكير النظام. فقد فصلت هذه الحادثة بين حقبتين متميزتين ومختلفتين تماما: حقبة الكباريتي وحقبة المجالي.

وليس من الصعب على المراقب ان يلحظ الفرق بين الحقبتين: بين الخطاب الرسمي عام ١٩٩٦ وخطاب عام ١٩٩٧.

ففي ١٩٩٦/٢/٤ عهد جلالة الملك لعبد الكريم الكباريتي تشكيل حكومة «ثورة بيضاء... مهمتها التغيير الشامل الكامل في اجهزة الدولة... والحفاظ على وحدة الوطن والاردنيين جميعا... ورعاية المسيرة الديمقراطية والحرية المسؤولة... وتحقيق نهضة تصحيحية شاملة.... وحشد طاقات الشباب.... وتحديث جهاز الدولة... واجتثاث كل مظاهر المحسوبية والفساد... (وتحويل الاردن) وطنا للحرية المسؤولة والتعددية المنتمية... واحترام حقوق الانسان... وتطوير السياحة... والتاكيد والعمل على تقوية الدور المحوري للاردن وان يكون لنا دور مؤثر وفعال لن نقبل من احد ان ينكره علينا او ان يسعى الى تهميشه او الانتقاص منه».

وبدا الكباريتي تنفيذ سياسة التغيير الشامل هذه كما راها.

فعلى الصعيد الداخلي بدأت حكومته بداية جيدة نالت استحسان مجلس النواب وحتى المعارضين. واستقطب الرئيس النقابات المهنية واستطاع تحييدها طوال فترة حكمه. واستجاب لرغبة الملك في محاربة الفساد وبدأ بالاعداد لقوانين كان من شأنها ان تزيد الانفتاح السياسي داخليا وان ترفع من سقف الحريات وان تعزز الوحدة الوطنية.

وعلى صعيد الانتخابات النيابية اكد الكباريتي عزم حكومته على معالجة جوانب مختلفة من قانون الانتخاب (فيما عدا مبدأ الصوت الواحد). ويقول المقربون من الكباريتي انه كان يعتزم زيادة عدد مقاعد مجلس النواب الى ١٠٠ مقعد، واعطاء تمثيل اكبر للاردنيين من اصل فلسطيني في مجلس النواب وذلك بزيادة مقاعد عمان والزرقاء وانه كان ينوي فيما بعد زيادة تمثيل هؤلاء في مجلس الوزراء ايضا.

وبدا هذا التوجه امراً معقولاً في ظل الاحتجاجات المتزايدة التي تكررها الزعامات الفلسطينية الاردنية بين حين واخر والتي ارتفعت وتيرتها في الاشهر القليلة الماضية.

ويرجع المراقبون ان توجه الكباريتي هذا مقروناً بمواقفه الاخرى على الجهات الخارجية والذي ادى فيما ادى اليه الى توتر العلاقات مع اسرائيل والتي بلغت ذروة توترها بحادثة الدقامسة قد أدت الى تغيير في تفكير القيادة بحيث لجأ النظام الى الاخذ بنظرية وتجربة نمور شرق آسيا – والتي روج لها الزعيم السنغافوري لي كوان يو – والتي تقول بأن يسبق الاصلاح الاقتصادي الاصلاح السياسي كما حدث في دول شرق اسيا.

ولعل قراءة متأنية لخطاب جلالة الملك يوم ٩٧/٥/١٤ في كبار ضباط القوات المسلحة من شأنها ان تلقي الضوء على مسار السياسة الاردنية في المرحلة المقبلة وخاصة على الصعيد الداخلي.

فعلى الصعيد الخارجي اكد جلالة الملك مرة اخرى دعم الاردن لكفاح الشعب الفلسطيني «لاستعادة حقه على ترابه الوطني» وهذه هي السياسة المعلنة للدولة الاردنية منذ سنوات طويلة. وعلى صعيد العلاقات مع اسرائيل سيستمر الاردن في استخدام مصداقيته في الشارع الاسرائيلي لاستقطاب اعداد اخرى من اليهود الى صفوف معسكر السلام الاسرائيلي وتقوية هذا المعسكر الذي من شأنه ان يضغط في اتجاه التنازل الاسرائيلي لصالح الحقوق العربية في فلسطين والجولان وجنوب لبنان.

اما على الصعيد الداخلي فقد كشف الخطاب توجهات الحكم في مرحلة السنوات الاربع القادمة. فالانتخابات كما اكد جلالته ورئيس الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي ستجري في موعدها الدستوري او ستجرى حسب القانون الحالي الساري المفعول، وهو قانون يختلف في جوهره عن القانون الذي كان يروج له في عهد حكومة الكباريتي. ويبدو ان الاتجاه في هذا المجال (مجال الانتخابات النيابية) يميل الى عدم تغيير التمثيل النسبي للقوى السياسية في البلاد عما هو عليه الآن وذلك بابقاء الاسلاميين والقوى المعارضة على قوتهم وربما اعطاء فرصة للحزب الجديد الحزب الوطني الدستوري – ليثبت انه حزب النظام كما يريد قادة هذا الحزب ان يصوروا انفسهم. وكان الملك في خطابه يوم ١٩٩٧/٥/١٤ قد بارك للحزب الجديد حين قال "يسر الأنسان عندما يرى ابناء البلد يجتمعون وينسقون جهودهم مع بعضهم البعض" في موطن تعليقه على الذين"يتحدثون ان الديمقراطية معدومة" في الأردن.

وكان رئيس الوزراء عبد السلام المجالي قد صرح في معرض تبريره لقانون المطبوعات الجديد انه هو وحكومته لا يريدون في سنة الانتخابات ان تبتز الصحف الاسبوعية المرشحين او تلطخ سمعتهم، او تؤثر في سير العملية الانتخابية مما فسره المعارضون على انه نية مبيته لدى الحكومة للتدخل لصالح الدستوري.

وفي ظل ارتفاع صوت المعارضة وحديثها عن السلام والتطبيع والوضع الاقتصادي المتردي فقد تميزت الاشهر الأخيرة بحديث متقطع عن نية لتأجيل الانتخابات لمدة سنة لقطع الطريق على الصوت الرافض الذي من شأنه ان يعطي تمثيلا اكبر للقوى المعارضه. الا ان سمو الامير الحسن وضع حدا لقضية التأجيل عندما قال في محاضره له في واشنطن اثناء زيارته هذا الشهر ان الانتخابات ستجري نهاية هذا العام.

على أن الوضع الداخلي على حساسيته يبدو الآن تحت السيطرة الكاملة للحكومة. فقد مر قانون المطبوعات رغم الزوبعة التي اثيرت حوله ويبدو ان محاكمة العريف الدقامسة لن تتحول الى قضية سياسية كما كانت المعارضة تتمنى، بل يبدو انها تتجه نحو صفقه محسوبه بين المدعي العام والدفاع.

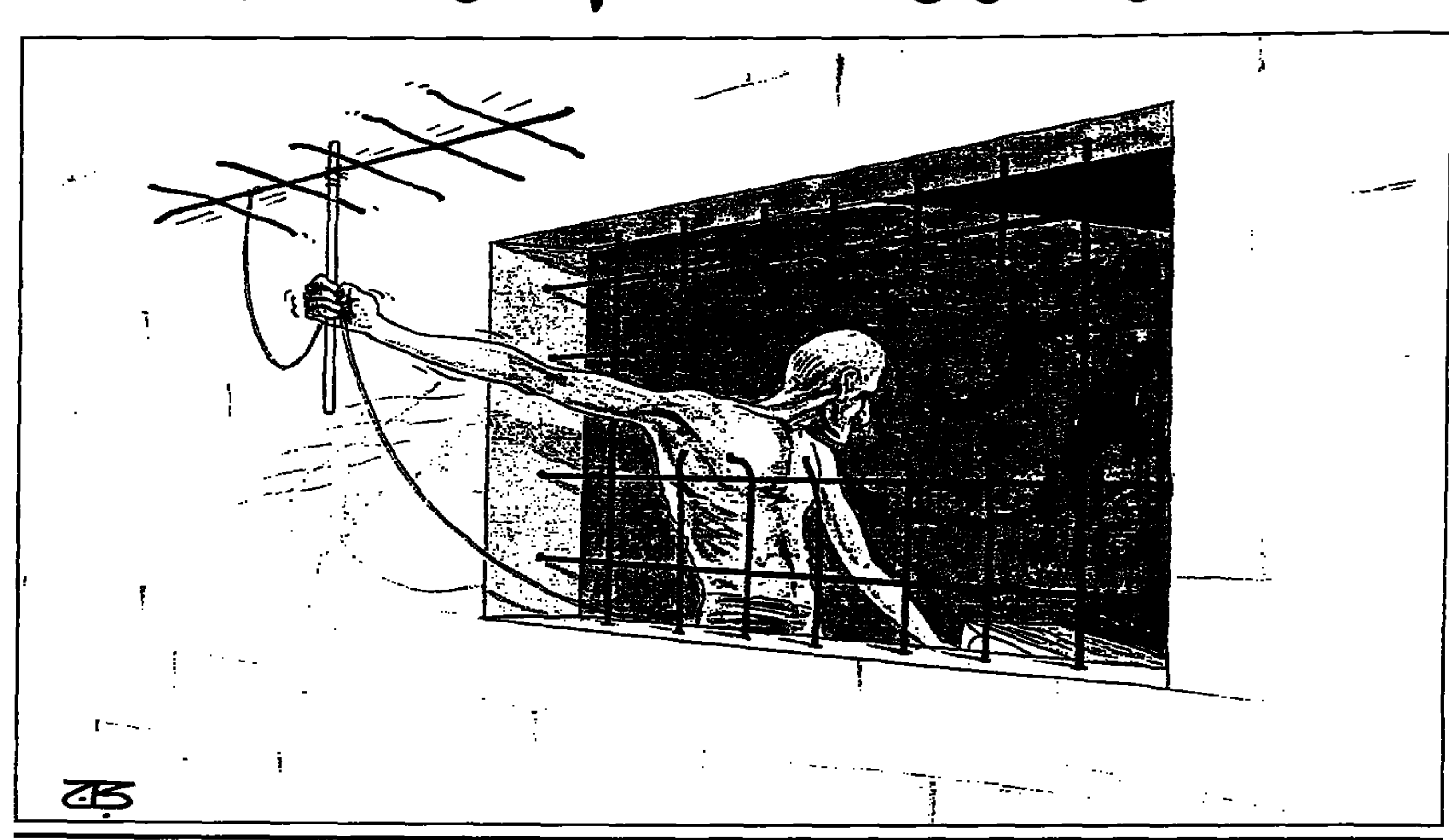
يبقى ان الاوضاع في الجوار ليست مستقرة بالدرجة التي تدعو الى الطمأنينة. فالوضع على جبهه فلسطين– اسرائيل لا يبشر بالخير. وحكومة نتنياهو تبدو مصممه على افراغ اتفاقات اوسلو من محتواها مما قد يؤدي الى اندلاع اعمال العنف في الضفة الغربية. وعلى الجبهه الأخرى (سوريا – اسرائيل) تبدو ساخنه الى درجة يتحدث فيها الاسرائيليون عن امكانية اندلاع الحرب. فقد تحدث بهذا رئيس الاركان الاسرائيلي أمنون شاحاك بعد عودته من زيارة لواشنطن بدايه حزيران. وهذا مؤشر خطير في ظل التحالف الذي يتنامى بين اسرائيل وتركيا من جهه والتقارب السوري العراقي من جهة أخرى.

في ظل كل هذه الظروف فأن القيادة الأردنية قد بدأت السعي على جبهتين: الجبهة الداخليه والجبهه الخارجيه. فعلى الصعيد الداخلي فأن قانون المطبوعات الجديد انما يهدف الى تخفيف حدة المعارضة (او بالأحرى المطالبه بتطبيع العلاقات مع اسرائيل) في حال تطور اي من الازمات المحيطه بالاردن الى مواجهة. وعلى الصعيد الخارجي بدأ الأردن بالاتصال مع تركيا وسوريا لاستطلاع ما يجري ولمحاولة تخفيف حدة التوتر من جهة – وفي حالة سوريا لوضع حد للتصعيد السوري ضد الأردن سواء عبر الاعلام او قوى المعارضة الأردنية.

صحيح ان جلالة الملك حذّر في السابق من اصدار قانون مطبوعات صارم للجم شكيمة صحف الاثارة في تطرقها لموضوعات وقضايا تثير الرأي العام من غير مبرر، وهذا ما حدث في النهاية حين لم يستجب الجسم الصحفي لتحذيرات القيادة السياسية، الا انه من الصعب عزل ما يجري في الاردن، حتى على مستوى اصدار قانون واحد، عن ما تمر به البلاد من ظروف لخرى عربية او اقليمية، تؤثر فيما تؤثر على مجرى حياة الناس هنا في الداخل..

* نائب رئيس تحرير الجوردن تايمز

ن السهل عزل الاعلام عن السياسة



صيف حار طويل امام القانون المؤقت

مائدة الكيلاني *

في الوقت الذي يطالب فيه الصحافيون بالمزيد من المكتسبات لصالح حرية التعبير والصحافة، اقدمت الحكومة وبفترة قياسية على اصدار قانون مؤقت للمطبوعات والنشر معدل للقانون رقم ١٠ لسنة ٩٣، اعتبرته القوى النيابية والشعبية والنقابية والحزبية والاعلامية، اعتداء صارخا على الحريات العامة والحد من حرية التعبير والصحافة، ونسفا لكل ما حققه الاردن من سمعة طيبة في مسيرته الديمقراطية.

وقد جاء القانون الجديدمخالفا للاعراف والقوانين الدولية التي تؤكد على حرية الاعلام والرأي، ومن المعلوم ان هذه الحرية المعترف بها عالميا كحق من الحقوق الاساسية للانسان اقرها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، حيث تنص المادة ١٩ من هذا الاعلان على ما يلي: لكل شخص حق التمتع بحرية الراي والتعبير، ويشمل هذا الحق الحرية في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الانباء والافكار وتلقيها ونقلها الى الآخرين، بأية وسيلة، ودونما اعتبار للحدود.

والقانون المؤقت قابل للطعن لدى محكمة العدل العليا، تبعا للمادة التاسعة من قانون محكمة العدل العليا رقم ١٢ لسنة ١٩٩٢ التي تقول "ان الطعون التي يقدمها اي متضرر يطلب وقف العمل باحكام اي قانون مؤقت مخالف للدستور تنظر فيه المحكمة".

كما جاء القانون المؤقت تعديا على السلطة التشريعية بحقها في مناقشة مشاريع القوانين، فالمادة ١/٩٤ من الدستور تشترط في القانون المؤقت ان يكون موضوعه، الامور التي تستوجب اتخاذ اجراءات ضرورية لا تحتمل التأخير، ويعتقد البعض ان هذا القانون لا تنطبق عليه صفة الاستعجال، وان قيل هناك ضرورة مستعجلة، فيمكن معالجتها وفقا لاحكام الدستور بدعوة مجلس الامة للانعقاد في دورة استثنائية.

اخطر ما في القانون الجديد اولا تشديد وتغليظ العقوبات، بحيث تم تحويله الى قانون ممنوعات وعقوبات، التي تمثل في مجموعها تقييدا شديدا لحرية التعبير والصحافة، وحصر هذه الحرية بما تراه الحكومة مناسبا، في الوقت الذي حصن فيه القانون للسلطة التنفيذية من اي نقد غير مطلوب، حيث جاءت التعديلات (الجذرية) لتضع الصحافة في حضن الحكومة، ولتشترك السلطة التنفيذية مع السلطة القضائية في صلاحية اغلاق الصحف، وفي اعادتها ضمن شروط يراها وزير الاعلام، (يتم وقف صدور المطبوعة بقرار من المحكمة في حالة مخالفة احكام الفقرة (أ) من المادة (٤٠) والمادة (٤٢) من هذا القانون، وللوزير السماح باستئناف صدورها بعد دفع الغرامة المحكوم بها ووفقا للضمانات والشروط التي يقررها الوزير).

وهذا يربط استمرار صدور الصحف بالارادة المطلقة للسلطة التنفيذية.. اضافة الى ان التعديلات لتهدد مسألة خروج الحكومة من ملكيتها الحالية لبعض اسهم الصحف.

كما تأتي التعديلات لترفع من سقف العقوبات المالية، وتضيف بنودا اخرى الى المخالفات، حيث ان اي مخالفة لبنود القانون الجديد تعني غرامة مالية لا تقل عن ١٥ الف دينار ولا تزيد عن ٥٠ الف دينار، فضلا عن استمرار تطبيق القوانين الاخرى التي يمكن حبس الصحفي من خلال تطبيقها وفي طليعتها قانون العقوبات، فقد نصت الفقرة ج من المادة الثانية من القانون المعدل على ما يلي "اذا كانت المخالفة المرتكبة تشكل جرما بموجب احكام اي قانون اخر، فيحكم على الفاعل بالعقوبة الاشد!! علما بان "المحظورات" الواردة في قانون المطبوعات والنشر، يرد معظمها في قانون العقوبات.

وقيد القانون المعدل المذكور، حقين اساسيين، كفلهما الدستور هما: حرية التعبير وحرية اصدار الصحف، حيث يشترط القانون على المؤسسات الصحفية القائمة والمرخصة تغييرات هيكلية تتمثل في رفع راس المال الى (٣٠٠) الف دينار للصحف الاسبوعية، مما يعني الحد من الاستثمار في "صناعة الصحافة، والحد من اصدار الصحف، وذلك بجعل اصدار الصحيفة حكرا على اصحاب رؤوس الاموال، وذلك عندما يشترط القانون هذه المبالغ الخيالية لرأس المال المطلوب، الامر الذي يجعل مهمة اصدار مطبوعة صحفية مسألة شبه مستحيلة، لان الرأس المال الوطني مازال محجما عن الدخول في الصناعة الصحفية، هذا عدا عن الظروف المالية القاسية التي تعيشها الصحف الاسبوعية الصادرة حاليا، لتضاف الى سلسلة المتاعب التي تواجهها اصلا بسبب ضعف حصتها من السوق الاعلاني وسوق التوزيع.

وثمة تخوف اخر من ان يدفع الرأس المال المطلوب، بعض اصحاب الصحف الصادرة والتي ستصدر، الى مد يد العون من جهات محلية او خارجية!، حتى تستطيع الاستمرارية في الصدور حسب شروط القانون الجديد او لجوء بعض صحفيي البلد الى صحافة مهاجرة، وعند ذلك تتحول الصحافة من رسالة الى دكاكين... حيث من من الصحف الاسبوعية قادرة على توفيق اوضاعها مع احكام القانون الجديد، (اللهم الا القليل) وذلك ما يفضي الى اغلاق ما لا يقل عن ٢٠ صحيفة اسبوعية، والقاء حوالي ٤٠٠ موظف فيها، في صفوف العاطلين عن العمل، الامر الذي يضعهم ويضع عائلاتهم في صفوف الفقراء.

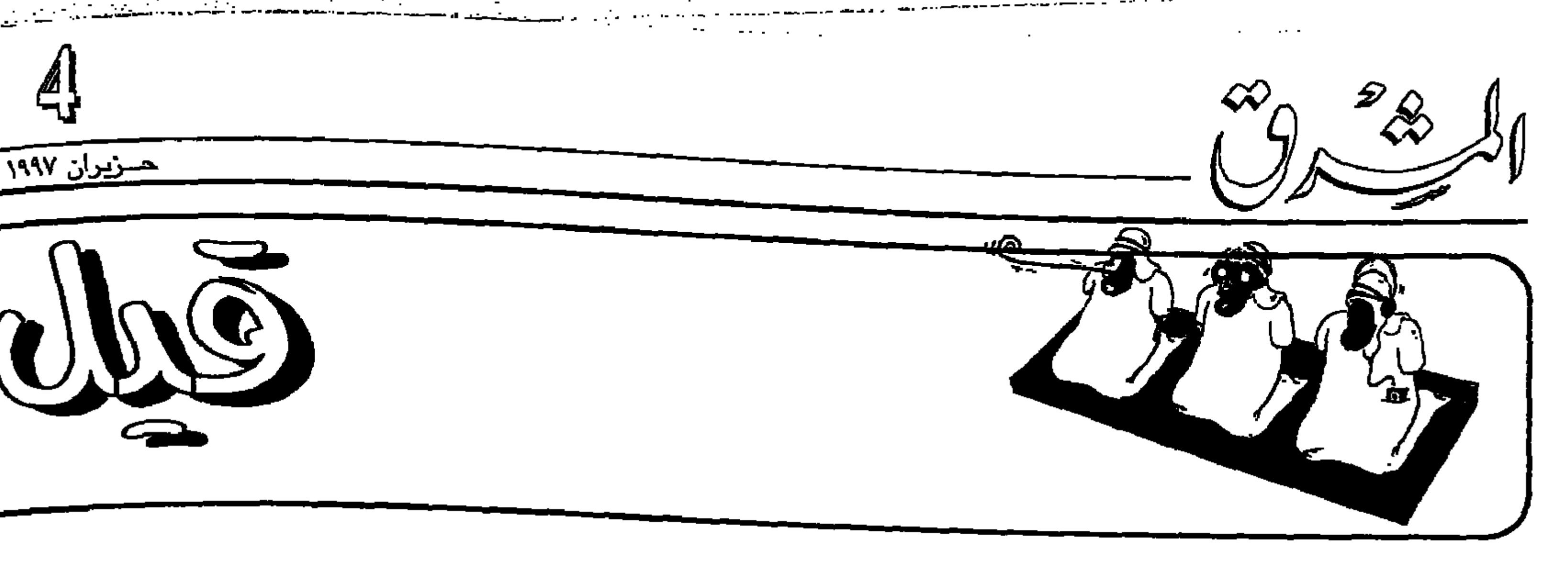
واذا كان القانون الجديد يهدف الى مأسسة الصحافة الاسبوعية، فان هذا الهدف لا يمكن ان يتم بين يوم وليلة وبالسرعة التي اقر فيها القانون الجديد، لا سيما وان اسلوب الملكية في صحافتنا الاسبوعية يقوم على الملكية الفردية والعائلية.

واذا كانت الصحافة الاسبوعية ازعجتها الحكومة، ففي كل بلد يتمتع بحرية التعبير والصحافة، تنشأ فيه صحف الاثارة التي تزعج الرؤساء والوزراء، والنواب وغيرهم، ولكن لم يفكر احد بالتعامل معها بفرض قوانين استثنائية، بل ينظر اليها باعتبارها افرازا طبيعيا للحرية، هذه الحرية التي تكفل التعدد والتنوع وحرية الانتقاء، التي لا تتأتى الا بحرية اصدار الصحف، التي تمثل العنصر الاساسي في حرية الصحافة، وتشكل رقابة الى جانب رقابة النواب. وان بعض التجاوزات والخروج على الاخلاق العامة او الوحدة الوطنية او غيرها من المصالح الكبرى، يمكن معالجتها بتفعيل القانون السابق للمطبوعات او تشريعات خاصة.. لكن ما يظهر ان الحكومة لم يتسع صدرها للنقد، وفي مناقشة قضايا مصيرية والتي تمثل الصحافة الاسبوعية عمليا المنبر الاساسي للتعبير في مثل هذه القضايا، في الوقت الذي تستطيع فيه الحكومة احالة المخالفين للقضاء لقصر التشريعات الموجودة ولا يجوز ان يدفع البعض ثمن تجاوزات الآخرين، وليس من الصواب تصويب السلبيات بسلبيات اخرى.

كما ان للقانون جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سيشوه صورة الاردن الديمقراطية التي يفاخر بها، وكل ما حققته المملكة من سمعة طيبة لدى المنظمات الدولية لحقوق الانسان، وتقدم اقتصادي واستثماري، حيث ان جهات محلية واجنبية ستتردد كثيرا في الاستثمار في هذا البلد خوفا من اصدار قوانين مؤقتة اخرى تذهب باستثماراتهم او تعيق نموها.

يبدو ان الحكومة لن تتراجع عن القانون الخطأ هذا، وعلينا انتظار صيف حار طويل قبل انتخاب مجلس نواب جديد عليه اعادة النظر فيه والاستعاضة عنه بقانون يغني الديمقراطية.

* صحفية وباحثة اردنية



تصور صحفي وراء أزمة عابرة

أزمة ديبلوماسية كاد يسببها تصور صحفي لتصريح حول القدس افضى به سمو الامير الحسن في واشنطن خلال زيارته للعاصمة الاميركية مؤخرا، ففي معرض استعراضه لقرار مجلس النواب الاميركي بنقل سفارة الولايات المتحدة من تل ابيب الى القدس وتخصيصه لمبلغ ١٠٠ مليون دولار لهذا الغرض، قال ولي العهد "انها لمن المفارقة ان يكون هذا المبلغ مساو تماما لما خصصته ادارة الرئيس كلينتون من مساعدات اضافية للاردن هذا العام، والتي لن ينظر اليها، اي المفارقة، الناس عندنا بعطف".

اللافت للنظر هنا ان هذا التصريح نقل من قبل وكالات الانباء العالمية عن صحيفة الجوردن تايمز مع أن ولي العهد افضى به في واشنطن، وبالذات في محاضرة القاها في معهد دراسات يموله يهود الولايات المتحدة، حيث حضر تلك المحاضرة سياسيون وخبراء امن ومهتمون في الشرق الاوسط اميركيون بالاضافة الى ديبلوماسيين ومفكرين عرب واوروبيين أخرين.

وانتبه اليه فيما بعد مسؤولو البيت الابيض بعد ان تم نشره بطريقة ملفتة للنظر في صحيفة الواشنطن تايمز، ضمن خبر رئيسي مفاده ان الاردن لم يكن مقدرا بمافيه الكفاية للمساعدة الاميركية، والتي تم اقتطاعها بالتساوي من مخصصات مساعدات تقدمها الولايات المتحدة الى اسرائيل ومصر.

موظفو البيت الابيض ضغطوا باتجاه اصدار تصريح جديد اكثر ايجابية واشادة "بالهبة" الاميركية، ولكن ولي العهد، والذي كان مقررا له ان يجتمع بالرئيس الاميركي وكبار مسؤولي ادارته في ظهر نفس اليوم الذي نشر فيه خبر الواشنطن تايمز، رأى ان يزيل اي سوء تفاهم مع كلينتون بطريقته الخاصة، فخلال جلسة المحادثات بينهما، قال الاميرالحسن للرئيس بان الاردن يعبر عن شكره وتقديره للمساعدة الاميركية، والتي اخذ المبادرة فيها وتولى ادارتها الرئيس بذاته "بالرغم مما تقوله الصحافة".

وكانت هذه الجملة وحدها كفيلة بازالة غيمة قصة الواشنطن تايمز المثيرة عن سماء المحادثات التي اجمع الطرفان انها كانت حارة وايجابية وبناءة.

اربعون بالمئة بداية مشجعة

في جلسة المحادثات التي تمت بين سمو الامير الحسن والرئيس الاميركي كلينتون دار الحديث حول العديد من القضايا الرئيسية التي تهم ليس فقط الاردن والولايات المتحدة وانما ايضا منطقة الشرق الاوسط بمجملها وخصوصا المحادثات الفلسطينية - الاسرائيلية والوضع في العراق.

في المجالين الاخيرين كان هناك اتفاق كبير على ضرورة الحوار في احدهما (فلسطين واسرائيل) الى درجة ان الرئيس الاميركي طلب من ولي العهد الاشتراك في وضع تصور مشترك مع الجانب الاميركي حول استئناف المفاوضات بين نتنياهو وعرفات ودفعها لتحقيق نتائج على الارض ضمن اتفاقية اوسلو المرحلية وايضا على مستوى مفاوضات المرحلة النهائية، بينما بالنسبة لموضوع العراق كانت ضرورة الحوار مطلوبة من جانب واحد فقط وهو الاردني. الامير الحسن شدد على نقطة هامة يطالب بها حتى الاميركيون انفسهم (مثلا في علاقتهم مع الصين) وهي ان "الحوار لايعني الموافقة". المهم في العلاقات الثنائية التي بحثت بتعمق، ان الجانب الاردني ركز في طرحه على ضرورة ايجاد مصادر اخرى زيادة عن المئة مليون دولار التي سيقدمها الاميركيون هذا العام لتمويل المشاريع الاردنية وخصوصا في مجالي التنمية الاجتماعية وتطوير الانتاج والمصادر المائية. التصور الاردني كان يتحدث عن مبلغ اضافي بقيمة ١٥٠ مليون دولار لهذا العام ولعدة اعوام مقبلة. الرئيس الاميركي تفهم هذا الطلب ووعد ان يبحثه مع قادة دول مجموعة الثماني الاغنياء والذي كان مقررا لهم ان يجتمعوا في دنفر بولاية كولورادو في الايام الاخيرة من شهر حزيران.

لم يعرف من نتائج اجتماع البيت الابيض فيما اذا كانت هذه الدول، في حالة تجاوبها مع الطلب الاميركي، ستساهم في صندوق السلام والاستقرار الذي انشأته الادارة خصيصا لاستيعاب المساعدة للاردن هذا العام، او انها ستفعل ذلك من خلال تعاون ثنائي مع الاردن، الا انه يبدو بان الرسالة الاميركية لهم قد وصلت بالفعل، حيث طلب على الاقل واحد من سفراء الدول الصناعية في عمان مقابلة المسؤولين الاردنيين ، حتى قبل ذهاب الامير الحسن الى واشنطن، لبحث هذا الموضوع معهم.

لسنا بصدد «هبات» اسرائيلية

لم يكن تصريح ولي العهد خلال زيارته لواشنطن حول تساوي المبلغ المقدم من الولايات المتحدة لدعم الاقتصاد الاردني هذا العام مع المبلغ الذي رصده مجلس النواب الاميركي لنقل السفارة الاميركية من تل ابيب الى القدس هو الوحيد القادر على اثارة حفيظة الحكومة الاسرائيلية، فقد ادلى احد المسؤولين الاردنيين الموجودين في واشنطن خلال الزيارة بتصريح آخر اكد فيه ان ما قدم للاردن من مساعدات اضافية ليس تبرعا من اسرائيل وانما ينظر اليه القادة الاميركيون انفسهم كدعم اميركي بحت اخذت مبالغه من الموازنة الاميركية، وقال المسؤول الاردني ان هذا ما سمعه ولي العهد عند اجتماعه بالبرت غور نائب الرئيس الاميركي في مستهل زيارة سموه للولايات المتحدة.

الامير الحسن ثمن باعتزاز موقف الرئيس مبارك والحكومة المصرية من موضوع المساعدات واشاد بجهودهم في محاولة اعادة المحادثات الفلسطينية - الاسرائيلية الى مسارها الصحيح.

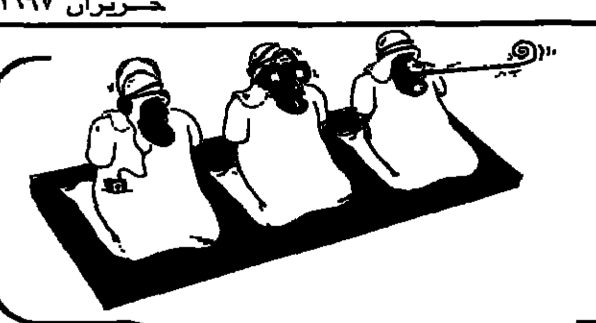
السفير المصري في واشنطن كان من بين الشخصيات الديبلوماسية والسياسية التي استمعت لمحاضرة الامير في معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى والسفراء العرب الذين قابلهم ولي العهد فيما بعد.

الاميركيون في صدد التغيير بالمنطقة

المصادر الديبلوماسية في واشنطن تتحدث عن تغييرات وشيكة وقريبة ستشهدها اروقة ومكاتب وزارة الخارجية الاميركية المتعلقة بالشرق الاوسط بمافيها منصب السفير الاميركي في الاردن، بعد تولي السيدة مادلين اولبرايت منصب وزيرة الخارجية.

فبعد ان تم تعيين توماس بيكرنغ، السفير السابق في الاردن، كوكيل لوزيرة الخارجية للشؤون السياسية، وبذلك يصبح الشخص الثالث بعد اولبرايت ونائبها ستروب تالبوت، وكذلك ادوارد جنيم، وهو قائم باعمال سابق في عمان، كمدير عام لدائرة شؤون موظفي وزارة الخارجية والذي سيكون مكتبه قريبا من مكتب اولبرايت

و قال



في الطابق السابع. اصبح في حكم المؤكد ان يتولى مارتين انديك، السفير الحالي في اسرائيل، منصب مساعد وزيرة الخارجية للشرق الاوسط بعد احالة روبرت بيلليترو على التقاعد من هذا الموقع. ادوارد ووكر والذي كان نائبا لاولبرايت في الامم المتحدة وسفير سابق في القاهرة سيخلف انديك في تل ابيب بينما يذهب الى القاهرة دانييل كيرتزر والذي يشغل حاليا منصب الرجل الثاني في مكتب المخابرات والابحاث في وزارة الخارجية وهو مساعد سابق لدنيس روس المبعوث الخاص لعملية السلام، بينما تؤكد المصادر ان ويليام بيرنز نائب روس السابق في عمله بدائرة التخطيط السياسي سيخلف السفير الحالي في الاردن ويسلي ايجان، والذي لم تذكر المصادر الى اية جهة سينقل اليها بعد خدمة اكثر من الثلاث سنوات المقررة له في عمان.

ماذا يدور في عقل وبواطن الخارجية

الحديث حول التغييرات المرتقبة في مناصب الخارجية الاميركية بين الخبراء ومهتمي الشرق الاوسط يدور هذه الايام حول ماهية التحولات الرئيسية التي ذهبت فيما كان يسمى بالديبلوماسيين المؤيدين للعرب من المناصب الرئيسية واتت بديبلوماسيين جدد معظمهم من اليهود الاميركيين كدنيس روس ومارتين انديك ودانييل كيرتزر وحتى وزيرة الخارجية نفسها التي تنتمي اصلا لعائلة يهودية.

الخبراء ومهتمو الشرق الاوسط ومعظمهم ديبلوماسيون ممن خدموا في الدول العربية، يعزون تدهور السياسة الاميركية تجاه العالم ا لعربي جزئيا الى هذه التحولات، ولكنهم يبدون اقل تشاؤما مما مضى حول امكانية العودة الى سياسة اكثر توازنا بوجود عاملين رئيسيين، سيمنعا الانحدار المستمر بعض الشيء. الاول عودة توماس بيكرينغ الى وزارة الخارجية وعزمه على تحقيق التوازن من جديد بعد ان قرر التقاعد من منصبه الاخير كسفير للولايات المتحدة في روسيا، ومن الجدير بالذكر في هذا المجال ان السيد بيكرينغ اجتمع مع سمو الامير الحسن مرتين خلال وجوده في واشنطن واحدة منهما على مأدبة عشاء، والعامل الثاني هو التوقعات الكبيرة بابعاد دنيس روس عن منصبه كمبعوث للشرق الاوسط وتعيين طاقم جديد في ما يسمى "مجموعة السلام" الاميركية.

الخبراء يقولون ان وزيرة الخارجية تنتظر تحقيق تقدم معقول في المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية، او على الاقل كسر الجمود بين الطرفين، قبل ان تقدم على اجراء تغييرات في طاقم السلام الحالي ولربما ايضا القيام بمبادرات جديدة لتعزيز مسيرة السلام العربي – الاسرائيلي والوصول بها الى اهدافها المحددة.

وطبقا لما يقوله هؤلاء الخبراء، فان تعيين انديك كمساعد لاولبرايت لشؤون المنطقة لا يعني محاولة اعادة سيطرة اليهود الاميركيين على المواقع الحساسة بقدر ما يعني ترقية احد هؤلاء اليهود الذين ظهروا على خلاف مستمر مع رئيس الوزراء الاسرائيلي اليميني بنجامين نتنياهو، والذي يعتقد المسؤولون الاميركيون بين انفسهم انه يعرقل جهود السلام ويضع العثرة تلو الاخرى في المسيرة نحو تحقيق سلام شامل بين العرب والاسرائيليين.

ما يقوله الخبراء انه لمن الظواهر المشجعة ان يكون السفراء الذين سيتم تعيينهم في اسرائيل والاردن، بعد موافقة الرئيس الاميركي على ترشيحهما من قبل الخارجية (ادوارد ووكر ووليام بيرنز) وهما من ابرز المطالبين بسياسة اميركية معقولة ومتوازنة في الشرق الاوسط.

التنقلات تحت «النفق» الثالث

أما بالقرب مما كان يعرف بالدوار الثالث، في وزارة خارجيتنا تحت دفة قيادة وزيرها النشط الدكتور فايز الطراونة، فتبدو المنافسة على أشدها بين السفراء الحاليين والمستسفرين – اذا جاز التعبير – على عدة حقائب ستشغر او تستحدث قريبا جراء تغييرات وشيكة في السلك الديبلوماسي.

اشد المنافسة ستكون على حقيبة فيينا والتي سيخليها في اول تموز السفير حسام ابو غزالة، بعد تعيينه ، مديراً لمكتب ولي العهد، خلفا للسيد ميشيل حمارنه الذي سيصبح مستشاراً لسمو الامير الحسن بانتظار حقيبة وزارية في اول تعديل او تغيير وزاري. من الصعب التنبؤ من سيفوز بجائزة فيينا والتي تشمل دورا في شرق اوروبا لا يوجد للاردن فيها تمثيل ديبلوماسي مباشر كجمهورية التشيك والدول الجديدة ليوغوسلافيا السابقة، حيث ينافس عليها بقوة مسؤول سابق في الديوان الملكي يوشك ان ينهي عمله الحالي في الامم المتحدة. ومن الواضح ان المنافسة ستكون اقل حدةً على سفارتين من اصل ثلاثة ستستحدث قريبا في بروناي وماليزيا وهولندا.

وكان الحديث يدور حتى فترة وجيزة حول اعادة السفراء الذين بلغوا سن الستين من مناصبهم، مثل حسن أبو نعمة ممثل الاردن في الامم المتحدة في نيويورك وصالح الكباريتي لدى انقرة. ويدور حديث حول تعيين السيد عون الخصاونة، رئيس الديوان الملكي، في منصب السيد ابو نعمة فيما رغب جلالة الملك بذلك، واحالة السفير الكباريتي على التقاعد بعد مضي حوالي عشر سنوات على خدمته في تركيا. المصادر الديبلوماسية تقول ان الحكومة التركية نفسها ترغب ببقاء الكباريتي في انقرة كونه عميد السلك الديبلوماسي هناك ونائبه الان هو السفير اليوناني، الذي قد لا ترغب الحكومة التركية بأن يصبح عميدا للسفراء.

يبقى موضوع سفارة اثينا والتي ستشغر بعودة السيد امجد المجالي لخوض الانتخابات النيابية عن منطقة الكرك، في حالة فوزه بالترشيح من قبل مجلس العائلة.

من المتوقع البت في هذه التنقلات قريبا، غير أنه اصبح من المؤكد اجراء تغييرات على مستوى اقل من السفراء في الحال. فالقائم بالاعمال الاردني في واشنطن، السيد نبيل مصاروة، قد نقل بالفعل الى القاهرة وتم تعيين السيد محمد الظاهر والذي كان عمل كقنصل عام في جدة مكانه. المستشار مصاروة سيخلف الدكتور محمد الخالدي في القاهرة والذي من المتوقع ان يعين سفيراً ضمن قائمة التشكيلات المرتقبة.

ما وراء رئاسة مجلس الاعيان؟

تعيين رئيس الوزراء السابق زيد الرفاعي كرئيس لمجلس الاعيان لم يأت كمفاجأة للسياسيين والمراقبين، بالرغم من توقعات الكثيرين ابان استقالة السيد احمد اللوزي بأن السيد الرفاعي سيتولى المنصب ليس بالتعيين المباشر وانما كأمر واقع كونه شغل منصب نائب الرئيس بالانتخاب. ما يكاد يرقى الى الاحجية بين هؤلاء السياسيين والمراقبين، على أية حال، هو فيما اذا كان تعيين السيد الرفاعي على رأس الاعيان يشكل خطوة نحو اعادته كرئيس للوزراء بعد الانتخابات النيابية المقبلة.

يقول الخبراء بأن التعيين الجديد يحتمل تفسيرين. الاول ان «أباسمير» سيستقر في هذه الوظيفة الى ما شاء الله، من حيث ان متطلباتها تستدعي وجوده فيها وانه سيكون سعيدا في تلبية هذه المتطلبات، والتفسير الثاني ان الانتقال للمركز الجديد يعني بالضرورة التقدم خطوة الى الامام باتجاه قطع الطريق بين منزله والرئاسة في الدوار الرابع، خصوصا وان تعيينه قد تم تغطيته بكثافة اعلامية وبترحيب ملحوظ من جهات سياسية اردنية وعربية وانه لم يقابله اي حديث سلبي من جهات المعارضة او خصوم السيد الرفاعي السياسيين.

سلوكيات الصحافة الديمقراطية والف

الدكتور فهد الفانك *

قد تتشابه الصحافة في جميع البلدان من حيث الشكل، فهي ورق وحبر واخبار ومقالات واعلانات وصور، لكنها تختلف اختلافا جوهريا من حيث المضمون والوظيفة بين البلدان ذات الانظمة الديمقراطية حيث تقوم الصحافة بخدمة المصلحة العامة عن طريق تقديم المعلومات والتحليلات التي تمكن الشعب من الحكم على الاشياء، وبين البلدان ذات الانظمة الشمولية حيث تخدم الصحافة مصلحة السلطة الحاكمة، وتحاول ان تحشد لها التأييد.

الصحافة في الانظمة الديمقراطية مستقلة وذات سطوة، تحاسب الحكام وتكشف عيوبهم وانحرافاتهم. اما في الانظمة الشمولية فتكون الصحافة تابعة للحكومة، اخبارها وتحليلاتها وتعليقاتها موجهة اساسا لتمجيد الحاكم الفرد او الحزب القائد، مع التغاضي عن العيوب او تحويلها الى انجازات والسكوت على الهزائم او تحويلها الى انتصارات.

لا تستحق صحافة الانظمة الشمولية اسم (صحافة) فهي مجرد نشرات متشابهة وغير مقنعة، لها تأثير محدود او معدوم واحيانا سلبي.

لكن الحرية التي تتمتع بها الصحافة الديمقراطية تقابلها المسؤولية التي يجب ان تفرضها على نفسها، فان لم تفعل فرضها المجتمع عليها. ولا بد من مجموعة من المعايير والقيم التي تلتزم بها الصحافة الديمقراطية. وهي عادة تدور حول: المسؤولية، الحرية، الاستقلالية، الصدق والدقة، عدم الانحياز والانصاف.

ويكثر ان الصحفيين يكثرون من الحديث عن حقوق الصحافة في حرية التعبير والنقد والوصول الى المعلومات، ولكنهم قلما يتحدثون عن واجبات الصحافة وقيمها وسلوكياتها وشروطها المهنية، وهذا ما سنحاول ان نمس بعض جوانبه.

سعة الصدر

يشكو الصحفيون بحق من ضيق صدر بعض المسؤولين الذين لا يتحملون النقد ولو كان بناء ومعقولا، ويعمدون الى الرد على الصحفي بقسوة وشدة، بل ان بعضهم يشكو بمرارة من الصحفي الذي يتجاسر على انتقاد بعض سياساتهم اويشيرالى نتائجها السلبية، بدعوى ان الموضوع اما خطأ ومضلل او انه صحيح ولكنه حساس ويفتح العيون المغمضة او يزعزع الثقة العامة.

في هذا المجال لا بد للصحفي من ان ينظر الى نفسه، ويحكم على ذاته بان صدره ليس اوسع من صدور هؤلاء المسؤولين، وللتدليل على قولي لاحظوا ماذا يحدث عندما ينتقد صحفي ما كتبه زميل اخر، فان هذا الزميل يغضب ويرغي ويزبد، ويكتب ردا قاسيا جدا، ويكاد يتهم زميله بالعمالة للاستعمار والصهيونية او السخف والضلال، ولو كان لهذا الصحفي سلطة الشرطة او المخابرات العامة او المحاكم العسكرية لامر باعتقال زميله ومحاكمته بتهمة الخيانة العظمى.

بل ان بعض كتاب الزوايا الدائمة في الصحف اليومية يعتبرون انفسهم اشباه الهة في قلاع حصينة، فاذا انتقدوا جهة ما وشاءت ان ترد عليهم بان تبين وجهة نظرها كجهة اختصاص، فانهم ينشرون الرد اضطرارا بحكم القانون وتحته تعقيب بحرف اسود بارز، يقول للقارىء لا تصدق هذا السخف! او يطرح علامات استفهام جديدة حول تلك الجهة لا علاقة لها بالموضوع محل النقاش، او ينشر الرد تحت عنوان "رد متشنج من الجهة الفلانية".

ان اتاحة الفرصة للجهة المنقودة بان تبين رأيها بحرية ودون تدخل الصحفي الفوري يجب ان يكون حقا طبيعيا، وتقليدا للصحفي الذي يحترم الرأي الآخر، ويثق بالقارىء الذي يستطيع ان يميز الحق من الباطل.

الحرية المسؤولة

من البديهي ان الصحفي يجب ان يكون حرا، والا فانه ليس اكثر من موظف اعلانات او كاتب نشرات، ولكن الحرية ليست مطلقة بل ضمن القانون والنظام. وحدود حرية الصحفي تنتهي عندما تبدأ حرية الأخرين في المحافظة على سمعتهم وسرية خصوصياتهم كما ان عليه ان يتمعن في الاثر الذي قد ينشأ عن النشر، فان وجده ضارا بالمصلحة العامة امتنع من تلقاء نفسه.

ليست من قبيل الحرية امكانية النشر الذي يؤدي الى كشف اسرار يستفيد منها العدو، او التي تؤدي الى النعرات الطائفية او الاقليمية او العشائرية، ومن هنا كانت ضرورة الحرية المسؤولة.

ولكن هذه العبارة (اي الحرية المسؤولة) سلاح ذو حدين، ذلك ان المسؤولين كثيرا ما يستعملونها لتبرير مصادرة حرية خصومهم، فانت حر ما دمت معهم، ولكنك تتجاوز حدود الحرية اذاما تناولت اعمالهم او سياساتهم او مصالحهم بمالا يرضيهم.

الحرية (المسؤولة) على لسان السلطة هي عادة كلمة حق يراد بها باطل ولكنها تظل كلمة حق، لولى بان تتبع من قبل الصحفي الذي يجب ان يتحمل مسؤولية اخطائه، وان يخضع لمحاسبة المجتمع، وذلك ان راكب الحافلة يقول شيئا خطأ او مؤذيا فيسمعه خمسة اشخاص اخرون، اما الصحفي فيكتب كلاما يقرأه عشرات الالاف من المواطنين، ومن هنا كانت مسؤولية الصحفي اكبر بكثير من مسؤولية للمواطن العادي في حياته اليومية.

الخبر والتعليق

تميز الصحافة الراقية بين نوعين من المادة الصحفية هما الخبر والتحليل ويتوجب التمييز بينهما بشكل واضح، بحيث لا يترك الامر لفطنة القارىء كي يخمن فيما اذا كانت المادة التي يقرأها تمثل خبرا او وجهة نظر الجريدة او الصحفي او حتى اعلانا مأجورا.

اما الخبر فيجب ان يكون متجردا من الغرض وغير متأثر بوجهة النظر الشخصية لكاتب الخبر او للجريدة، فمن حق القارىء ان يعرف الحقيقة كما وقعت بدون زيادة او نقصان وان يطلع على ما يقوله الاطراف المختلفون بدقة ووضوح وحياد واذا كان للصحفي رأي في ذلك فيمكنه ان يكتب تحليلا او تعليقا مستقلا، ينشره الى جانب الخبر او في مكان اخر مع الاشارة اليه.

مثل: اقرا تحليلا او تعليقا حول الموضوع على صفحة كذا.

ذلك ان صحافتنا تقدم الخبر احيانا من خلال رغبات واتجاهات ومواقف كاتب الخبر، فتقول زعم فلان او ادعى فتوحي للقارىء بانه كاذب، او تحذف ما لا يعجبها من قوله ولو كان هاما لفهم ما نشرته منه، وهذا افتئات على القارىء وتضليل له، ويشكل ممارسة لا تدعو الى الاحترام.

في احدى المحاضرات حول الصحافة اخذ احد الموجودين على الصحافة العربية انها تنقل عن وكالات الانباء العالمية اخبارا تقول عن اسحق شامير انه رئيس وزراء اسرائيل بدلا من ان تقول انه زعيم العصابات الصهيونية، ورد عليه الصحفي المحاضر فانكر (التهمة).

ان رأي الصحفي في ا ي شخص او سياسة مكانه الصحيح التحليل الاخباري، او المقال الافتتاحي، او التعليق السياسي، وليس اعادة صياغة الاخبار التي تبثها الوكالات العالمية بالشكل الذي يلائمنا.

لعرف ان ما اقوله هنا قد لا يعجب الكثيرين، خاصة وانني ضربت مثلا متطرفا جدا، حيث ان موقفنا من شامير مشحون بعواطف قوية، لانه - موضوعيا وتاريخيا - ارهابي محترف قبل ان يصبح رئيس وزراء، ولكن الفكرة التي اقصدها تظل واردة، وهي ضرورة التمييز بين الخبر والتعليق بحيث يكون الخبر مجردا من عاطفة الصحفي في حين يكون التعليق متروكا لرأيه الشخصي وثقافته وقدرته على التحليل والاقناع.

ومازلنا نتذكر الصراع الذي وقع بين رئيسة وزراء بريطانيا وبين رئيس هيئة الاذاعة البريطانية، لان البرنامج العالمي للاذاعة لم يقدم اخبار حرب فوكلاند على انها (نحن وهم) بل كان يقدم بيانات الطرفين بدون تحريف، وقد انتصر رئيس البي بي سي واعتذرت رئيسة الوزراء!

الخبريكون صحيحا او غير صحيح، كاملا او ناقصا، اما التعليق فهو موقف يحتمل القبول او الرفض، واما الخلط بين الخبر والتعليق، وتطويع الخبر ليخدم قناعات معينة، فهو في التحليل الاخير مدرسة سيء الصيت احمد سعيد، التي نجحت في شد انتباهنا، وقدمت لنا اخبارا (عن كفاح العرب اليوم) بطريقة وقف لها شعر رؤوسنا، ولكنها في النهاية سقطت، لان اخبارها كانت تهويشا مطبوخا بطريقة تحتقر العقل والكرامة لدى الناس.

الصحفي الاناني

بعض الصحفيين يستغلون سيطرتهم على زاوية او صفحة معينة لتسخيرها لخدمة انفسهم ، فتجده يهاجم الامن العام وقانون السير اذا تعرضت سيارته للمخالفة لسبب غير مقنع له، ويهاجم سلطة المياه اذا انقطعت المياه عن بيته، ويهاجم مؤسسة الاسكان اذا رفعت فاتورة الشقة على مسكنه المقدم من المؤسسة، ويهاجم المدارس الخصوصية في اليوم التالي لدفع اقساط اولاده في مدرسة خصوصية بالرغم من ان المدارس الحكومية تتيح فرصة التعليم الجيد للعموم مجانا. وقد يكتب مقالا ضد سياسة توزيع الارباح لشركة معينة لانه مساهم في تلك الشركة ويريد الحصول على اكبر قسط من الارباح باسرع وقت ممكن، بل ان فنانااردنيا معروفا قدم مرة برنامجا تلفزيونيا خاصا حول قطعة ارض في منطقة الدوار الرابع ليوضح عقم الروتين لدى امانة العاصمة، ثم اتضح من رد الامانة ان القطعة تعود اليه شخصيا، وان الخلاف بينه وبين امانة العاصمة حقيقة عمرها سنوات وليس مجرد مثال. وهكذا يكون قد وظف وسيلة الاعلام لتحقيق مصلحة شخصية.

ان الصحفي هو بالتأكيد، مواطن قبل ان يكون صحفيا، وبالتالي فان المشاكل التي تواجهه تستحق البحث في الصحافة، ولكن من الصعب القول بان انسانا مايكون موضوعيا عندما يكتب تعليقا عن قضية هو طرف شخصي فيها، ففي مجلس ادارة الشركات مثلا يفرض القانون على العضو صاحب المصلحة في الموضوع الذي يبحثه المجلس ان يعلن عن مصلحته وينسحب من الاجتماع، ولا يحق له التصويت او الادلاء برأي فيه، واعتقد ان الصحفي يجب ان يلزم نفسه بذات المبدأ.

ان القضايا اليومية التي تواجه الصحفي كمواطن يمكن معالجتها بنفس الطريقة التي يعالجها بها المواطن العادي: شكوى الى الجهة المسؤولة، او رسالة الى صندوق بريد اية جريدة، او تليفون الى البث المباشر، او حتى اقتراح لاحد زملائه بان يبحث في الموضوع ويجمع المعلومات ويكتب تعليقا، اما ان يجرد الصحفي قلمه (ليفش خلقه) في بعض الجهات، او ليدافع عن قضية شخصية، فيجب ان يتجنبه الصحفي للتجرد المسؤول، ولو كانت قضيته الشخصية محقة.

كرامة الصحفي

تتطلب الاخلاق الصحفية الحقة ان لا يمد الصحفي يده لأي كان، وان لا يقبض مالا او يقبل هدية ذات قيمة مادية من اية جهة، ذلك ان المكافأة المالية الوحيدة التي يستحقها الصحفي هي راتبه الشهري من الجريدة، او المكافأة التي يستحقها على مقاله من الجهة التي تنشر ذلك المقال.

اما الدعوات التي يتلقاها بعض الصحفيين لزيارة بلدان اجنبية بقصد الاطلاع على نواحي الحياة فيها، فلا يجوز قبولها الا بشروط واضحة، ا همها ان لا تكون مشروطة باي شرط ظاهر او ضمني، وان ترد الى الصحفي عن طريق جريدته اونقابته، وليست كمودة شخصية، والا فانها تصبح رشوة، او تضع الصحفي في موضع الشبهة، وهو في غنى عن ذلك.

ومن البديهي ان الصحفي الحر لايقبل الاكراميات والمساعدات من اية جهة، سواء كانت محلية او عربية او اجنبية، ويشمل ذلك الاكراميات التي قد تدفعها بعض الجهات الرسمية من بند المصاريف السرية، فكل ذلك يتناقض مع كرامة الصحفي الذي يطلب لنفسه الحرية واستقلالية الرأي والتفكير. ومن واجب الصحف ان تكون اكثر سخاء في رواتب ومكافآت الصحفيين، والا كانت شريكة في مسؤولية سقوط بعضهم تحت وطأة الحاجة.

التحقق من صحة الاخبار

من واجب الصحفي ان يتحقق من صحة الاخبار التي ينشرها، ولا يجوز الاعتماد على الاخبار التي تصدرها عن نفسها الشركات والمؤسسات العامة والدوائر الحكومية والجمعيات والمنظمات، فلابد من التحقق من صحة هذه الاخبار ومن نسبتها الى الجهة التي اصدرتها، فلا يجوز مثلا ان يذهب الصحفي الى مدير شركة او مدير مؤسسة عامة او مسؤول ليأخذ منه خبرا ثم يقدمه وكأنه من معلوماته الخاصة، لان ذلك يوفر للخبر مصداقية اضافية تجاه القراء، الذين يفترضون ان الجريدة تختار الاخبار التي تقتنع بصحتها واهميتها لقرائها، ولا تردد بمايقوله البعض عن انفسهم من اتصاف الحقائق دون تأكد.

كما ان من حق الصحفي ان يطلب الاطلاع على الوثائق والسجلات التي تثبت صحة الخبر الذي تقدمه اليه جهة معنية كالشركة او المؤسسة او الدائرة، بحيث يكون قادرا على الدفاع عن الخبر فيما اذاتعرض للتحدي او الانكار.

السرية والعلنية

الاصل ان جميع الاجراءات والقرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يتخذها المسؤولون وتؤثر في حياة الناس ومصالحهم لا يجوز ان تكون سرية، فمن حق الناس ان يعرفوا بهذه القرارات والاجراءات، ومن واجب الصحافة أن تتوصل الى الحقائق وان تنشرها، وان تحافظ على اسرار المهنة ولا تفشي مصادرها الا اذا قرر ذلك قاض في محكمة، واذا كانت بعض الجهات تصاب بالضرر نتيجة لنشر الحقائق فهذا شأنها، وليس من واجب الصحفي سوى مراعاة المصلحة العامة.

ان الاستثناء الوحيد على ذلك هو الامور العسكرية والاستخبارية، وبشكل عام كل ما قد يستفيد منه العدو ولايستطيع معرفته لولا النشر.

والعدو لا يستفيد من المعلومات العسكرية والامنية والدفاعية فقط بل يستفيد من معلومات اخرى مثل عدد السكان و الدخل القومي ومواقع المدن وحجمها وشبكة الطرق الخ.. ولكن مثل هذه المعلومات متاحة للعدو والصديق على السواء، ولذلك لا تدخل ضمن الاسرار التي يتوجب على الصحفي المحافظة عليها.

وبشكل عام فان من حق الدولة ان تحدد بشكل معقول الامور التي تعتبرها سرية، ولكن ليس من حق الدولة ان تمنع نشر قرار معين حتى تعلنه بنفسها، فمن حق الصحفي ان يسبق الى النشر اذا استطاع الحصول على الخبر، والسبق

جوة بين الموضوعية والذاتية

الصحفي انجاز مهني متعارف عليه، ومن شأنه اذكاء روح التنافس بين الصحف في خدمة القارىء.

اخبار الجرائم والفساد

بعض الجهات تعتقد انه ليس من المصلحة العامة نشر خبر عن جريمة قتل بشعة اوسرقة او اغتصاب حتى تعلن الشرطة عن الخبر، (عادة بعد القبض على المجرم) هذا التصرف ليس صحيحا، ولا تتطلبه المصلحة العامة بل مصلحة المسؤول الذي لا يريد ان يتعرض للضغط من اجل التشدد من اجراءات منع الجريمة وحماية المجتمع. كما ان نشر اخبار السرقات والاعتداءات مفيد من حيث انه دعوة للحذر والحيطة، والمستفيد من عدم النشر هو المجرم نفسه الذي مازال طليقا ومستمرا في ممارسة الاجرام.

كذلك فان جهات اخرى تعتقد انه ليس من المصلحة العامة نشر اخبار عن وقوع فساد معين او سوء ادارة في شركة ما. لان ذلك يزعزع الثقة العامة في القطاع الاقتصادي بشكل عام، وهذا خطأ فاضح.

ان عدم النشر بحجة الحساسية والمحافظة على الثقة العامة من شأنه ان يفسح المجال للاشاعة التي تضخم وتخترع قصص الفساد، وبذلك يستوي الفاسد بالنظيف، مادام الاثنان يتعرضان للاشاعة ولا يستطيعان نفيها. ان حرية الصحافة اشد فعالية ضد الفساد والتعسف من قوانين الدفاع والمحاكم العسكرية التي تفرض اشد العقوبات على المخالفين، فيما اذا قدموا اليها من الادلة الكافية لادانتهم.

العناوين الصارخة

في وقت من الاوقات كانت صحفنا تصدر بعناوين حمراء على ثمانية اعمدة، فنعترف انها تريد اجتذاب القراء عن طريق اللمعان والاثارة، ومن حسن الحظ ان هذه العادة القبيحة في طريقها للاختفاء من صحافتنا، بالرغم من التقدم الفني الذي يسمح بطبع العناوين بعدة الوان.

ولكن العناوين الصارخة لا تكون باللون الاحمر فقط بل في المبالغة الشديدة ايضا، في كثير من الاحيان نقرأ عنوانا معينا فيجذبنا اليه لانه يعطينا انطباعا معينا ، ولكننا عندما نقرأ الخبر نجد انه شيء اخر تماما، وان شيئا مهما لم يحدث او انه حدث ولكنه يخص بلدا بعيدا.

ان العناوين الصارخة التي لا تبررها محتويات الخبر هي اسلوب معيب يجب ان يتبرأ منه الصحفي الذي يريد من الناس ان يحترموه. هذا لا يمنع بطبيعة الحال ضرورة ان يكون العنوان رشيقا وجذابا مادام صادقا ومعبرا عن محتويات الخبر او التعليق.

الاختصاص

الصحفي ليس مجرد شخص لديه موهبة لغوية ويستطيع ان يكتب انشاء عربيا جيدا، فالاصل ان الصحفي لا يكتب تحليلا او تعليقا عن موضوع لا يعرفه معرفة المختصين به، فلا يجوز له ان ينتقد بوالص التأمين ضد الحوادث مع انه ليس لديه ادنى فكرة عن مفهوم التأمين، ولا يجوز ان يبدي رايا حادا في قضية فنية ليس لديه المام كاف بها.

ان الكتابة في التحليل السياسي والاجتماعي والادبي اسهل على الصحفي العام، لان السياسة والاجتماع والادب نشاطات انسانية عامة تحتمل الخلاف والاجتهاد. والصحفي بحكم عمله وثقافته شديد الصلة بهذه النشاطات ومدارسها ومنطلقاتها وتطوراتها، ولكن لا يجوز للصحفي ان يسمح لنفسه بالكتابة في للمواضيع الاختصاصية كالزراعة والاقتصاد والطب والهندسة والتأمين والطيران والصيرفة الخ... الا اذا كان مختصا، او درس وطالع واستعان بالمراجع والمختصين. والمفروض ان يكون الصحفي المختص حجة في حقل اختصاصه، علما بأن الاختصاص شيء والشهادة الجامعية شيء اخر.

تصحيح الاخطاء

مع ان المفروض في الصحفي ان يكون دقيقا، وان يتحقق من صحة اخباره ومصادره، ومع ان الخطا غير معذور، الا انه عمليا لابد من الوقوع في الاخطاء من وقت لاخر، وفي هذه الحالة لا يجوز للصحفي ان يركب راسه وان يلوي الحقائق او يحاجج لاثبات عدم خطئه، او لالقاء اللوم في الخطا على الاخرين. بل لابد من الاعتراف بالخطأ والاعتذار عنه وتصحيحه او السماح بنشر الردود التصحيحية عليه دون تعليق سلبي.

نحن لسنا امريكا

عندما نتحدث عن حقوق الصحفي وواجباته وحرياته واخلاقه، يقوم احدهم ليقول: هذا صحيح، ولكن نحن في البلاد العربية ولسنا في امريكا!

صحيح اننا في البلا دالعربية ولسنا في امريكا، وصحيح ان جريدة (النهار) ليست واشنطن بوست، و(الاهرام) ليست نيويورك تايمز، و(الرأي) ليست التايم. كل هذا واضح، ولكن السؤال يظل واردا: ما الذي يمنعنا من الارتقاء الى اعلى المستويات في المجال الصحفي؟

نحن لا نتحدث عن عدد النسخ التي تطبعها الجريدة العربية يوميا، ففي هذا المجال من المؤكد ان بلادنا ليست امريكا، ولكننا نتحدث عن المهنة كمهنة، خاصة وان اشد الناس سلفية يوافقون على ضرورة ان نتخذ من الحضارة الحديثة احسن ما فيها.

لماذا تلزم الطبيب العربي والمهندس العربي والطيار العربي بان يلتزموا بادق الاصول المهنية المتعارف عليها في مهنة الطب والهندسة والطيران في اوروبا وامريكا، فاذا جاء الدور الى مهنة الصحافة قلنا الوطن العربي ليس امريكا؟ مرة اخرى انها حجة الذين يخافون من الحقيقة ومن الحرية وهي حجة ساقطة.

المدرسة الاميركية والمدرسة السوفياتية

عند مقارنة صحافة الاتحاد السوفياتي خلال الحقبة الشيوعية بالصحافة الاميركية نجد فرقا شاسعا.

فالصحافة الاميركية حرة في انتقاد من تشاء وكشف اية اسرار ، بما في ذلك تلك الاسرار التي تمس رئيس الجمهورية وتؤدي الى اسقاطه، كما حدث في فضيحة ووترجيت الشهيرة التي كشفت النقاب عنها جريدة واشنطن بوست، ولم تستطع الحكومة الاميركية بجبروتها واجهزتها ان تمنع الصحيفة من النشر.

مثل ذلك ما كان ليحدث في الاتحاد السوفياتي، حيث تعكس الصحافة وجهة نظر المسؤولين في الحكومة والحزب، ولا تستطيع القيام بمبادرات او حملات نقد، او استقطاب للرأي العام ضد قانون او نظام او سياسة او تصرف قائم في الاتحاد السوفياتي فلها وظيفة اجتماعية مختلفة تماما عن الوظيفة التي تقوم بها الصحافة في البلدان الراسمالية؟

ومع ان هذا الفرق الجوهري، وهو حرية الصحافة الاميركية، اعطاها ميزة هائلة كقوة مؤثرة يحسب لها الف حساب، فان هذه الصحافة الامريكية تشكو من عيب كبير لم يكن موجودا في الصحافة السوفياتية وهو الخضوع لنفوذ مصادر الاعلان الذي هو المورد الرئيسي للصحافة الاميركية، وعن طريقه يمكن انجاح او افشال اية صحيفة، مما قد يضطرها لاتخاذ المواقف التي تحمي مواردها من الاعلانات او على الاقل السكوت عن بعض الاشياء لمجرد تجنب غضب المعلنين. هذا فضلا عن خضوعها لسلطة صاحب راس المال وهو عادة يعود الى يهود صهيونيين.

لست هنا في معرض المفاضلة بين شرين اولهما السيطرة على الصحافة لحساب الحكومة او الحزب الحاكم في الانظمة الشمولية، او مصادرتها لحساب الاعلانات والمصالح المادية الكبرى وراس المال في الانظمة الراسمالية، فكلاهما يشكل قيدا للحرية الصحفية بشكل او باخر.

بين السلطة والمعلن

الصحافة العربية معرضة للخضوع الى المؤثرين معا، فالحكومات العربية تستطيع عادة بقرار بسيط وغير قابل للطعن او التراجع، ان تسحب امتياز اية جريدة او مجلة اذا نشرت ما تعتبره الحكومة مخالفا لمقتضيات (المصلحة العامة) كما تراها، واصحاب المصالح الكبرى يستطيعون ان يحرموا الصحيفة من الاعلانات وبالتالي من المورد المالي اذا هي تجرأت على المساس بمصالحهم او (شاغبت) عليهم، كما ان الفصل بين ملكية الصحيفة وتحريرها غير موجود خارج مصر الا نادرا.

من حسن الحظ ان الامثلة على الحالتين محدودة، فليس كل يوم تقفل جريدة او يسحب امتيازها، كما ان مثل هذا القرار، وان كان سهلا من الناحية الاجرائية الا انه شديد التكاليف من الناحية المعنوية، والحكومة تفكر عدة مرات قبل ان (تضطر) لاستعمال هذا الدواء القوي الذي تفوق اثاره واضراره الجانبية والبعيدة المدى مزاياه القصيرة المدى.

كذلك فان اعلانات الصحف العربية موزعة بطريقة تجعل من الصعب على اية شركة وحدها ان تؤثر بشكل مؤلم على جريدة يومية قوية. ولكن الظاهرة موجودة وخاصة في مجال الصحف الاسبوعية التي تشتد حاجتها للاعلان حتى تقف على اقدامها. وقد مورست فعلا ضد مجلة اقتصادية اسبوعية قررت عدة بنوك وشركات عدم الاعلان او الاشتراك فيها، بسبب صريح هو عدم رضاها عن بعض افتتاحياتها ومعالجاتها الاقتصادية.

والمهم هنا ان نحذر القائمين على الصحف العربية، يومية واسبوعية، من خطر المسايرة او المجاملة في مجال الخضوع لسلطة المعلنين او رغباتهم، حيث لا يجوز ان يقبل منهم مجرد ابداء الراي في تحرير الصحيفة او اخبارها او تعليقاتها.

الاعلانات والتحرير

من ناحية ثانية فان صحافتنا تقع في خطأ فادح عندما تقبل بنشر مادة اعلانية مأجورة على انها خبر او تحقيق صحفي، اذ ان واجب الصحيفة تمييز الاعلان عن التحرير بكل وضوح، اما عن طريق احاطة الاعلان باطار خاص يجعل معرفة انه اعلان امرا واضحا، او عن طريق وضع كلمة (اعلان) في رأس المادة المنشورة او في نهايتها كما تفعل الصحف الدولية المحترمة، او على الاقل كلمة (بيان) بدلا من (اعلان) كما تفعل الصحف اللبنانية.

ويقال ان بعض الصحف تفرض تعرفة مضاعفة لاجر الاعلان المخفي، اي الذي يقدم على اساس انه خبر او مقابلة او تحقيق او حتى مؤتمر صحفي.

ان كرامة الصحافة قضية اساسية، ولا يجوز التهاون فيها بحجة ان القراء يدركون بفطنتهم ان المادة المنشورة هي اعلان وليست مقابلة، فكرامة الصحيفة مثل كرامة الصحفي ليست نسبية، ولا تقبل الحلول الوسطى، وتتجنب المناطق الرمادية.

هجرة الصحافة

ما من شك في ان للصحافة افراز اجتماعي. فلا يمكن والحالة هذه معالجة قضايا الوطن والناس في المهجر، وقد جربت ذلك بنفسي فلم استطع ان اكتب عن الاردن عندما اكون مسافرا في الخارج، ذلك ان الكتابة لا تتطلب المراجع المكتوبة فقط بل تتطلب الى جانب ذلك وقبله المراجع الانسانية، والاتصالات الشخصية، ومعرفة مواقف الناس عن طريق التحدث معهم، والاستماع إليهم، وحضور اجتماعاتهم واحتفالاتهم ومناسباتهم.

الا ان المبرر الواضح لهجرة الصحافة العربية هو الاضطهاد وفقدان الامن، فالصحافة اللبنانية مثلا هاجرت الى اوروبا عندما اصبحت السيارات الملغومة على اسوارها وسيلة التعبير المقررة في الرد على افتتاحياتها.

من جهة اخرى فان بعض الحكومات العربية (وربما اكثرها) تسمح للصحافة المهاجرة بان تتوغل في بعض القضايا الى مدى لا تسمح به للصحافة المقيمة، بل انها تتشدد في منح ترخيص لاصدار صحيفة وطنية في البلد في الوقت الذي تسمح فيه لما هب ودب من صحف العالم ان يدخل الى البلد بحرية تامة.

الصحافة مؤثرة ولكن...

يبدو لي ان هناك مبالغة شديدة في اذهان المسؤولين عن تأثير الصحافة عليهم. فهم يعتقدون ان الدنيا تقوم ولا تقعد اذا انتقدتهم احدى الصحف، مع ان الناس تعودوا على فكرة وجود اراء وتقييمات مختلفة ولا يقبلون بالضرورة بكل ما يقال لهم في الصحف، ولكل حكومة في الدنيا مؤيدون ومعارضون.

وليس ادل على ذلك من ان الاذاعات الخارجية لا يمكن مراقبتها او مصادرتها، وكل شعب عربي يستمع يوميا وليليا لعشرات المحطات التي يهدر مذيعوها بالهجوم او التهجم على حكوماته او مسؤوليه، دون ان يؤدي ذلك الى زعزعة الثقة او نشوب القلاقل والثورات. ان الخطب العنترية المتشنجة التي تلوث الاجواء اصبحت لا تقابل بغير ابتسامات الاستخفاف.

ونحن العرب نتعرض لاذاعات معادية او محايدة، سلبية او ايجابية تبث بصوت عال ومسموع من لندن، وواشنطن وتل ابيب ومونت كارلو الخ.. ولكن ليس هناك من يقول بان هذه الاذاعات هي التي تشكل الراي العام العربي، فقد اصبح لدينا من الوعي والادراك ما يجعلنا قادرين على تكوين اراءنا الخاصة بنا بشكل مستقل. اما الاكاذيب والسموم التي تنشر فمن السهل فضحها والرد عليها وتحويلها الى اداة ضد مطلقيها.

واليوم اصبح العرب معرضون ليس فقط لاذاعات الشرق والغرب، بل للبث التلفزيوني العالمي عن طريق الاتصال عبر الاقمار الصناعية، بحيث يستطيع من يشاء ان يشاهد برامج تلفزيونية لا حصر لها في جميع ارجاء الدنيا.

بل لعل العكس هو الصحيح ذلك ان كل شعب يحرم من وسائل الاعلام والصحافة الحرة يصبح اكثر تأثرا بما يذاع وينشر في الخارج، لانه يفقد ثقته بالاخبار والصحافة المحلية.

وبعد،

فان الصحافة هي المستفيدة الاولى من الديمقراطية والتعددية، وما يعنيه ذلك من التمتع بالحرية وحق الحصول على المعلومات والتعبير عن الراي الاخر. ولذا فان واجبها تجاه الوطن والشعب عموما وتجاه نفسها خصوصا يفرض عليها ان تقف في صف الديمقراطية. وعلى الصحفيين ان يتضامنوا في حماية بعضهم البعض، ولو كان الصحفي الذي تتعرض حريته للاعتداء، ويحتاج للحماية مخالفا لنا في الراي او التوجه السياسي.

اما الاخطار التي تهدد حرية الصحافة وترهب الصحفيين، والمطلوب الوقوف الجماعي في مواجهتها فلا تأتي كلها من جانب السلطة، فقد برز في السنوات الاخيرة نوع جديد من الارهاب الشعبي من منطلقات عقائدية متعصبة، دينية او وطنية، قد يكون اشد خطورة من ارهاب السلطة، والسلاح المشهر في هذه الحالة هو التكفير او التخوين.

* كاتب واقتصادي اردني

سوق الاعلان في الاردن

الوكلاء يسعون لتشكيل تجمع جديد لحماية حقوقهم

محمد سلامة

طالب ممثلو واصحاب وكالات الدعاية والاعلان في الاردن. ضرورة وجود نقابة تمثلهم، تحفظ حقوقهم وتنظم مهنتهم، اضافة الى ثمة حاجة لتطوير السوق الاعلاني. وانه لابد من عوامل حفز امام نمو هذه الصناعة في الاردن. واشار هؤلاء انه رغم زيادة المؤسسات الاقتصادية، وتوسع حجم الاستثمار في الاردن، الا ان حجم السوق الاعلاني يعتبر ضعيفا قياسا الى دول اخرى، حيث يبلغ حجم الاعلان في وسائل الاعلام المرئية والمقروءة نحو ٢٠ مليون دينار سنوياً.

السيد سليم سماوي مدير المكتب الموحد للاعلان للصحف اليومية الثلاث (باستثناء عرب اليوم) قال: ان حجم الاعلان السنوي في الصحف يقدر على النحو التالي:

الراي ٦ مليون دينار، الدستور ٥ر٣ مليون دينار، والاسواق نحو المليون دينار، مشيرا الى ان الصحف الاسبوعية غير منضمة الى المكتب الموحد للاعلان، التعامل المباشر بينها وبين المعلن، كما ان ربطها بالمكتب الموحد للاعلان غير ممكن لوجود عوامل متعددة، من بينها الخصم الكمي الذي تمنحه هذه الصحف للمعلنين والذي يبلغ نحو ٥٠٪، اضافة الى انه لا يوجد اقبال حقيقي على الصحف الاسبوعية من قبل المعلنين.

وقال السيد سماوي ان حجم الاعلان للقطاع الخاص اكبر منه للقطاع العام حيث لا يزيد حجم الاعلان الحكومي عن ١٠٪ من الحجم الكلي، وبما يعادل نحو ٢٠ الف دينار شهريا فقط للصحيفة الواحدة.

ويتعامل المكتب الموحد مع حوالي ٢٧٠ وكالة ومكتب دعاية واعلان، وذلك وفق شروط وضمانات مالية تتراوح بين ٥٠٠–٥٠٠٠ دينار ، مشيرا السيد سماوي الى أن بعض المكاتب التي لا تغطي اعلاناتها في الصحف ماليا، فانه لا يتم التعامل معها بسبب فقدان مصداقيتها.

واشار السيد سماوي الى ان ثمة حاجة لتنظيم مهنة الاعلان في الاردن، سواء من خلال وجود نقابة او جمعية لتنظيم عمل وكالات ومكاتب الدعاية والاعلان وتنسيق العلاقات بينهم، وذلك للمحافظة على مستوى مناسب للمهنة. كما اشار بعض وكلاء الاعلان من جانبهم الى انهم يعانون من الاعلانات المباشرة في الصحف، وذلك يحرمهم من العمولة، واذا ارادت الصحف تحسين عمل وكالات الاعلان فعليها ايقاف الاعلانات المباشرة او قبولها مع الاحتفاظ بعمولة وكالة الاعلان.

كما اشار احد اصحاب مكاتب الاعلان الى ان هناك تصرفات لوكالات الاعلان فيما يتعلق بموضوع الخصومات، حيث ان وكالة تعطي المعلن ١٥٪ واخرى تصل فيها نسبة الخصم الى ٢٢٪ من قيمة الخصم الذي تحصل عليه الوكالة من الصحف. والسؤال، كم تستفيد الوكالة؟ حيث لا تغطي النسبة المتبقية من العمولة مصاريف الهاتف والمكاتب والموظفين ... لذن وجود نقابة او جمعية سيحمي عمل وكالات الاعلان.

السيد سليم سماوي اوضح ان مئات الالاف من الدنانير لا يستفيد منها السوق الاعلاني في الاردن، وذلك بسبب المنع القائم في عدم نشر اعلانات السجائر وغيرها في الصحف الاردنية، مما يدفع المعلنين الى الاعلان عن تلك المواد في الصحف والمجلات العربية التي تدخل بشكل واسع الى الاردن ولها حق نشر مثل هذه الاعلانات، مشيرا الى ان حجم تلك الاعلانات يقدر بنحو ١٠٠ الف دينار لكل صحيفة سنويا، ويقترح السيد سماوي السماح بنشر اعلانات السجائر في الصحف الاردنية مع الاشارة الى التوعية الصحية بمضار التدخين، لكن السيد سماوي ضد السماح بنشر اعلانات المشروبات الكحولية والصور المخلة بالآداب العامة، وذلك لحرمتها في الدين الاسلامي الذي هو دين الدولة، اضافة الى ضررها الصحي والاجتماعي.

وحول استخدام المراة وصورها في الترويج للاعلان، قال السيد سماوي ان الصحف اليومية (الراي، الدستور) تتحفظان على نشر صور (خليعة) ويسمح باستخدام صور المراة في نطاق ضيق، وكثيرا ما ياتي اعتراضات من الجمهور القارىء على بعض الصور المنشورة التي يعتقد انها فاضحة، ونستجيب لرغبات الجمهور، مشيرا الى حق المعلن في نشر ما يريد وحق القارىء في تلقي ما يريد.

وقد أيدت بعض وكالات الاعلان استخدام المراة في الترويج للاعلان، وذلك من ناحية جمالية، وليس اغراء.

الاعلان التلفزيوني والاذاعي

لكن ماذا عن الاعلان والدعاية التلفزيونية، حيث يبقى التلفزيون تطلع كل معلن، ويعتبر الاردن من الدول الوحيدة في العالم التي يفضل المعلن فيها نشر اعلانه في التلفزيون، وذلك انه أرخص من الصحيفة، ففي بعض الفترات في التلفزيون تستطيع اظهار اعلانك لمدة ٣٠ ثانية بـ (٩٠) دينارا، اضافة الى أن الاعلان مرئي ومسموع وملون.

ويشير أحد المعلنين ان نشر اعلانه بالتلفزيون بـ (٢١٥) دينارا للنشرة، يعني ذلك ارخص من أن ينشر ربع صفحة بالصحف ويدفع ثمنها ٤٠٠ دينار.

لكن بعض وكالات الاعلان تنتقد رفع اسعار الاعلانات في التلفزيون خلال شهر رمضان والاعياد الرسمية والدينية وخلال الفترة الواقعة ما بين ١٢/١٥الى ١٢/٣١ من كل عام، وذلك بنسبة ٤٠٠٪ مما يرتب تكاليف مالية عالية على المعلن، وأن هذه النسبة تحرمه من الارباح المتوقعة. واشار اصحاب وكالات الاعلان الى ان تحديد الاسعار في اعلانات التلفزيون تخضع لمزاجية القائمين على تلك الدوائر. وليس هناك دراسة خاضعة للعرض والطلب، ويضرب احدهم مثالا على ذلك ان الاعلان في الايام العادية مثلا ١٠٠ دينار، ترتفع قيمته في شهر رمضان الى حوالي ٦٠٠ دينار، والـ ٣٠ ثانية التي قيمتها ٩٠ دينارا ترتفع الى حوالي ١٠٠٠ دينار. كما اشار هؤلاء الى ان اجازة الاعلان لنشره او رفضه تخضع لمزاجية الموظفين في التلفزيون، وليس هناك قواعد واسس في نشر الاعلانات.

وبالنسبة الى الاذاعة فهناك فترات محددة للاعلان، ويحرم المعلن من فترات يكون فيها الاعلان ذا مردود ايجابي، فمثلا في الساعة ٧ صباحا وحتى الثامنة صباحاً وخلال برنامج البث المباشر، يمنع نشر الاعلان، كذلك الحال في ساعات الظهيرة يمنع فيها نشر الاعلانات التجارية، ويشار الى ان التقارب في الاسعار بين الاذاعة والتلفزيون، فيعني التوجه للتلفزيون اكثر من الاذاعة.

راي التلفزيون

السيد وليد السناوي مدير الدائرة التجارية في التلفزيون الاردني، قال: ان توجه مؤسسة الاذاعة والتلفزيون لخدمة الاقتصاد الوطني، فرض عليها تقاضي اجور مخفضة على الاعلان، حيث تعطى خصومات للصناعات الوطنية تصل الى ٥٠٪ لتشجيع تلك الصناعات، مشيرا الى أن هناك اعلانات تهم الوطن يتم نشرها مجانا، ويضرب مثلا على ذلك فيما يتعلق بالوفيات واعلانات الوزارات.

واشار السيد السناوي الى أن حجم الاعلان الحكومي الى القطاع الخاص لا يزيد عن ٥٪، اضافة الى أن الاعلانات الحكومية تنشر بتسعيرة مخفضة، مشيرا الى ان حجم الاعلان السنوي في التلفزيون يبلغ نحو ٥ر٥ مليون دينار للعام الماضي، بعكس السنوات السابقة التي لم يزد فيها حجم الاعلان عن ٢ مليون دينار سنويا.

ماذا لو تم خصخصة مؤسسة الاذاعة والتلفزيون، كم تبلغ العائدات السنوية للاعلان؟

السيد السناوي قال: ان خصخصة التلفزيون لا يعني عدم الاستمرارية في تقديم الخدمة مجانا لاعلانات تهم الوطن، ولكن سيتم تقاضي اجور عن اعلانات اخرى هي معفاة الان، وفي حالة الخصخصة سترتفع العائدات السنوية للاعلان الى نحو ٢٠ مليون دينار، مشيرا الى ان العائدات المالية الحالية للتلفزيون تعود لخزينة الدولة، ولكن في الخصخصة بالتأكيد ستعود للتلفزيون، ولكن تبقى نفقات التلفزيون اعلى من ذلك بكثير، حيث تبلغ الموازنة السنوية للتلفزيون نحو ٣٠ مليون دينار.

ورد السيد السناوي على ان هناك قواعد وشروطا لوضع الاعلانات على شاشة التلفزيون، وليس مزاجية كما يقول البعض، وهذه الشروط هي:

اولا: شروط الدفع: تصدر الدائرة فواتير المطالبات بعد انتهاء برنامج طلب الاعلانات وتكون المطالبات مستحقة الدفع خلال (٣٠) يوما من تاريخ البث للاعلان غير المتكرر او العرض و (٣٠) يوما من تاريخ بث اخر اعلان للاعلانات المتكررة (ضمن برنامج الاعلانات)، لن تبث اية اعلانات لاية جهة يكون رصيد حسابها لدى الدائرة متأخرا عن (٣٠) ثلاثون يوما، كما تحتفظ الدائرة بحقها في المطالبة بقيمة برامج الاعلانات مقدما لاية جهة كانت.

ثانياً: عمولة لوكالات الاعلان المسجلة والمعتمدة لدى الدائرة (١٥٪).

ثالثا: تسري الاسعار الجديدة على كل الاعلانات للعقود المبرمة وسارية المفعول اعتبارا من تاريخ سريان مفعول هذه الاسعار والتعليمات.

رابعاً: التعليمات الفنية لاشرطة الاعلانات:–

أ– تكون الاعلانات مسجلة على اشرطة SUPER BETACAM S.P. ، ب – يفضل استلام نسختين من كل شريط اعلان في حال كون برنامج الاعلان لاكثر من شهرين ويكون الشريط الثاني بمثابة شريط الاحتياط جـ – لا يسمح باستلام اي شريط للاعلانات مسجل عليه اكثر من اعلان واحد وفي حال وجود اكثر من اعلان يعاد الشريط للمعلن لتعديله.

خامساً: الحجز، التعديل والالغاء على برامج الاعلانات:

أ– حجز برامج الاعلانات: ـ يتم اتباع اسلوب الحجز المسبق للاعلانات حسب تواريخ ورودها كما يلي:ـ

– يتم استلام برنامج طلب الاعلان باليد ويتم تدوين تاريخ وتوقيت الاستلام على الطلب واخذ توقيع بذلك من الجهة المرسلة. – يتم الاستلام عن طريق البريد عند وصول الارسالية. – يتم الاستلام عن طريق جهاز الفاكسميلي ويكون التوقيت المبين على النسخة المرسلة على الجهاز هو وقت الاستلام، تحتفظ الدائرة بكامل حقها في ترتيب تسلسل بث الاعلانات ضمن فترات الاعلان. لا يتم قبول اي اعلان للبث سواء اكان قد بث سابقا او شريط لاعلان جديد قبل ٤٨ ساعة او يومي عمل قبل الموعد المحدد للبث.

ب – التعديل على برامج الاعلان ـ لا تقبل الدائرة الا الطلبات الخطية لغايات التعديل على برامج الاعلانات ويجب استلامها قبل يومي عمل من تاريخ بث الاعلان المراد تعديله.

جـ –الالغاء على برامج الاعلان:ـ لا تقبل الدائرة الا طلبات الالغاء الخطية ويجب استلامها قبل يومي عمل من تاريخ بث الاعلان المراد الغائه.

سادسا: طلبات برامج الاعلان:ـ لا تقبل الا الطلبات الخطية لبرامج الاعلان او الحجز ويجب ان تكون مطبوعة على الاوراق الرسمية للجهة المرسلة للطلب وتكون موقعة من قبل المسؤول لتلك الجهة ومؤرخة ومختومة حسب الاصول.

سابعاً: دعوات الرعاية للبرامج:ـ سوف تقوم الدائرة بارسال كافة المعلومات والنشرات اللازمة لتعريف جميع المهتمين برعاية البرامج وتزويدهم بالاسعار. والدائرة على اتم الاستعداد لتزويد الاسعار عند الطلب.

ثامناً: لاي سبب كان مؤسسة الاذاعة والتلفزيون غير مسؤولة عن تلف او ضياع اي مواد اعلانية.

تاسعاً: اثبات البث:ـ تقوم الدائرة التجارية باصدار شهادة بث لكل اعلان يظهر على شاشة التلفزيون ولن هذه الشهادة ماخوذة عن سجلات التلفزيون الرسمية واي اخطاء فيها يعرض الموظف المشرف عليها لطائلة القانون.

عاشرا: اصول الاعلان:ـ يسمح ببث الاعلانات التجارية على شاشة التلفزيون للمعلنين من ذوي الاستقامة من اجل ايصال رسائلهم الصادقة لمشاهدي التلفزيون في الاردن والمناطق الاخرى التي يصلها البث. ويسمح بعرض البرامج والمنتجات والخدمات والمواد الاعلانية المقبولة من قبل التلفزيون الاردني فقط جميع البرامج والمواد الاعلانية المراد بثها على شاشة التلفزيون تخضع للمراقبة المسبقة من قبل التلفزيون الاردني وله القرار النهائي في قبول او رفض اي مواد اعلانية.

احد عشر: شروط خاصة:ـ

– لا يسمح بالاعلان للمؤسسات غير المقبولة من قبل الجامعة العربية او الحكومة الاردنية. – لا يسمح بالاعلان لكافة انواع المشروبات الروحية والسجائر. – لا يسمح لاي اعلان يشجع على المقامرة. – لا يسمح بالاعلان عن الاسلحة والعلوم الكاذبة والمهن التي تعتبر لا اخلاقية. – جميع البضائع والخدمات المعروضة للبيع بالاعلان عنها على شاشة التلفزيون يجب ان تكون حقيقية وبسلامة نية، ولا يسمح بالاعلان للمنتجات والخدمات بقصد تشجيع الاصناف البديلة. – يتوجب اخذ الحيطة التامة في تحضير وتقديم الاعلانات في برامج الاطفال. – يجب ان يكون الاعلان خالياً من اي ذم او غير لائق بالنسبة للاصناف والمهن والمؤسسات المضاربة. – لا يجوز الاعلان قبل او بعد اي برنامج ديني او سياسي.

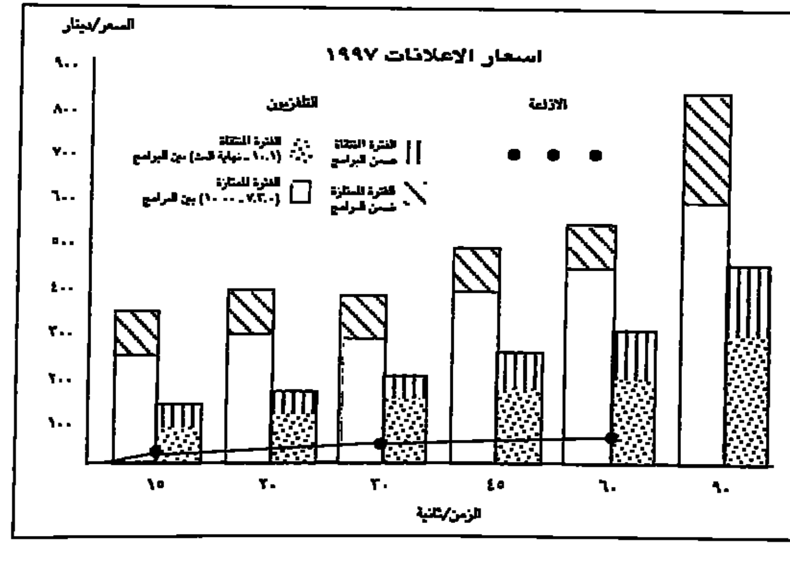
ثاني عشر: تحتفظ الدائرة بكامل حقوقها في تعديل هذه التعليمات كلما دعت الضرورة لذلك.

ثالث عشر: تلغي هذه التعليمات اي تعليمات سابقة تتعارض مع هذه التعليمات وتحل محلها.

رابع عشر: يضاف للاعلان المقروء على شاشة التلفزيون ديناران عن كل نشرة وخمسة دنانير طباعة كمبيوتر على البرنامج الواحد (انتاج). خامس عشر: يضاف عشرون دينارا للاعلان الاصيل في حالة الاشارة لاعلان فرعي. وفيما يتعلق باستخدام المراة في الدعاية التلفزيونية، قال السناوي ان الاعلان يرتبط مع المنتج، وفي حال استخدام المراة في الاعلان يجب ان يتناسب ذلك مع المنتج، ولا نسمح بسوء استخدام لذلك، اضافة الى اننا ضد استخدام المراة كسلعة مثل اي سلعة تجارية اخرى.

في الصحف ١٩٩٧

الجزء الاول	سعر الصفحة
تروسة صفحة اولى بحدود ٦.٥X ٢	٢٨٠
سعر ١ سم على عمود صفحة اولى	٢٠
سعر ١ سم على عمود صفحة اخيرة	١٢
سعر ١ سم على عمود صفحة ثانية او ثالثة	٨
سعر ١ سم على عمود صفحة قبل الاخيرة	٥
سعر ١ سم على عمود صفحة داخلية	٤
سعر الصفحة الكاملة بالداخل	١٦٨٠
سعر نصف الصفحة بالداخل بحدود ٢٠٠ سم	٨٠٠
الحد الادنى لاي اعلان على الصفحات الداخلية	٢٤
الملحق المنفصل	دينار اردني
الترويسة صفحة اولى في الملحق المنفصل بحدود ٥X٢	١٢٠
سعر ١ سم X عمود على الصفحة الاولى من الملحق المنفصل	١٢
سعر ١ سم X عمود على الصفحة الاخيرة من الملحق المنفصل	٨



مركز الاردن الجديد للدراسات

نبذة تعريفية

مركز الاردن الجديد للدراسات مؤسسة علمية اردنية مستقلة لوضع الابحاث والدراسات وتنظيم حلقات النقاش والحوار والتدريب والاستشارات وتبادل الخبرات. تأسس المركز عام ١٩٩٠ وباشر عمله في مطلع كانون الثاني ١٩٩٣. وفي ايلول ١٩٩٤ اعاد تسجيل نفسه بموجب قانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣.

يعمل المركز في ثلاثة مجالات رئيسية، هي:

١– اعداد الابحاث والدراسات المتخصصة حول الواقع الاردني، او ذات الصلة بعلاقات الاردن العربية والاقليمية والدولية.

٢– تنظيم حلقات النقاش والمؤتمرات وورش العمل حول القضايا والتحديات التي تواجه الاردن والعالم العربي.

٣– اعداد برامج التدريب وتبادل الخبرات في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية – الاجتماعية، وتقديم الاستشارات العلمية واعداد التنبؤات والدراسات المستقبلية واستقصاء لتجاهات الراي العام.

وللمركز مكتبة وارشيف صحفي ولخر للوثائق الاردنية، ولديه قاعدة معلومات عن المجتمع المدني في الاردن، والمنظمات غير الحكومية والاحزاب السياسية، وهو يوفر خدمات المكتبة والارشيف والاستشارة لطلبة الدراسات العليا والباحثين بالمجان او باسعار رمزية.

اهداف المركز

نشأ المركز في ظروف انطلاق عملية التحول الديمقراطي في الاردن وتشريع التعددية السياسية، وقد واكبت هذه العملية واثرت فيها تطورات اقليمية ودولية عميقة، ابرزها اندلاع حرب الخليج الثانية، وانطلاق عملية السلام في الشرق الاوسط، وانتهاء عصر الحرب الباردة، ومرور النظام العالمي بمرحلة انتقالية.

وانطلاقاً من هذه المعطيات فقد تحددت اهداف مركز الاردن الجديد للدراسات في:

١– تنمية الثقافة السياسية الديمقراطية، والعمل على تطوير التشريعات الحاضنة للديمقراطية وتقوية دور مؤسسات المجتمع المدني والتعريف بها.

٢– تشجيع ونشر البحث العلمي، وتوفير اطار علمي مناسب للحوار والتعاون ما بين الباحثين الاردنيين وزملائهم في الوطن العربي والعالم.

٣– العمل كمركز وطني للتفكير، يتصدى للقضايا والتحديات التي تواجه الاردن راهناً او مستقبلاً.

٤– بناء قواعد المعلومات، وتنسيق الجهود مع مراكز المعلومات الوطنية والعربية والعالمية بهدف الافادة منها لاغراض الدراسة ولصياغة المقترحات وتوفير الاستشارات.

بمناسبة دخول مركز الاردن الجديد للدراسات عامه الخامس

اشترك فورا واحصل على خصم ٤٠٪

يستمر هذا العرض حتى ٣١ تموز ١٩٩٧

الاشتراك في مطبوعات المركز لمدة سنة تبدأ من ١٩٩٧/٤/١ وحتى ١٩٩٨/٣/٣١، وعددها ١٢ مطبوعة بقيمة ٩٠ ديناراً للمؤسسات وبقيمة ٦٠ ديناراً للأفراد ، علماً بأن قيمة الاشتراك قبل الخصم هو ١٥٠ ديناراً للمؤسسات و ١٠٠ دينار للأفراد .

الكتب التي ستصدر خلال عام ١٩٩٧

١– الميثاق الوطني والتحول الديمقراطي في الاردن	٢٣٤ ص
٢– الديمقراطية وسيادة القانون	٢٣٤ ص
٣– جماعة الاخوان المسلمين في الاردن (١٩٤٦ – ١٩٩٦)	٣٠١ ص
٤– الحركات الاسلامية في الاردن	٢٨١ ص
٥– Islamic Movement in Jordan	٢٦٥ ص
٦– الاحزاب السياسية الاردنية	٢٠٠ ص
٧– وثائق البناء الديمقراطي	٢٠٠ ص
٨– المرأة الاردنية وقانون الانتخاب	١٤٤ ص
٩– الاقتصاد الاردني في اطاره الاقليمي و الدولي	٤٤٠ ص
١٠– The Jordanian Economic in its Regional and International Framework	٤٥٠ ص
١١– نحو قانون انتخابي ملائم	٨٠ ص
١٢– عمان .. واقع وطموح	٦٨٢ ص

اصدارات المركز

سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الاردنية ٢٦ تقريراً
سلسلة اقتصادات الأردن والشرق الاوسط ٧ تقارير
سلسلة تقارير خاصة ٦ تقارير

اهم اصدارات الكتب للاعوام السابقة

المرشد الى مجلس الامة الاردني الثاني عشر
who's who in the Jordanian Parliament
الانظمة الانتخابية المعاصرة
المرشد الى الحزب السياسي
المسار الديمقراطي الاردني.. الى أين؟
رسائل الى اولادي، منيف الرزاز
The Democratic Process in Jordan.. where to?
العمل البرلماني.. واقع وتطلعات
الصعود الى الصفر، فيصل حوراني
المرأة الاردنية والعمل السياسي

عمان، شارع مكة، بجانب بنك الاسكان، عمارة رقم ٣٩ ، الطابق الثالث ،
ص.ب : ٩٤٠٦٣١ عمان ١١١٩٤ الاردن ،تلفون: ٥٥٣٣٣٣٦(٦–٩٦٢) فاكس : ٥٥١١١١٨ (٦ –٩٦٢) Email: ujrc @ go.com.jo

في مؤتمر دولي نظمته الامم المتحدة

انقسام في الرأي حول دور الاعلام في القرن القادم

نيويورك - من رضوان ابو عياش

اثار مؤتمر دولي حول الاعلام عقدته الامم المتحدة بالتعاون مع جامعة كولومبيا الاميريكية مؤخراً جدلا واسعا بين ارتباط الصحفيين العالمين من جهة وبين منظمات الامم المتحدة نفسها من جهة اخرى، مما أدى الى تعذر اتخاذ اية قرارات والاكتفاء بتوصيات عامة تتعلق بضرورة نقل التكنولوجيا الحديثة في عالم الاتصالات الى الدول النامية.

تمحور الجدل في الاساس حول «قلق عميق» ابدته اربع منظمات صحفية امريكية ودولية حول الهدف من انعقاد هذا المؤتمر، اذ ان عنوانه يدل على محاولة جديدة من قبل الحكومات او المنظمات المكونة من ممثلين للحكومات (مثل الامم المتحدة) للسيطرة على وفرض اجندة للصحافة في الالفية القادمة، حسب ما قالته هذه المنظمات الصحفية في رسالة بعثتها للامين العام للامم المتحدة كوفي انان عشية انعقاد المؤتمر في منتجع قريب من نيويورك في اواخر نيسان الماضي.

وقالت هذه المنظمات الاربع (الاتحاد الصحفي في امريكا الشمالية والجنوبية ومركزه في الارجنتين، والاتحاد العالمي للصحف ومركزه باريس، والمعهد الدولي للصحافة ومركزه فينا واللجنة العالمية لحرية الصحافة ومركزها نيويورك) ، ان عنوان المؤتمر وهو ((تسخير الاتصالات لخدمة السلام والتنمية والديمقراطية وحقوق الانسان والحريات الاساسية في القرية العالمية باتجاه رسم اجندة جديدة للاعلام في الالفية القادمة))، يكفي لوحده بان يثير الشكوك ان الامم المتحدة تحاول من جديد بعث الروح في محاولات سيطرة الحكومات على الصحافة، كتلك التي تمثلت في ابقاء نظام عالمي جديد للاعلام في السبعينات واوائل الثمانينات.

واضاف موقعو الرسالة بان العنصر الاساسي في النظام العالمي الجديد اياه هو توزيع الادوار، والواجبات والاهداف على الصحافة للعمل على اساسها وهذا بالتالي يعبر عن خلق ادوات جديدة لقمع الاعلام باسماء مزيفة ومسميات مختلفة، مثل تقديم الحماية للصحفيين، والذي طالبت فيه ورقة الامم المتحدة الذي على اساسه وجهت الدعوة للمؤتمرين .

ففي الوقت الذي اتخذ الحوار الذي دام اربعة ايام متتابعة في قصر تعود ملكيته لاحدى العائلات الامريكية القديمة (هاريمان) ويعرف باسم (اردن هاوس) عدة محاور كان التركيز واضحا على التطور التكنولوجي ممثلا باحدى الشركات المنتجة لبرامج الاتصالات الحديثة والمتطورة على INTERNET وهي مايكروسوفت وذلك من خلال مداخلة قدمها احد اكبر مدرائها، ومداخلة اخرى من قبل نائب رئيس شركة CNN التلفزيونية، في حين انصب جهد معظم الصحفيين والمشاركين من العالم الثالث على تحديد دور الصحافة الاخلاقي ومسؤولية الاعلام العام تجاه شعوبهم، ورأب الهوة التقنية الواسعة بين المنتجين للتقنيات في عوالم الاختراعات، وقد وصل الحد الى طرح مفهومين: الذين يملكون والذين لا يملكون... مقابل الذين يريدون والذين لا يريدون. والمقصود هو الانتاج التكنولوجي... ومفهوم هذه الفكرة التي سيطرت على جلسات المؤتمر الخمسة: ابقاء العالم الثالث ضمن دائرة الاستهلاك والتبعية للتقنيات لعدم مقدرته على مجارات هذه الاختراعات. اذ قال احد المشاركين من افريقيا «تتحدثون عن فعالية الانترنت وغيرها من تقنيات ونحن مازلنا لا نمتلك خط هاتفي او حتى جهاز فاكس بدائي».

صورة اخرى ضمن محاور النقاش هي التشتت الفلسفي (نظريات الاعلام) وعدم التركيز على مفهوم واحد وقد لعب المشاركون من جامعة كولومبيا الامريكية دوراً اساسيا في ذلك مما حدا بالمشاركين الاخرين الى الخوض مطولاً في مفاهيم الديمقراطية والتعددية الصحفية ومسألة الوصول الى المعلومات كل من وجهة نظره وبالطريقة التي تنطبق على حالته السيئة والقطر الذي جاء منه. ولان شكل النقاش الدائر كان فلسفيا وليس عمليا يواجه التحديات او المشكلات التي تعترض الاعلام الدولي فان مجموعة افكار عملية فقط كانت تطرح بين الحين والاخر دون الوصول الى تبني مسؤوليات عملية للمشاركين، او ربما لان المشاركين من الذين يملكون المال والتكنولوجيا ليسوا في موضع قرار يخولهم البت في المشكلات العملية التي تعترض فكرة الاعلام المتعدد او دمقرطة هذا الاعلام في بلادهم، فتارة يتم التركيز على ان الحكومات عليها ايجاد التشريعات للاعلام في حين قال اخرون وبشكل متحمس على ان الصحفيين انفسهم ايجاد التشريعات اللائقة بهم وتضمين المفاهيم الجديدة للاعلام... وفي جانب اخر من جوانب الحوار الذي اتخذ شكل المداخلات بعد التقديم سيطرة فكرة الاعلام الجديد على معظم جلسات النقاش، او القصد هنا ما تيسر من انتاج تقني اضافة الى حملة التعدد الاعلامي الواسع الانتشار بطريقة متسارعة تفيد ثورة المعلومات وتغذيها بغض النظر عن كونها باتجاه واحد او اتجاهين، الامر الذي اثار الشك والريبة حول الهدف الحقيقي لاولئك الذين ينادون بالاعلام الجديد دون تحديد ادوار المستفيدين منه او مدى مشاركتهم منه.. مثلا عن الحديث عن القرية الكونية الاعلامية الصغيرة كمفهوم من مفاهيم الاعلام الجديد يبدو واضحا جدا ان بعض الدول المتقدمة تقنيا هي الوحيدة القادرة على امكانية جمع المعلومات بسهولة اكبر وبسرعة فائقة بنفس القدرة والسرعة الفائقة ذاتها في توزيع وتصديق المعلومات على عوالم لا تملك الوسيلة ولا الاسلوب، فتتحول الى مستهلكة تابعة، وليس منتجة فاعلة او مشاركة... وفي افضل الاحوال لن تكون اكثر من مشاركة رمزية غير مؤثرة.

اللفت للنظر في معظم الحوارات ان احدا لم يفلح في حشر المنظمات المشاركة والتي تهتم بالاعلام في زاوية مسؤولياتها بشكل عملي يخرج ببرنامج تنفيذي – حتى ولو من الناحية النظرية – يمكن تطبيقه على الارض.. وكان واضحا ان المنظمات التابعة للامم المتحدة والتي تهتم بالاعلام كهيكل او مضمون او تطوير او توعية تثقيف، لم تكن على نسق واحد في هدفها من المؤتمر او نوعية التوصيات التي ارادها المؤتمرون بشكل عام.

اي ان لكل منظمة كان لها هدف مغاير عن اهداف المنظمات الاخرى والتي تعمل تحت سقف واحد هو سقف الامم المتحدة ذاتها.

ان نظرة سريعة على حيثيات المؤتمر من مشاركة وعناوين وتحليلات وحوارات خلال الجلسات توضح بشكل اساسي ان هناك مازالت مدرستان للاعلام العصري- كما حلا للبعض تسميته – مدرسة تقوم على المبادىء الاعلامية الراسخة من هدف مقدس وتعددية تخدم توصيل المعلومات ومشاركة بناءه او تكميلية، وواضح ان الذين تبنوا هذه النظرية هم من الدول النامية. في حين برزت مدرسة التسارع الاعلامي دون توقف والجري وراء الالة دون محاولة النظر الى بقية اجزاء العالم وايجاد الجسور اللازمة من التعاون الذي يخدم فكرة الاعلام الحديث والقرية الكونية والمفاهيم الاخرى التي طرحها المؤتمر.. اضف الى ذلك التمحور حول اهمية الاعلام والبحث بنظرياته دون الخروج بقية للتنفيذ حتى من اولئك الذين بينهم قاسم مشترك في منظماتهم.

ان العدد الكبير للمؤتمرين والذين كانوا على مستوى عال من الخبرة والتخصص يوضح بشكل جلي ان للمؤتمر اعد له من الناحية الشكلية والتنظيمية جيدا، لكنه خلا من دقة الهدف وتجميع الاراء بشكل محدد.. ويظل مثل هذا المؤتمر حلقة دراسية ممتعة تضع للمهتمين بالاعلام العصري والدولي امام مسؤولية كبرى وهي اين مخطط الاعلام في القرن القادم او في السنوات القادمة هل باتجاه الانقسام بين من يملك ومن لا يملك. ام سيكون اعلام «شبكي» فيه علاقات متساوية ضمن مفاهيم وتشريعات واضحة كل من موقعه وحسب ما يحيط به من ظروف وتشابكات؟؟

هذا السؤال الكبير الذي يعنينا الاجابة عليه ولا شيء غيره حتى يحدد لنا كدول شرق اوسطية موقعنا الحقيقي في الخريطة الاعلامية التي تحاول العديد من الدول المتطورة رسمها لنا بطريقة مباشرة او غير مباشرة، ولعل الامم المتحدة كمظلة دولية حري بها ان تنظم جهودها فيما بينها اولا ثم لعب دور اساسي في ايجاد اجابة على سؤالنا حول الخريطة الاعلامية الجديدة والتي تنوي منظمات الانتاج التقني ومنظمات الانتاج التخطيطي للاعلام تقديمها للدول التي مازالت تتراوح بين الاعلام العام... والحكومي دون ان يكون لديها صورة واضحة قائمة في اهدافها الاعلامية الدولية اما لانها غارقة في مسؤولياتها المحلية... الا ان العلاقة المتفاوتة تمنعها من القيام بدورها.

وعلى كل حال يبقى هذا المؤتمر الهام احدى الاضافات التي يمكن ان تثير العديد من النقاط الجادة والتي تحتاج فعلا الى وقفة تفكير عميق والبدء العملي لايجاد وسيلة لتحديد اهدافنا الاعلامية محليا ودوليا دون ان تتحول الى مستهلك اعلامي فقط من الناحية الفكرية والحضارية والتقنية دون تأثير في مجريات ما يدور حولنا في هذا العالم المليء بالتناقضات.

والجدير بالذكر ان صحفيين عرب بارزين دعوا لحضور هذا المؤتمر وهم محمد سيد احمد (كاتب في الاهرام)، ومصطفى نجيب (رئيس مجلس ادارة ومحرر وكالة الشرق الاوسط) من مصر، وعبد العزيز السقاف (رئيس تحرير اليمن التايمز)، جهاد الخازن (رئيس تحرير الحياة اللندنية) عثمان العمير (رئيس تحرير الشرق الاوسط اللندنية)، جورج حواتمه (رئيس تحرير الجوردن تايمز) بالاضافة الى كاتب هذا المقال (من فلسطين).

توصيات المؤتمر الدولي للاعلام

١- على المجتمع الدولي ان يواجه بالرفض اية جهود لفرض اية قيود او رقابة على حرية التعبير في وسائل الاعلام الجديدة او القديمة. ان الحقوق المنصوص عليها في المادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ينبغي احترامها كلية. كما ينبغي وضع التوصيات التي توصلت لها الندوات الاقليمية التي عقدت تحت رعاية الامم المتحدة في ويندهوك، والماتي، وسانتياغو وصنعاء التي تم التصديق عليها من قبل اليونسكو والجمعية العامة للامم المتحدة والتي تدعو الى التعددية الاعلامية موضع التنفيذ الفوري.

٢- على للمجتمع الدولي ان يؤمن الامكانيات لوصل المؤسسات الاعلامية المختلفة بالاكتشافات الجديدة والامكانيات التكنولوجية المتطورة بما في ذلك الانترنت والاقمار الصناعية. ويتم بناء عليه تقديم العون المادي والتقني والتدريبي الذي من شأنه دعم الاعلام المستقل والمتنوع وذلك باستخدام وسائل النشر والاتصال الموجودة والمستحدثة. وينبغي ان تتم هذه الجهود عبر الشراكة العامة والخاصة بين مؤسسات المجتمع المدني وخبراتها وعبر التمويل على للمستويات المحلية والاقليمية والعالمية وبشكل خاص في الدول النامية.

٣- على الصحفيين والعاملين في الاعلام بشكل عام ان يعملوا على بث روح التعاون بين الجماعات والناس والدول وذلك بتبادل الخبرات الثقافية والانتاج المشتركة واية جهود اخرى من شأنها ان تنهي النمطية في النظرة الى الاخرين وان تخفض امكانية حدوث اصطدامات. ان الحفاظ على الهويات الثقافية المختلفة يجب تشجيعه عبر انتاج غني من شأنه ان يجتذب الجمهور المحلي. وبامكان الاعلام نشر مبادىء السلام وذلك بتقديم معلومات صحيحة ومتوازنة.

٤- ان من شأن الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني المساهمة في احلال السلام وذلك بمراقبة والتعرف على الاشارات الاولية لاية ازمات او ثورات أجتماعية او خروقات لحقوق الانسان وتسليط الاضواء عليها وتعميمها لاكبر جمهور ممكن وذلك عبر القنوات الاعلامية القائمة والجديدة.

٥- تشجيع الشراكة بين الحكومات والشركات والمؤسسات العالمية ومنظمات المجتمع المدني من اجل تأمين الاتصالات والاجهزة والبرمجيات المناسبة للاحتياجات الخاصة بالدول النامية. وعلى مؤسسات المجتمع المدني ان تساعد في تقييم وتطوير الوسائل الفعالة لتطويع التكنولوجياالجديدة التي من شأنها ان تخدم حاجات المجتمع. وان يكون التعليم والتدريب في حقول التكنولوجيا المتطورة جزءا من هذه الجهود وهذا من شأنه ان يؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي.

٦- على المؤسسات الدولية المعنية بتقنين وسائل الاتصال ان تتعامل مع القضايا الفنية كتخصيص موجات الراديو، وحرية الوصول الى المعلومات، وسرية المعلومات. على ان وسائل التقنين هذه لا ينبغي ان تستخدم كوسائل لتقرير محتوى المواد الاعلامية او الحد من التعددية.

٧- ان الجهود المبذولة لزيادة الاتصال وتأمين قدر اكبر من التواصل هي جزء لا يتجزا من الجهود المبذولة لدعم التطور البشري. ان توسيع آفاق الاتصال ووسائل الاعلام الجديدة يجب ان يضمن للوصول الى بنية تحتية افضل بما في ذلك مصدر مضمون للطاقة .

٨- ينبغي التشاور مع الاعلاميين والصحافيين ومؤسسات المجتمع المدني وقطاع الاعمال وصانعي القرار المحليين والدوليين بحثا عن افضل الوسائل التي يمكن اتباعها لترتيب اجتماعات مستقبلية على غرار مناقشات الطاولة المستديرة . ومن المستحسن ان تجري هذه المناقشات كجهد مشترك بين مؤسسات للمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية وافراد متميزون وعليهم جميعا البحث عن وتشجيع ما من شأنه ان يدعم مؤسسات الاتصال القائمة والجديدة التي من شأنها ان ترسي دعائم السلام والانتماء والديمقراطية واحترام حقوق الانسان والدفاع عن الحريات الاساسية.

السلطة والشرعية في البلدان العربية: الد…

مخالفة لمبدأ فصل السلطات في التطبيق العملي، وتع…

لقد تطور الفكر السياسي حيال مفاهيم الدولة والسلطة والقانون وحقوق الانسان في العالم، كما شهد ويشهد الواقع العربي سلسلة تحولات منذ استقلال البلدان العربية وقيام الدولة الحديثة... وما قد يواجهها من مسؤوليات ووظائف تجاه الفرد والجماعة.

"السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية" كان موضوع الدراسة التي قدمها **الدكتور عدنان السيد حسين** استاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية، الى المؤتمر القومي العربي السادس الذي عقد في بيروت في نيسان ٩٦، حيث يعالج مسألتي السلطة والشرعية في البلدان العربية، من خلال قيام الدولة العربية المستقلة وتحديد طبيعة البنى السياسية، والاجتماعية فيها، ومدى ملاءمة السلطة السياسية لمبدأ الشرعية، كما يتوقف عند واجبات السلطة في الدفاع عن الشرعية الوطنية والقومية في ضوء القناعات العامة السائدة شعبيا، وينتهي بقياس درجة الشرعية ومصادرها في مسألة حقوق الانسان العربي، ومدى تأكيد هذه المصادر من الناحية التطبيقية – الوظيفية، اذ كثيرا (حسب قول الدكتور حسين) ما تتعارض الممارسات مع النصوص حتى لو كانت نصوصا متداولة ومقبولة من الاغلبية، او هي محط امال الشعب واهدافه العليا.

الشرعية والدولة الحديثة

بصرف النظر عن المواقف المتعددة من ظروف تأسيس الدولة في البلدان العربية، ومن دور العوامل الخارجية (الاستعمارية) في قيام (الدولة القطرية) او (الدولة الوطنية)، فان الدولة الوطنية باتت حقيقة موجودة من الناحيتين المادية والمعنوية، وهي مكرسة قانونا بدساتير واعترافات دولية. لكن تجاوز هذه الدولة واعتبارها غير موجودة لا يساعد على معالجة اشكاليات السلطة والشرعية، ولا يحقق مصالح عربية مشتركة بقدر ما يثير نزاعات وصراعات على مختلف المستويات

وثمة حقيقة موضوعية هي ان عددا من الدول والحكومات العربية نشأ في ظل الحركات الاستقلالية ومواجهة الاستعمار والصهيونية، واكتسب شرعية السلطة ابان معارك التحرر عندما ايدت الشعوب العربية هذه الحكومة او تلك الدولة توخيا للاستقلال وتحرير فلسطين وفك اسار التبعية للخارج، بصرف النظر عما اذا كانت الانظمة السياسية القائمة ملكية او جمهورية.

ويمكن ملاحظة طريقة تغيير النظام السياسي بواسطة الانقلاب العسكري، وكيف انها اندرجت تحت شعار "التحرر من الاستعمار والصهيونية" توخيا لاكتساب الشرعية. واذا كان بعض الانقلابات قد تحول الى حركة تغييرية بمضمون اجتماعي، فان بعضها الآخر بقي في دائرة الانقلابات العسكرية المتعاقبة ابتغاء لمسك زمام السلطة. واذا كان مبررا في المرحلة التأسيسية للدولة ان يتولى الجيش بعض المسؤوليات السياسية والوطنية – كمرحلة انتقالية – فمن الخطورة ان يستقر النظام السياسي في قبضة الجيش بعيدا عن مقومات اقامة الدولة المدنية الحديثة. ومن الخطورة ان تصادر الحريات العامة تحت دعوى المحافظة على النظام العام والاستقرار السياسي.

هذا ما تحقق في ظل الحركات الوطنية في سوريا والعراق، وابان الحقبة الناصرية ومواجهة الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، والاستعمار البريطاني في الخليج وشبه الجزيرة العربية، غير ان السؤال عن حقيقة مصادر الشرعية عاد ليطرح بعد نيل الاستقلال واخراج الاجنبي والشروع في بناء الدولة الحديثة. هل اتت هذه الدولة حديثة؟ وما هي مصادر شرعية السلطة فيها؟

نلاحظ ان بنى الدولة الوطنية ضعيفة، واحيانا غائبة، ويكاد يقتصر النظام السياسي على ارادة فرد او مجموعة صغيرة بعيدا عن اية مشاركة شعبية، او اي تمثيل شعبي حقيقي وفاعل. فالمجالس التشريعية، او النيابية، معطلة او غائبة. واحيانا يجري حلها ويتعطل العمل بأهم احكام الدستور (حل مجلس الامة الكويتي في العام ١٩٧٦)، او يفقد التمثيل النيابي شرعيته بعد احجام الشعب عن المشاركة في الانتخابات (الانتخابات النيابية في لبنان سنة ١٩٩٢)، او تتدخل السلطة الحاكمة في العملية الانتخابية بما يؤدي الى تشويه التمثيل الشعبي (الانتخابات المصرية سنة ١٩٩٥)... واذا كانت تجربة الانتخابات التشريعية في الاردن توحي بنوع من الثقة في السنوات الاخيرة، من خلال التوصل الى تمثيل تعددي داخل مجلس النواب الاردني، فان هذه التجربة ما تزال فتية ومعرضة لاحتمالات شتى.

واذا كان التمثيل الحزبي في المجالس التشريعية، او في الحكومات، مسألة منسجمة مع مبدأ المشاركة السياسية ومع فكرة الديمقراطية، فان الحياة الحزبية ضعيفة ومتراجعة الى حد ادنى في السنوات الاخيرة. هناك رفض مبدئي للاحزاب في العربية السعودية وعُمان وليبيا. وهناك حزب واحد مسيطر لفترة طويلة في العراق وسوريا والجزائر ومصر مع ما يؤثر ذلك في تحجيم المعارضة او الغائها. وهناك مشكلة تعددية حزبية في اليمن، ونوع من التعددية التمثيلية في المغرب، حيث يرفض الدستور المغربي قاعدة نظام الحزب الواحد... والنتيجة هي مزيد من تراجع الحياة الحزبية والسياسية تحت وطأة ضغوط السلطة والتناقضات الاجتماعية الداخلية. فلا وجود للمعارضة السياسية، واذا وجدت على نطاق محدود سرعان ما تستوعب من السلطة او يجري ضربها. ومن الامور اللافتة في الدول العربية، ان تستمر الاعتقالات لاسباب سياسية بما يخالف القواعد الدولية المعاصرة، وبما يتعارض مع الشريعة الاسلامية نفسها.

• اين هي الدساتير العربية من هذا الواقع؟

هناك دول من دون دساتير (العربية السعودية وعُمان). وهناك دساتير تنص صراحة على الحكم الملكي والاميري الوراثي (قطر والبحرين والكويت والاردن والمغرب). وبصورة عامة، تبقى الدساتير معلقة من دون تنفيذ في كثير من موادها.

ثمة مخالفة لمبدأ فصل السلطات في التطبيق العملي، حيث تختصر في شخص الحاكم او فئة قليلة من بطانته. وثمة تعطيل مستمر للحريات العامة من خلال قوانين الطوارىء ولفترات طويلة ومن دون مسوّغات وطنية عامة. وثمة تناقضات مستمرة بين مضمون الدستور والتشريعات الصادرة، حيث لا يوجد جهاز فاعل للرقابة على دستورية القوانين. كل الدساتير تشير الى تطبيق العدالة على المواطنين كافة من دون تمييز، وكل الدساتير تشير الى حرية التعبير والراي والاعلام... لكن السلطات تصدر تشريعات مخالفة للدستور، وتقوم بممارسات ضاغطة على الراي العام في ظل تشريعات استثنائية وتجاوز القضاء، ويتحول الاعلام ووسائل الاتصال الى جهاز سلطوي اكثر مما يعبر عن الراي العام ويعكس ارادته.

واذا كانت الحال هذه مع وجود دساتير، فماذا يبقى من شرعية السلطة؟ بل يمكن السؤال عن مدى شرعية هذه الدساتير اصلا في مضمونها، وهل هي منسجمة مع الارادة الشعبية الحرة وتكتسب معيار "الرضا" اللازم والضروري؟

ان الدستور يتطور ويتعدل، وقد يتغير، تلبية للارادة العامة توخيا لضمان شرعية السلطة وتغطية ممارستها بصورة فضلى. وان الحياة السياسية تتطور، وقد تتغير، توخيا لبناء نظام سياسي متماسك وقادر على تجسيد الارادة العامة والدفاع عنها، ووصولا الى تداول مرن للسلطة بين النخبات والجماعات المعبرة عن المجتمع. اما ان تتعطل الدساتير، او تتجمد ويستمر الحكام مدة طويلة من الزمن في الانظمة الملكية والجمهورية على حد سواء فتلك مشكلة كبرى تضع العرب في آخر السلم الحضاري العالمي على صعيد تطور الانظمة السياسية واكتساب شرعية السلطة. فقد بات معروفا ان العمر السياسي للحكام العرب هو الاطول بين جميع دول العالم.

اذا كان مبررا قيام سلطة الفرد، او الفئة المحدودة، في مرحلة التحرر من الاستعمار، فما هو المبرر لبقاء هذه السلطة وغياب دولة المؤسسات في مرحلة ما بعد الاستقلال، مرحلة بناء الدول الحديثة؟ هكذا تتراجع شرعية السلطة تحت وطأة الحاجات المجتمعية ومقتضيات العصر، ويصبح مطلب التطوير او التغيير قائما توخيا لشرعية السلطة. لكن انجاز هذا المطلب يحتاج الى ظروف ملائمة وامكانات متوفرة.

■ التشريعات الصادرة مخالفة للدساتير العربية

■ تأصيل فكرة المؤسسات في الدولة والمجتمع لتأسيس سلطة شرعية في الدولة العربية الحديثة

١– ماذا عن الشرعية الوطنية؟

كثيرا ما تضطلع السلطة بمهمة حماية الوحدة الوطنية وتستخدم احيانا ادوات الاكراه لمنع الانقسامات الداخلية. وتحت هذه المهمة تكتسب السلطةشرعية ممارستها مع ما قد تتضمنه من عسف وظلم. واذا كان الاكراه مبررا احيانا من اجل وحدة الوطن والدولة، فانه يفقد مبرره عندما يهدد هذه الوحدة وتتحول السلطة طرفا في النزاعات الداخلية.

انطلاقا من ذلك، يمكن تقويم دور السلطة وقياس شرعيتها بعدما ظهرت حروب اهلية ونزاعات داخلية (عرقية وطائفية ومذهبية) في غير بلد عربي من لبنان الى العراق والصومال والسودان والجزائر ومصر والبحرين... ماذا عن الشرعية الوطنية للسلطة في هذا المضمار الخطير؟

فشلت السلطة في ادارة حوار وطني بين القوى الاجتماعية والسياسية لانها كانت طرفا في النزاع الاهلي، ولان مؤسسات السلطة كانت مترهلة اوغائبة فعجزت عن تأدية دورها التقليدي في حماية الوحدة الوطنية. هذا ما حصل في مصر والجزائر منذ العام ١٩٩٣، فتعطل الحوار او اقتصر على فئات محددة، وغابت فئات سياسية مؤثرة في مجريات الحوار الوطني وسط تنافس ظاهر على السلطة، وانتقادات متبادلة وصلت الى حد ممارسة العنف السياسي، وتهديد وحدة المجتمع والدولة. وزاد من هذا الفشل تفاقم اعمال العنف السياسي والطائفي، وليس صدفة ان تتفجر النزاعات الاهلية في العقدين الاخيرين بالتزامن مع تراجع الخيارات الوطنية والقومية لصالح التبعية للغرب والشروع بتسوية الصراع العربي – الاسرائيلي. وتبين لاول مرة عجز اعلان حالة الطوارىء (مصر منذ العام ١٩٨١ والجزائر منذ العام ١٩٩٢) عن وقف تدهور الوضع الداخلي. ولأول مرة يبرز نزاع طائفي في مصر بين المسلمين والاقباط – بين فئات متطرفة – وتتحدث التقارير الرسمية عن انتشار السلاح بين المدنيين وعن تدخلات اسرائيلية وغربية بواسطة اجهزة الاستخبارات. هذا بالاضافة الى ما خلفته الحرب اللبنانية من آثار سلبية في العلاقات بين المسلمين والمسيحيين العرب بعدما بلغت من العنف مبلغا خطيرا. ولأول مرة بعد مرحلة الاستقلال تغرق الجزائر في حرب اهلية مدمرة، وتستمر السلطة طرفا في معظم مراحل الازمة حتى الانتخابات الرئاسية الاخيرة في ١٩٩٥/١١/١٧، حيث اقبل الشعب على الاقتراع بنسبة حوالي ٧٥ بالمئة لانتخاب مشروع "السلم الاهلي" قبل اي اعتبار آخر.

واذا ما توقفنا عند ازمة النظام السياسي في العراق بعد حرب الخليج الثانية، نلاحظ تقاطع المواقف المتشنجة للحكم مع الانقسامات القومية والمذهبية، وتمزق وحدة السلطة والمجتمع، وتكاد تنتشر هذه الانقسامات باشكال مختلفة في البحرين. هذا بالاضافة الى استمرار الحرب الاهلية في جنوب السودان وتهديد بنى الدولة والمجتمع منذ زمن، وتفكك دولة الصومال وسط النزاعات القبلية... على ان "مخاطر الصوملة" تهدد دولا عدة في مختلف جهات العالم، وبينها اربع دول عربية (مصروالسودان والجزائر والعراق) كما اشار تقرير برنامج الامم المتحدة للانماء. وربما تتهدد دول عربية اخرى مع انهيار النظام العربي وتفاقم النزاعات العشائرية والطائفية والعرقية.



...ية: الدولة الوطنية باتت حقيقة

...ل مستمر للحريات العامة من خلال قوانين الطوارىء

امام هذه المشاهد، ماذا يبقى من الشرعية الوطنية للسلطة عندما تعجز السلطة السياسية عن حماية المجتمع والدولة من التفكك تكون فقدت بديهيات مبررات وجودها، واتجهت الى حالة ضعف شديد يقود الى سقوطها. ومن اخطر الحالات ان تمعن السلطة في التحول طرفا في النزاع الاهلي بدلا من ان تستمر حكما عادلا يسعى لاحلال الامن والاستقرار. هذه صورة من صور التخلف السياسي الذي نشاهد في عدد من الدول النامية والفقيرة، حيث ما تزال هالة الحاكم الفرد مسيطرة على الحياة العامة التي تتصف بالجهل والتخلف واحيانا بالعنف المدمر.

٢- ماذا عن الشرعية القومية

حدد ميثاق جامعة الدول العربية ان الغرض من الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها، وصيانة استقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها. وهذا يعني ان ميثاق الجامعة اقتصر في اهدافه على التعاون بين الدول العربية من دون ان يدعو الى تحقيق الوحدة العربية او الاتحاد العربي، على رغم المطالبات الشعبية الوحدوية والتي ظهرت في غير حزب وتجمع اهلي. ولكن على رغم تواضع اهداف جامعة الدول العربية التي حددها الميثاق، هل تحقق التعاون بين الدول العربية على الاقل؟

ثمة نجاحات محددة حصلت على مستوى عدد من المنظمات والمؤسسات، وثمة وثائق ودراسات قيمة تحتفظ بها ادراج جامعة الدول العربية، وثمة مشاريع وقرارات صادرة عن مجلس الجامعة على المستويات كافة، ولكنها من دون تنفيذ. حتى ان الخلافات بين الحكومات طغت على هذه الدراسات والقرارات، وعطلت تنفيذها، من مشاريع تحويل روافد نهر الاردن، الى مشروع السوق العربية المشتركة، الى مشاريع التعاون والتنسيق، الى مشاريع الاتحاد العربي والدفاع المشترك بين عدد من الدول... وقد بلغت هذه الخلافات ذروتها مع حرب الخليج الثانية وما نتج عنها، بحيث تراجع النظام العربي مع تراجع مؤسسة جامعة الدول العربية وسط الخلافات الرسمية على اولويات العمل العربي المشترك، وليس ادل على ذلك من الخلافات في مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية (اذار/مارس ١٩٩٤) حول طبيعة العلاقة مع اسرائيل، وهل هي عدو مشترك؟

ولو عدنا الى الدساتير العربية لوجدنا محددات واضحة عن ان الدولة الوطنية هي جزء من الامة العربية، وان الوحدة العربية هي هدف جماعي للامة. ونقرأ تعابير مؤيدة للمصالح العربية المشتركة والعليا في معظم الدساتير العربية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، منها على سبيل المثال: الدساتير المصرية والسورية والعراقية والبحرينية والليبية (الاعلان الدستوري سنة ١٩٦٩) والقطرية، فضلا عن الميثاق الوطني الفلسطيني المقرر في العام ١٩٦٨. يبقى السؤال عن تحويل هذه المضامين الى حقائق واقعية. ثمة تأرجح بين الوحدة او الاتحاد، وبين الخلافات والنزاعات على مستوى العمل الرسمي العربي من دون تدرج وموضوعية في السعي لتحقيق الاهداف. والنتيجة هي ان السلطة في الدولة الوطنية تبقى عاجزة عن تنفيذ نصوص ساهمت هي في وضعها وتكريسها قانونيا وسياسيا.

واذا ما توقفنا عند مسألة التسوية للصراع العربي – الاسرائيلي فاننا نشير الى نقطتين:

أ- الارتباط العضوي بين قضية فلسطين والصراع العربي – الاسرائيلي، وبين نشأة النظام العربي وتطوره، مما يعني ان مسار التسوية السلمية سوف يترك آثارا بالغة في تكوين هذا النظام ومستقبله.

ب - دخول الحكومات العربية الرسمية في خيارات صعبة لجهة الانتقال السريع من مرحلة المواجهة مع اسرائيل الى مرحلة التسوية الشاملة قبل ان تتأمن الحقوق العربية المشروعة. وهذا ما قد يترك تمزقات سياسية واجتماعية حادة في النسيج المجتمعي العربي وفي العلاقات العربية – العربية، ويشجع على مزيد من الاحباط والسلبية تجاه القضايا العربية.

تقضي مجمل هذه التحولات الى تدهور شرعية السلطة السياسية على مستوى الانتماء القومي وتنفيذ الالتزامات القومية. حتى ان بعض المفاهيم والمصطلحات غدا من الماضي مثل: النظام العربي، الامن العربي، العمل العربي المشترك، القضايا القومية... وهنا يصعب ان تتنصل السلطة السياسية من مسؤولياتها حيال استمرار هذا التدهور وما قد يجره من نتائج سلبية. ويصعب والحال هذه اكتساب هذه السلطة شرعية قومية عربية في وقت تتجه الدول نحو التكتل في انظمة اقليمية، فكيف اذا كانت هذه الدول ذات انتماء قومي واحد؟

فشلت السلطة كما حصل في مصر والجزائر في ادارة حوار وطني بين القوى الاجتماعية والسياسية لانها كانت طرفا في النزاع الاهلي ولان السلطة كانت مترهلة او غائبة فعجزت عن تأدية دورها التقليدي في حماية الوحدة الوطنية.

الشرعية وحقوق الانسان

يبقى المحك الاول والاخير لشرعية السلطة هو موقفها من صيانة حقوق الانسان الذي كرمه الله وجعله مستخلفا في الارض، وبمعزل عن الانقسام الحضاري العالمي بين المدافعين عن اطروحة حقوق الانسان في الغرب وعن المواثيق والمعاهدات الدولية، وبين المدافعين عن حقوق الانسان في الاسلام، فان السؤال يدور حول مدى تنفيذ النصوص وتعهدات السلطة تجاه المواطنين اكثر مما يدور حول طبيعة النصوص نفسها. المهم في النتيجة تكريس الدفاع عن كرامة الانسان وعيشه الكريم في اطار الحق والعدل.

من حيث النص، نجد في القرآن الكريم والسنة النبوية حقوقا مكرسة للانسان في الحياة، والحرية، والمساواة، والعدالة، والحماية من تعسف السلطة، والمشاركة في الحياة العامة، والملكية، والتربية، وبناء الاسرة، وحماية الخصوصيات، والارتحال والاقامة واللجوء،وكذلك، نجد في "الاعلان العالمي لحقوق الانسان" الصادر عن الامم المتحدة محددات عن حقوق الانسان في المساواة بين الكرامة، والدعوة الى الاخوة بين البشر، والتأكيد على ان الارادة الشعبية هي مصدر السلطة الحكومية... غير ان النصوص شيء والواقع شيء اخر. وهناك تراجع لتطبيقات حقوق الانسان العربي في السنوات الاخيرة.

ثمة اهدار لحق الحياة تحت وطأة القتل والاغتيال السياسي نتيجة الحروب الاهلية، والمواجهة بين الحكومات والمعارضة المسلحة، وتنفيذ الاعدامات السياسية. وهناك وفيات للاطفال بسبب الفقر وسوء التغذية (خصوصا في الصومال والعراق).

ويرتفع عدد المسجونين لاسباب سياسية، فيما تستمر حالات الاعتقال والابعاد تحت وطأة النزاع السياسي (مصر و الكويت وتونس والعراق والسودان والعربية السعودية والبحرين...). كما تتدهور الحريات العامة، وخصوصا حرية الراي والتعبير، فتتعرض المعارضة السياسية للتهديد وتفرض عليها اجراءات قانونية عندما تعارض سياسات السلطة السياسية، بما فيها سياسات التطبيع مع اسرائيل. كما يتعرض عدد من رجال الصحافة والاعلام والفكر لضغوط وتصفيات دموية (خصوصا في الجزائر).

إضافة الى هذا الواقع، يشعر بعض المسيحيين العرب بغياب المساواة في المواطنية مما يولد مواقف متعارضة مع اركان السلطة (التأثير السلبي الذي تركته الانتخابات التشريعية المصرية في اوساط المسيحيين (الاقباط). وتبقى مشكلات الاقليات غير العربية من دون حلول علمية وعملية في ضوء التقدم الحضاري والقيم الدينية. ومن الامور المستهجنة ان يستمر التفاوت والتمييز في المواطنية بين ابناء الشعب الواحد. بينما استطاعت الحضارة الاسلامية في عهد الرسول والخلفاء الراشدين ايجاد سبيل للحياة الكريمة، من دون اكراه وتسلط وافتئات على الحقوق.

على قاعدة (لا اكراه في الدين) عرفت المجتمعات العربية التسامح والتعاون. وعلى قاعدة العدل (ان الله يأمر بالعدل والاحسان) واجهت السلطة الحاكمة اشكال الظلم بين الناس. وعلى قاعدة حرية العقيدة. صلى نصارى نجران في مسجد الرسول، ولم يكن الاسلام قد استقر بعد.

وتقلد بعض النصارى وظائف ومسؤوليات في الدولة العربية الاسلامية حتى في عهد الخلفاء الراشدين. فكيف تهمل السلطة المعاصرة هذه القواعد وتلك الحضارة تحت شعارات عربية واسلامية؟

اما القول برفض كل ما هو غربي، حتى ولو كان تقدم التشريعات الوضعية التي تصون حقوق الانسان، فهو فشل واقعي في التقيد باطار الاسلام وتطوير الاجتهاد كي يتلاءم مع مقتضيات العصر، وهو احجام عن الاسهام في الحضارات الانسانية تحت دعوى "الاصالة" من حيث الشكل. هكذا تستمر انتهاكات حقوق الانسان تحت وطأة التحجر والتخلف، وتحت شعار التمسك بالنصوص الاسلامية من حيث اللفظ فقط. واذا ما اهدرت حقوق الانسان الاساسية، ماذا يبقى من معيار شرعية السلطة؟ واي تفاعل بين الحكام والمحكومين في هذه الاجواء؟ واية معارضة سياسية يمكن ان تنشأ في هذا المجتمع السياسي المقفل؟.

اقتراحات

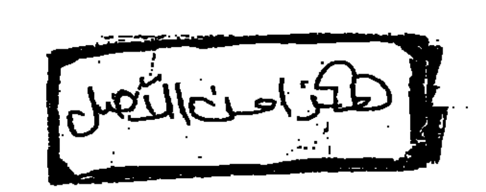
نستنتج وجود ازمة شرعية عند السلطة الحاكمة في البلدان العربية، مما يفرض على النخبات والقوى الاجتماعية والسياسية مسؤوليات متصلة في المدى القريب، وفي المدى البعيد، لمعالجة هذه الازمة توخيا للاستقرار العام والتقدم الشامل.

١- العمل على ايقاف دورة العنف الدموي المتنقلة داخل البلدان العربية، والمهددة لاي تقدم، واعتبار هدف الوحدة الداخلية الوطنية اولوية راهنة تجند في سبيلها الامكانات وتتراجع من اجلها النزاعات الطائفية والمذهبية والعشائرية والعرقية. والاجدر بقوى التغيير او الاصلاح الاجتماعي والسياسي ان تبتعد عن العنف وتهديد السلم الاهلي، وتعتمد قاعدة التسامح واسلوب الحوار في العلاقة مع الآخر، اذ من الامور المستهجنة حقا ان تتصارع بعض القوى والجماعات السياسية والاجتماعية، والا تعترف بشرعية الآخر وحقه في المشاركة السياسية والاجتماعية، وهي التي تتحدث عن "لا شرعية" السلطة وتطالب بالاصلاح والتغيير. ومن صور التخلف المرفوضة، دينيا وقوميا ووطنيا، لجوء بعض الجماعات والتنظيمات الى تكفير جماعات اخرى ورميها بالاتهامات، ودفعها الى استخدام السلاح، واحداث قطيعة اجتماعية بين ابناء البلد الواحد.

٢- اطلاق حوار وطني وشامل على مستويين: حوار بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية، وحوار بين السلطة والمعارضة (اذا كانت موجودة) او حوار بين السلطة وقوى المجتمع المدني. لقد بات مطلوبا ان تؤمن الاحزاب والقوى القومية والاسلامية واليسارية والليبرالية بمبدأ الحوار، وتعمل على انجاحه، فطبيعة المرحلة التي تمر بها البلدان العربية لا تحتمل الصراعات الداخلية والحروب الاهلية بعدما تراجعت معدلات التنمية وتهددت وحدة الدولة والمجتمع، هذا بالاضافة الى البيئة الاقليمية والدولية الضاغطة على العرب بوجه عام ضد مصالحهم واهدافهم المشروعة.

في المقابل، يجدر بالسلطة السياسية رعاية هذا الحوار وتشجيعه ومساعدته، لا اذكاء الخلافات الداخلية، كي تستمر في السيطرة على مقاليد الحكم. وهنا قد يكون مفيدا تشكيل لجان للحوار والمصالحة الوطنية تعمل على تشجيع السلطة على القيام بهذا الواجب، وتسعى في الوقت نفسه لرعاية الحوار الداخلي بين قوى المجتمع المدني. وقد تكتنف هذه المهمة بعض المزالق والصعوبات، كأن تتوقف اللجان عن متابعة مهماتها تحت ضغوط التهديد والترغيب، او ان تنحرف عن الاهداف التي انشئت من اجلها عند اول اغراء لها بالمشاركة في مغانم السلطة. ثمة حاجة ماسة لايلاء القيم الدينية

يتبع ص (١٤)



الفقر في الاردن: الحل يكمن في النمو والاستثمار والعون الاجتماعي

الدكتور فهد الفانك

لم يتفق علماء الاقتصاد والاجتماع على تعريف واحد للفقر لان حاجات الانسان مسألة نسبية ومتحركة، ومع ذلك، وبعيدا عن التعريفات المحددة، فان ظاهرة الفقر معروفة ومفهومة بصورة عامة، وهي موجودة في كل بلد في الدنيا، والاردن ليس استثناء.

قبل نصف قرن واكثر لم يكن الفقر ظاهرة تثير اهتمام المسؤولين في الاردن لان الغالبية الساحقة من المواطنين كانوا فقراء، حيث كانت الزراعة تكاد تكون المصدر الوحيد للدخل، واذا كانت الزراعة تشكل ٧٪ من دخل الاردنيين اليوم فقد كانت تشكل اكثر من ٧٠٪، ولم تكن حصيلتها اكبر بالارقام المطلقة للمحاصيل ولاباهميتها النسبية لعدد السكان. في الوقت ذاته كانت الحاجات الانسانية محدودة، وتكاد تقتصر على الكفاف من الغذاء الذي يحفظ الحياة واللباس الذي يستر الجسم، اما التعليم والصحة والثقافة والترفيه والسفر والخدمات الاخرى فكان لها وجود رمزي مقصور على القلة القليلة. ومما يساعد على انتشار الفقر وتوطينه روح التواكل والقناعة، فالفقر ليس ظاهرة اقتصادية ومالية فقط بل له ابعاد ذهنية وعقائدية ايضا، سواء على صعيد الشعوب والطوائف الدينية المختلفة او على مستوى الافراد في المجتمع الواحد.

وقد بدأ الاهتمام بظاهرة الفقر في الاردن خلال العقد الاخير، واذكر ان نشري مقالا عن الفقر في الاردن في مجلة (الافق) في عام ١٩٨٢ كان امرا مثيرا وجديدا كل الجدة.

اما اول دراسة منظمة لما سمي في حينه بجيوب الفقر فقد تبنتها الحكومة، واعدت في الفترة ١٩٨٧ – ١٩٨٨، ونشرت في ١٩٨٩، وهي تشمل اربعة اجزاء، تناول الجزء الاول تحديد خطي الفقر المدقع والفقر المطلق في المجتمع الاردني اي الدخل للعائلة الذي يمثل الحد الادنى. وتناول الجزء الثاني اسهام القطاعين العام والتطوعي في تلبية الحاجات الاساسية. اما الجزء الثالث فقد خصص لدراسة تحليلية لمؤسسات عون الفقراء والاسر المستفيدة منها. اما الجزء الرابع والاخير فقد تعامل مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للاسر الاردنية. وقد قام بهذه الدراسة الرائدة فريق من الخبراء والاحصائيين تم انتقاؤهم من وزارات التنمية الاجتماعية والتخطيط والعمل، ودائرة الاحصاءات العامة، والجمعية العلمية الملكية، ومؤسسة نور الحسين ومؤسسة الضمان الاجتماعي، والجامعة الاردنية، والجمعيات الخيرية، وعدد من خبراء القطاع الخاص. وقد اعتمدت على عينة مكونة من ١٥ الف اسرة.

كانت خلاصة هذه الدراسة ان الفقر المطلق يعني دخلا يقل عن ١٥ دينارا في الشهر للفرد او ٨٩ دينارا شهريا للاسرة المتوسطة، اما الفقر المدقع فيعني دخلا يقل عن ٥ر٤٠ دينارا للعائلة في الشهر. كما وجدت ان ٢ر١٧٪ من السكان ينطبق عليهم وصف الفقر المطلق، و٥ر١٪ ينطبق عليهم وصف الفقر المدقع، مما يجعل خط الفقر عند مستوى ٧ر١٨ من السكان.

وقد اعيدت هذه الدراسة مرة اخرى في اجواء الازمة الاقتصادية ١٩٨٩ وحرب الخليج الثانية ٩١/٩٠ بعد تعديل الحد الادنى للدخل ليعكس ارتفاع الاسعار، واتضح ان دائرة الفقر اتسعت قليلا، ولم يكن ذلك مفاجئا لاحد.

كانت خلاصة الدراسة الثانية ان خط الفقر ارتفع من ٧ر١٨٪ الى ٢ر٢١٪، وهو ارتفاع معقول في ظل الظروف الصعبة التي كان الاردن يجتازها، ولكن ما يلفت النظر ان الفقر المدقع ارتفع بشدة من ٥ر١٪ الى حوالي ٦٪ من السكان.

وقد جرى تعديل هذه الدراسة في منتصف ١٩٩٢ على ضوء الزيادة الكبيرة في رواتب الموظفين وخاصة معاشات المتقاعدين دون تغيير المقاييس او الاساليب، فاتضح ان خط الفقر الكلي هبط من ٢ر٢١٪ الى ٣ر١٨٪ اي انه اصبح اقل مما كان عليه في عام ١٩٨٧.

ويذكر ان الاقتصاد الاردني كان قد حقق نموا استثنائيا في عام ١٩٩٢ بلغ اكثر من ١٦٪ بالاسعار الثابتة مما يمثل فترة تعويضية بعد سنوات من التراجع والوصول الى نقطة الحضيض في اعوام الازمة ١٩٩٠/١٩٩١م. وهذا يدل على ان النمو الاقتصادي العام يساعد في مكافحة الفقر، لان جانبا من زيادة الدخل لا بد ان يرشح الى الطبقات الفقيرة، سواء من ناحية الحصول على فرص عمل للعاطلين او من ناحية زيادة خدمات الدولة المجانية وخاصة التعليم والصحة وعمليات الدعم الاستهلاكي.

في غياب تحديث الدراسات المسحية للفقر، وتجنبا للاعتماد على الانطباعات العامة التي تتحدث عادة عن زيادة الاغنياء غنى ويزداد الفقراء فقرا دون اقامة الدليل على هذه المقولة، فاننا نفترض ان خط الفقر في الاردن ما زال يتراوح حول ١٨٪، في حين ان خط الفقر المدقع لا بد ان يكون قد هبط كثيرا حيث اصبح صندوق المعونة الوطنية يصل بدعمه النقدي المباشر الى افقر ٥٪ من السكان، ليؤمن لهم دخلا يرفعهم من تحت خط الفقر المدقع وان كان يبقيهم تحت خط الفقر المطلق.

الاسباب العامة للفقر في الاردن متعددة منها غياب الموارد الطبيعية (عدا الفوسفات البوتاس)، ارتفاع نسبة النمو السكاني، موجات التهجير القسرية من فلسطين والكويت، ضعف بنية القطاع الانتاجي الاردني حيث لا توظف الصناعة التحويلية اكثر من ١٠٪ من القوى العاملة، انفجار ازمة المديونية الخارجية وانخفاض قيمة الدينار فجأة الى النصف، الركود الاقتصادي في الدول النفطية المجاورة بعد انخفاض اسعار النفط انقطاع المساعدات العربية للخزينة، وازمة وحرب الخليج الثانية، تطبيق برنامج التكيف الاقتصادي وفق شروط الدائنين، وسوء توفر الدخل.

وتعمل الحكومة الاردنية على تخفيف وقع الفقر على المواطنين بعدة وسائل مباشرة وغير مباشرة وذلك باقامة شبكات الحماية التي توفر الحد الادنى من حاجات العائلات الفقيرة، ومن ذلك توفير التعليم المجاني للجميع في مدارس الحكومة، توفير الخدمات الطبية المجانية وشبه المجانية في مستشفيات وزارة الصحة والقوات المسلحة، تخصيص مبالغ متزايدة سنويا لصندوق المعونة الوطنية الذي يصرف معونات نقدية منتظمة لعدد كبير من العائلات يشكل اعضاؤها ٥٪ من السكان. تخصيص وتدبير مبالغ اضافية لصندوق التنمية والتشغيل لخلق فرص عمل للمنتجين الصغار، توفر عدد كبير من مؤسسات الخدمة العامة كمؤسسة نور الحسين، وصندوق الملكة علياء، وعدد كبير من الجمعيات الخيرية المتخصصة.

لكن الحل الحقيقي لمشكلة الفقر هو توليد فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة، وهذا يتطلب نمو الاقتصاد الاردني بنسب عالية وقيام استثمارات جديدة تخلق فرص عمل جديدة، وبشكل عام مساعدة الفئات الاجتماعية الضعيفة على ان تساعد نفسها.

لا معنى لشرعية سياسية تؤسس على جهل الناس وبؤسهم وانقسامهم

بقية صفحة (١٣)

والحضارية اهتماما خاصا توخيا لتحصين النخبات واهل الرأي، وحماية للوحدة المجتمعية من التهديد والسقوط.

٣– العمل على الغاء حالة الطوارىء التي تعطل تنفيذ القانون، وتقييد الحريات العامة، وتضعف شرعية السلطة بجميع المعايير، والنضال الدؤوب لاعادة الاعتبار الى الرأي العام وقيم الحرية والمسؤولية الوطنية، وتشجيع تشكيل جمعيات مدافعة عن حقوق الانسان. وقد ترتبط هذه المهمة – المسؤولية – بالعمل لايجاد اطار دستوري اعلى (محكمة دستورية او مجلس دستوري) لمراقبة دستورية القوانين. وللحرص على نزاهة القضاء. ومن المثالب التي ظهرت في الحياة السياسية العربية ارتباط القضاء بالسلطة، او اخضاع القضاء وتجيير القانون لصالح رجال الحكم. ونعتقد ان استناد السلطة الى شرعية دينية او قومية او وطنية لا يستقيم اذا لم تتضمن الرقابة القانونية على ممارسات الحاكم ومسلكه وادائه. ومن اسهل الامور ان يتلطى المسؤول خلف شعارات دينية او عربية حماسية هربا من رقابة القانون وارادة الامة ومحاسبة الشعب، فتستحيل الشرعية ثوبا فضفاضا لتغطية اخطاء السلطة وخطاياها.

٤– اعتماد الواقعية السياسية في تحديد اهداف المرحلة الراهنة وبرامجها السياسية، وعدم رفع شعارات براقة مستحيلة التحقيق امام الراي العام. ولم يعد مقنعا للشعب الركون الى شعارات اسلامية وقومية وتقدمية من دون تخطيط وبرامج تنفيذية، خصوصا بعدما ظهر هزال الشرعية المستندة الى الايديولوجيا وحدها، وعجز التعبئة الايديولوجية عن اقناع الناس بتأجيل مطالبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، او عن الانتقال من دائرة التخلف الى دائرة التقدم، اذا غابت القدرة على التخطيط والتنفيذ.

هذه الواقعية السياسية – عند السلطة والمعارضة معا – لا تعني الاستسلام الى مشيئة الحاكم كيفما اتفق، ويجب الا تقود الى القنوط والاحباط والخضوع لارادة القوى الدولية الكبرى، فالواقعية السياسية تختلف عن الاستسلام، من حيث انها تفرض فهم متغيرات العصر، وتجنب البلدان العربية خسائر مادية وبشرية اضافية، والعمل لربط الاهداف بالتخطيط الاستراتيجي للنسجم مع ظروف البيئة الاقليمية والدولية.

٥– مواجهة التوسعية الاسرائيلية التي تركز في هذه المرحلة على هدف السيطرة الاقتصادية في الشرق الاوسط بعدما سعت في العقود الماضية الى ضم ما يمكن ضمه من الارض بالقوة والعدوان، ودفع الحاكم العربي نحو احترام خصوصيات الامة العربية وشخصيتها الحضارية، من خلال ايجاد كتل شعبية ضاغطة متمسكة بمصالح الامة ومواردها وثرواتها الطبيعية والبشرية، واقامة لجان شعبية وجمعيات اهلية لمناهضة التطبيع الاسرائيلي. فالتطبيع يحمل في ثناياه ونتائجه مخاطر فادحة علي النسيج الاجتماعي العربي واستقرار النظم والحكومات نفسها. والتطبيع كان وما يزال مطلبا اسرائيليا وصهيونيا، وهو عند مجمل القوى السياسية الاسرائيلية جوهر السلام، ومضمونه يتجاوز انماط العلاقات العربية – العربية، ليصل الى نمط من العلاقات التفضيلية بين البلدان العربية واسرائيل. ويمكن ان يشكل هدف مناهضة التطبيع جامعا مشتركا بين الفئات الشعبية المختلفة، وضاغطا على الحكومات كي لا تنزلق نحو مخاطر التسوية وما قد تجره من تبعات سلبية.

يصعب على هذه المسؤوليات – المهمات – ان تكرس شرعية السلطة في المدى القريب، ولكنها تحقق نوعا من السلم الاهلي والتضامن الاجتماعي والاستقرار السياسي. يمكن ان تحقق "بعض الشرعية" وتمهد لنهوض مستقبلي في المدى البعيد. ولكنها ليست وحدها السبيل للخروج من دائرة التخلف وتحقيق التقدم الاجتماعي والسياسي.

ثمة مسؤوليات – مهمات – اكبر على المدى الابعد، توخيا لتأسيس سلطة شرعية في دولة عربية حديثة، وفي طليعتها:

١– تأصيل فكرة المؤسسات في الدولة والمجتمع. وهذا يقتضي بلورة قوى اجتماعية وسياسية قادرة على تمثيل الشعب والتفاعل معه ايجابيا، وقائمة على التنظيم والكفاءة العلمية والتقانية، قد تتبلور سياسيا في احزاب ونواد فاعلة وواضحة البرامج والاهداف. انها قوى مؤمنة بالارادة الشعبية والقيم الروحية والحضارية، ومنفتحة على منجزات العصر من غير ان تضيع هويتها وتفقد مسوغات تمثيل تلك الارادة. وانها قوى منبثقة من المجتمع المدني ومتفاعلة معه، بحيث تتراجع النزاعات الطائفية والعشائرية والعرقية امام تقدم الولاء الوطني وتثبيت فكرة دولة المؤسسات، حيث تستمد السلطة شرعيتها من اعراف وقواعد واضحة، وليس من قوة اجهزة الاستخبارات والجيش، وحيث يصبح تداول السلطة ممكنا بطريقة سلمية من غير انقسامات مجتمعية وخسائر اجتماعية باهظة، وحيث تنمو فكرة الديمقراطية بالممارسة وتعويد الناس على المشاركة السياسية.

وقد يكون ضروريا، ان تساعد قوى المجتمع المدني على بلورة فئات اجتماعية وسطى قادرة على احداث الاصلاح السياسي والتقدم الاجتماعي. لقد تراجع دور هذه الفئات في العقد الاخير امام اندفاعة التخصصية الاجتماعية في اطار التشجيع الدولي الظاهر، وتعمقت الهوة بين الميسورين والمعدمين في معظم البلدان العربية، ويكاد ينتهي عصر الثروة العربية بغير تنمية شاملة ومستديمة. لذلك، يبرز الدور المرتجى للفئات الاجتماعية الوسطى في صياغة علاقات اوثق داخل المجتمع المدني، وفي تأهيل القادة والمسؤولين السياسيين المستندين الى شرعية التمثيل الشعبي، والقادرين على اكتساب شرعية السلطة من دون قوة الاكراه والعنف.

٢– التأسيس لنظام عربي جديد يقوم على قاعدة التكامل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. انه تكامل مؤسس على قواعد علمية، وعلى مصالح مشتركة حقيقية، وعلى هيكليات تنظيمية قادرة على الاستمرار. وهو تكامل تفرضه حقيقة الجوار الاقليمي للبلدان العربية وسط اتجاه عالمي نحو التكتل الاقليمي ونحو عالمية الاقتصاد وتشابك المصالح والمسؤوليات الدولية. فضلا عن حقائق الانتماء القومي. في هذه المرحلة، لا تقاس شرعية الحكومات بمدى ما ترفع من شعارات، بل بمدى ما تحقق من انجازات عملية. والاحتكام يكون للارادة الشعبية، لقوى المجتمع المدني، للاهداف العليا المكرسة في المعاهدات بين البلدان العربية وفي القوانين الداخلية. هنا يبرز دور النخبات المثقفة في اعطاء التكامل العربي مضمونا علميا وعمليا في السياسة والامن والاقتصاد والثقافة والاعلام، وفي العلاقة مع العالم الاوسع. سوف يفضي هذا النوع من التكامل الى شبكة علاقات جديدة مؤسسة على مصالح مشتركة – اضافة الى الدوافع القومية والرؤى المستقبلية – وسوف يؤسس لنظام عربي متطور عما سبق غداة تأسيس جامعة الدول العربية والانطلاق بالعمل العربي المشترك. انه نظام متحرك وليس جامدا، ومتفاعل مع المعطيات العالمية. في هذه الحالة تتعزز شرعية السلطة بمدى ما تتفاعل مع هذا النظام العربي، او تتراجع بقدر ما تخرج على هذا النظام لانه تأسس اصلا على مصالح مشتركة ومضامين علمية للتكامل العربي، وخرج من دائرة الشعارات الحماسية الى التعامل مع تعقيدات الواقع العربي وتضاريسه السياسية والاجتماعية.

٣– الانفتاح على العلوم والمعارف الانسانية. وذلك للمساهمة في تطوير المجتمع السياسي، وتقوية التفاعل بين قوى المجتمع المدني، والارتقاء بمفاهيم السلطة والدولة والشرعية.

يصعب على العامة مراقبة الحاكم ومحاسبته في ظل الامية والفقر والمهانة، ولا معنى لشرعية سياسية تؤسس على جهل الناس وبؤسهم وانقسامهم. ثم ان المعارف الانسانية والخبرات الاجتماعية، تنتقل من بلد الى بلد تبعا لحتمية التفاعل الحضاري بين الشعوب. لقد تطورت وسائل معرفة اتجاهات الرأي العام، والتأثير فيها. كما يشهد العالم ثورة شاملة في نظم المعلومات والاتصالات، ويصعب التخلف عن معرفة معطيات هذه الثورة ومدى تأثيرها في صنع القرار السياسي وتسهيل اعمال السلطة، كما يصعب اقامة دولة حديثة مع التخلف الاداري الذي يعطل عمليات اتخاذ القرارات وتنفيذها. ثمة تحد نوعي بين العرب واسرائيل، في ميادين العلوم والثقافة، ومن شأن التفاوت في المستوى بين الجانبين ايجاد معطيات سياسية. وثمة تحد اشمل بين العرب والعالم قد يؤثر في تحديد درجة التبعية، وهامش الاستقلالية ومبدأ السيادة الوطنية. ولا مفر من خوض البلدان العربية غمار هذا التحدي، ولا مفر للسلطة السياسية من توفير الامكانات والظروف الملائمة اذا ارادت اكتساب الشرعية.



TOYOTA
Corona
تويوتا كورونا
السيّارة .. الحلم
بسعرٍ واقعي
في كونها السيارة التي تنافس السيارات العريقة الباهظة الثمن.
تويوتا كورونا ..
انطلاقة واضحة ومتميزة في عالم السيارات.
سيارة .. جسّدت أحلامك على أرض الواقع.
محرك ١٦ صمام بخاخ
سعة ١٦٠٠
و ٢٠٠٠ سي سي
CORONA
TOYOTA
لن تجد سيارة تستحق نقودك أكثر منها.
شركة اسماعيل بلبيسي وشركاه
شارع الملك حسين / هاتف: ٦٣٨١٠٣، ٦٣٨١٠٤، ٦٢٢٨١٥
ولدى موزعي تويوتا المعتمدين في المملكة

التنظيم القانوني للص

مفهوم الحرية والديمقراطية لا يدرك ا المعنى ف

● حرية الصحافة من الحقوق الاساسية التي أقرها الاعلان العالمي لحقوق الانسان ● دساتير البلاد العربية تعترف بحرية الرأي والاعلام ، لكن مع بعض القيود

تقوم حاليا منظمة اليونسكو بتنفيذ برنامج هام يستهدف مساندة الدول الاعضاء في جهودها نحو تعزيز حرية التعبير والصحافة وتعددية واستقلال وسائل الاعلام.

هناك عدة انشطة مزمع الاضطلاع بها في هذا الميدان، وخاصة تقديم المساندة للدول الاعضاء من أجل تهيئة الظروف التشريعية والتنظيمية الكفيلة بتشجيع حرية الصحافة، ولقد قامت المنظمة في هذا الاطار بوضع دراسة "للتنظيم القانوني للصحافة في البلدان العربية" انجزها القانوني العربي احمد الدراجي.

وقال السيد الدراجي في مقدمة لهذه الدراسة انه ليس من السهل معالجة موضوع حرية الصحافة من خلال الصحافة من خلال القانون بدون معرفة حدوده لتجنب الدخول في الميدان السياسي. هذا سؤال قد يكون من السبل الاجابة عنه اذا اعتبرنا ترابط القانون بالسياسة في حياة المؤسسات اذ لا محالة من تداخلهما بعضها بعضا.

وأشار الى ان التشريعات العربية حول الصحافة تخضع حكما لعوامل مختلفة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية.. وبالتالي فانها تختلف من منطقة لأخرى لأن مفهوم الحرية والديمقراطية والتعددية لا يدرك بنفس المعنى. ولكنه لم يكن من طموح هذه الدراسة وضع قواعد قانونية جديدة في مجال الصحافة وانما القيام بتحليل التشريعات في مجال حرية الاعلام والرأي من خلال البحث والمقارنة كما يقصد من هذه الدراسة تقديم توصيات عملية تتعلق بالميدان القانوني.

تحتوي هذه الدراسة على ثلاثة ابواب، يتضمن الاول وبكيفية مختصرة مبادىء القانون الدولي الرئيسية المتعلقة بحرية الراي والاعلام، والثاني يعالج مكانة هذه الحرية في النظام القانوني الداخلي للدول العربية، دستوريا وتشريعيا، والثالث يتعرض للوضع القانوني للجريدة وللصحفي.

وفيما يلي تلخيص لنص الدراسة.

بعض مبادىء حرية الاعلام والراي في القانون الدولي حرية الصحافة

تستمد حرية الصحافة اسسها من حرية الاعلام والرأي. ومن المعلوم ان هذه الحرية المعترف بها عالميا كحق من الحقوق الاساسية للانسان اقرها الاعلان العالمي لحقوق الانسان المعتمد في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.

تنص المادة ١٩ من هذا الاعلان ما يلي: "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الانباء والافكار وتلقيها ونقلها الى الآخرين، باية وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

كما ان العهد الدولي الخاص بالقوق المدنية والسياسية المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٦ يثبت هذا الحق في مادته ١٩ التي تنص ما يلي:

"١- لكل انسان حق في اعتناق اراء دون مضايقة.

٢- لكل انسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والافكار وتلقيها ونقلها الى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب او مطبوع او في قالب فني او باية وسيلة اخرى يختارها.."

لقد جاء في الفقرة الاولى من المادة الاولى من الاتفاقية المعتمدة بلندن في ١٦ نوفمبر ١٩٤٥ والمؤسسة لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مايلي: "تهدف المنظمة المساهمة في صون السلم والامن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة، على توثيق عرى التعاون بين الامم، لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الانسان والحريات الاساسية للناس كافة.."

وجاء في الفقرة الثانية من نفس المادة ما يلي:

"ولهذه الغايات فان المنظمة تعزز التعارف والتفاهم بين الامم بمساندة أجهزة اعلام الجماهير وتوصي لهذا الغرض بعقد الاتفاقات الدولية التي تراها مفيدة لتسهيل حرية تداول الافكار عن طريق الكلمة والصورة".

تحليل مفهوم حرية العالم والفكر -حدودها

ان حرية الاعلام لا يمكن فصلها عن حرية الراي لانهما تكونان معا اساس حرية التعبير كما ان حرية الاعلام تشمل معنيين مختلفين لكن لا ينفصلان وهما حق الاعلام والحق في الاعلام.

ان كان حق الاعلام مقرا في كثير من التشريعات العصرية والمواثيق الدولية، فان الامر يختلف بالنسبة للحق في العالم الذي لم يظهر انه سبق اقراره في نص من النصوص التشريعية.

يتعذر على الصحفي ممارسة حق الاعلام ان لم يتوفر لديه حق الوصول الى مصادر المعلومات حتى يؤدي واجبه نحو المواطن بمده بالمعلومات التي يحق له الحصول عليها حتى يستطيع تكوين الرأي والمشاركة في الحوار الديمقراطي. وتكون هذه الحتمية "دينا" لكل مواطن على المجتمع والسلطات العمومية.

وبصدد هذا الموضوع، نأتي بما جاء في تقرير اللجنة الدولية التي شكلتها اليونسكو لدراسات موضوعات الاتصال:

"ان حرية الصحافة بأوسع معانيها تمثل امتدادا جماعيا لحرية كل مواطن في التعبير، المعترف بها كحق من حقوق الانسان. فالمجتمعات الديمقراطية تنهض على اساس مفهوم سيادة الشعب الذي يحدد ارادته العامة رأي عام مطلع. ان حق الرأي العام في ان يعلم، هو الذي يمثل جوهر حرية وسائل الاعلام، وهي الحرية التي يعتبر الصحفي المحترف او الكاتب او المنتج سوى قيم عليها. وان الحرمان من هذه الحرية لينتقص من سائر الحريات جميعا".

اقر حق الجمهور في الحصول على المعلومات في الاعلان بشأن المبادىء الاساسية الخاصة باسهام وسائل الاعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الانسان، ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب المعتمد من طرف المؤتمر العام لليونسكو في دورته العشرين (١٩٧٨) والذي ينص في الفقرة اثانية من مادته الثانية ما يلي: "فيجب ضمان حصول الجمهور على المعلومات عن طريق تنوع مصادر وسائل الاعلام المهيأة له، مما يتيح لكل فرد التأكد من صحة الوقائع وتكوين رأيه بصورة موضوعية في الاحداث. ولهذا الغرض يجب ان يتمتع الصحفيون بحرية العالم وان تتوافر لديهم اكبر التسهيلات الممكنة للحصول على المعلومات. كذلك ينبغي ان تستجيب وسائل الاعلام لاهتمامات الشعوب والافراد، مهيئة بذلك مشاركة الجمهور في تشكيل الاعلام".

...بنفس المعنى في التشريعات العربية المختلفة

حرية الاعلام والحق في الاتصال

ان الحق في الاتصال، الذي ظهر كفكرة في اواخر السبعينات، يفرض اعادة النظر في مفهوم حرية الاعلام بقدر ما يدخل حتمية تداول المعلومات في اتجاهين.

وقد اثار هذا المفهوم الجديد، الكثير من الجدل والنقاش الواسع المدى باليونسكو، لكن بقيت الفكرة موضع نظر على مستوى الجمود، بسبب الخلافات الايدولوجية ولم يتمكن وجود اتفاق على مفهوم هذا الحق وكيفية ممارسته لان البعض كان يعتبره كحق جماعي بينما ينظر اليه اخرون كحق فردي اساسي ولم تحدد معالمه حتى الآن.

حرية الاعلام والديمقراطية

من المستحيل ان يتصور الانسان وجود حرية العالم بدون ديمقراطية، والعكس كذلك، لانهما جزء واحد لا يتجزأ وتساهمان معا من اجل وضع نظام سياسي وقانوني لنمو حمايتهما وتكريسهما.

حرية الاعلام والراي وحدودهما

ان الحرية مهما كان نوعها تنطوي على حدود وبالتالي فان حرية الصحافة لا تنجو من هذه القاعدة الاساسية بالرغم من تحفظات البعض، لا بالنسبة لمبدأ التحديد نفسه وانما بالنسبة لطبيعة تدخل الدولة في ميدان الحريات الفردية. الا ان البعض يعتبر هذا التدخل ضروريا يمارس في صالح المصلحة العامة والاخلاق والآداب العامة.

والحرية لا تعني الاباحة في نظر الرجل السياسي او القانوني لانها تقف عند بداية حقوق الآخرين. وحيث ان الدولة مسؤولة على ضمان ممارسة حرية الراي والعالم، فانه من الطبيعي ومن العدالة ان تتدخل لتحديد القيود لهذه الحرية بالنسبة لحقوق المواطن ومصالحه، وذلك في اطار المبادئ المعترف بها عالميا. وفي هذا الصدد، ينص الفصل ٢٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨ على ما يلي:

(...) ٢- لا يخضع اي فرد، في ممارسة حقوقه وحرياته، الا للقيود التي يقررها القانون مستهدفا منها، حصرا، ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين واحترامها، والوفاء بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي".

كما نجد نفس المبادئ في المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المعتمد سنة ١٩٦٦ حيث تنص على ما يلي:

(...) ٣- تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز اخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة ان تكون محددة بنص القانون وان تكون ضرورية:

"أ- لاحترام حقوق الآخرين او سمعتهم.

ب- لحماية الأمن القومي او النظام العام او الصحة العامة او الآداب العامة".

من المعترف به عامة انه لا يجب فرض قيود على حرية الصحافة الا لاسباب واعتبارات رئيسية مع الحرص على اجتناب تجاوزات خطيرة حتى "لا تقتل حرية باسم حريات اخرى".

يقوم الدستور بصفة عامة باقرار وتحديد الحريات العامة ولهذا فعلى قرارات الحكام في هذا الميدان ان تكون مطابقة للقوانين عملا بمبدأ قانونية الاعمال الادارية وان تخضع "للرقابة القضائية على قانونية الاعمال الادارية" يجب اعتبار هذه الرقابة الضمان الوحيد والافضل لاحترام الحريات العامة من قبل الجميع. وبهذا الشرط خاصة يمكن اعتبار حرية لراي والاعلام مكفولة ومحمية في دولة القانون.

مبدأ حرية الراي والاعلام في البلاد العربية

المصادر: الشريعة الاسلامية

ان الاسلام دين الانسانية، يخضع لتعاليم الله تعالى الذي زوده بالفضل والحقوق والعقل والارادة والقدرة على الادراك والحكم وبالتالي فانه مسؤول عن اعماله التي ينشؤها بكل حرية، تلك الحرية التي لها قيود بالنسبة للدين وللمجتمع. ان فلسفة حقوق الانسان مبنية على مبادئ الحرية والمساواة والعدل والاخوة. وحتى يستطيع الانسان ان يقوم بواجباته بكل مسؤولية تجاه ربه وكذلك بالتزاماته نحو الامة الاسلامية يتحتم تحريره من كل قيد قد يجعله غير مسؤول. هذا ما يثبت انه حر في القيام باعماله.

يعتبر الشيخ محمد عبده (١٩٠٥/١٨٤٩) احد كبار مؤسسي النهضة الاسلامية في القرن التاسع عشر، في احد مقالاته الشهيرة تحت عنوان "القضاء والقدر" ان الاعتقاد بالقضاء نتيجة منطق ترشد اليه الفطرة وان قدرة الانسان علي الفعل ناجمة عن ارادته التي تعتبر اثرا من آثار الادراك.

وقد وهب الله تعالى الانسان العقل والارادة وقوة الادراك فهو مسؤل كامل المسؤولية عن اعماله وان هذه المسؤلية تنطوي على القدرة والاختيار في صنع الاعمال، وبالتالي فانه يتمتع بحرية التحرك لهذه الغاية وبالاخص حرية التعبير. ولو لم توجد لديه هذه الحرية لتعذرت عليه استطاعة التعبير عن ارادته ونواياه والمساهمة التامة في حياة المجتمع.

● الرقابة على حرية الرأي والاعلام تشكل قيدا وعرقلة خطيرين لهذه الحرية

● التشريعات الصحفية في البلدان العربية - متروكة - لتقدير السلطات الادارية ولهذا فان التجاوزات ترتكب بدون ان يصدر حكما بشأنها

ان هذه الحرية لا يمكن ان تفرض عليها قيود الا بارادة الله تعالى او بمقتضي القوانين المنظمة للمجتمع. فكل اعتداء على حقوق الغير يعتبر تجاوزا لحدود الحرية التي تفرض عليها قيود في هذه الحالة. ان الفقه الاسلامي الذي هو في حد ذاته فقه ديني يحدد في كل مرحلة من مراحل عمل الانسان قيودا على الحرية المعترف بها وبالتالي يحظر كل اعتداء على كرامة الانسان وشرفه وسمعته ومصالحه فتكون امام القانون العادي الذي ترتكز قواعده على الحكمة ومبادئ العدل تلك القواعد التي نجدها في التشريعات العربية المتعلقة بالصحافة والتي

جوانب ومحتوى الالحاق بالاحكام الدستورية.

تؤكد دساتير سائر البلدان العربية مبدأ حرية الراي والاعلام. ونلاحظ ان هذا المبدأ المستمد من تيارات عصرية، عدى بالنسبة لثلاث بلدان التي تحيل الى الشريعة الاسلامية، جاء التعبير عنه باشكال متنوعة في المواثيق الدولية بدون اشارة صريحة اليها وخاصة بالنسبة للبيان العالمي لحقوق الانسان. وان كانت كل الدساتير اجمعت على اثبات حرية الراي والاعلام، فان بعضها يتميز في التعبير وسرد الاهداف التي ترمي اليها ستتطرق اليها فيما بعد.

ومن ناحية اخرى التزمت جميع الدول العربية باحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بانضمامها الى اتفاقية ١٦ نوفمبر ١٩٥٤ المؤسسة لمنظمة اليونسكو، كما انضمت الى رسالة هذه المنظمة فيما يتعلق بتشجيع تداول حر للافكار عن طريق الكتابة والتصوير.

المواثيق القانونية الحكومية العربية المتعلقة بحقوق الانسان اعد فريق خبراء في يوليو ١٩٧١، بتكليف من مجلس جامعة الدول العربية، مشروع اعلان من اجل ميثاق عربي لحقوق الانسان. ويظهر ان هذا المشروع بقي حبرا على ورق دون ان تكون هناك مبادرة او مساعي لابرازه الى حيز الوجود. تنص المادة ٢١ من هذا المشروع ان حرية الراي مطلقة وانه لا يمكن اخضاعها لأي قيد الا لاعتبارات راجعة للأمن الوطني او النظام العام او الآداب العامة. اما ملاحظات الدول العربية، فانها خالية من تاويل او تحفظ بالنسبة لهذه المادة ٢١، الا ان حرية الرأي المنصوص عليها فيها كان بالامكان امتدادها الى حرية التعبير وحق التماس المعلومات والافكار، وتلقيها ونقلها الى الآخرين بدون اعتبار الحدود.

يوجد ميثاق حكومي عربي اخر يتضمن حقوق الانسان، وهو ميثاق الوحدة الثقافية العربية اعتمده ببغداد في ٢٩ فبراير ١٩٦٣ مؤتمر وزراء التربية العرب والذي يتصف في الفقرة الخامسة من ديباجته على ما يلي: "(...) وبما يؤدي اليه هذا التعاون من ضمان حقوق الانسان العربي في التعليم والحرية والكرامة والرفاهية وتمكينه من الاسهام في خدمة مجتمعه". وكان هذا الميثاق اساسا للميثاق التاسيسي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المعتمد في ٢٥ يوليو ١٩٧٠.

هذه الحرية. كما ان بعض الدساتير تستعمل في تقديمها لهذا الموضوع عبارات خاصة تخرج عن العموميات كانها تريد الزيادة في التاكيد على هذه الحرية. وعلى سبيل المثال، يؤكد دستور عدم المس بحرمة حرية الراي كمايضمن الدفاع الفردي او عن طريق الجمعية عن الحقوق الاساسية للانسان وعن الحريات الفردية والجماعية. ويؤكد دستور اخر ان الحرية الشخصية حق طبيعي وانها مصونة لا تمس. ومن جهة اخرى ينص دستوران على ان الحرية تعتبر من جملة دعامات المجتمع وصلة وثقى بين المواطنين تكفلها الدولة.

ويؤكد دستور آخر ان الرقابة على الصحافة محظورة الا في حالة اعلان الطوارئ، او زمن حرب بينما ينص دستور آخر على امكانية فرض رقابة محدودة عن طريق التشريع في مجالين محدودين وهما النظام العام والدفاع الوطني. وينص دستور اخر على عدم شرعية نظام الحزب الوحيد، اي التاكيد على تعددية الآراء والتعبير. ويهدف تعزيز ضمان الحريات، يؤكد دستور ان "مبادئ الحرية والمساواة.. لا يجوز اقتراح تنقيحها، ما لم يكن التنقيح خاصا.. بالمزيد من ضمانات الحرية والمساواة". وبالنسبة لتحديد الاهداف التي ترمي الى انجازها حخرية الراي والاعلام، جاء في دستور ان ممارسة هذا الحق يساهم من خلال الرقابة والنقد البناء في ضمان "سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي". وينص دستور اخر "تعمل الدولة على توفير الاسباب اللازمة لممارسة هذه الحريات التي تنسجم مع خط الثورة القومي التقدمي" ان هذين الحكمين الدستوريين ناتجان عن مفهوم جماعي يعطي الاولوية للمصالح والحقوق الجماعية على الحقوق الفردية.

الحق في الاتصال وتعددية الصحافة

يختلف في البلاد العربية مفهوم الحق في الاتصال من الناحية النظرية لانه خاضع لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية تختلف حسب انظمة البلد، بيد ان الحق في الاتصال يعتبر كحق من حقوق الانسان، وقد يكون من الصعب ممارسة حرية الراي والتعبير بدون وجود الحق في الاتصال. ويلاحظ انه لم يشاهد في البلاد العربية، (باستثناء ثلاثة منها) اعتراف او اثبات للحق في الاتصال، ولو كان هذا الحق يمارس عمليا في بعض البلاد لكن مع اخضاعه لبعض الشروط والعراقيل، سيالسية وادارية. ونجد مثلا ان حق الصحفي في الوصول الى مصادر المعلومات بدون قيد ولا ضغط تنص عليه تشريعات اربعة بلدان ولو ان طرحه لا يخلو من فوارق. وينص قانون صحفي على ان "الحق في الاعالم يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع...". وفي فقرة اخرى، ينص نفس القانون على ان "للصحفيين المحترفين الحق في الوصول الى مصادر الخبر" ويتضمن تشريع آخر ان "للصحفي الحق في الحصول على الانباء والمعلومات والاحصائيات من مصادرها...".

كما ينص تشريع ثالث على ما يلي:

"تشمل حرية الصحافة مايلي:

١- اطلاع المواطن على الوقائع والافكار والاتجاهات والمعلومات..

ج- حق الوصول على المعلومات والاخبار والاحصائيات..." وجاء في تشريع بلد ان "للصحفي الحق في الاطلاع على التقارير الرسمية والمعلومات والبيانات...".

يلاحظ في البلاد المتقدمة ديمقراطيا ان مركزية الصحافة تزداد حجما وهذا الوضع يحدث قلقا اكبر وصانعة هذه المركزية جماعات الصحافة ذات الوسائل المالية

وسائل اتصال مستقلة وتعددية

بقلم : غوين ليستر *

قـال اليكسي دي توكـفل ان الصحافة هي الأداة الديمقراطية والرئيسية للحرية

اذا كان هنالك تقبل ودعم عالميان لحقيقة كون حرية الصحافة احد الاعمدة الرئيسة للديمقراطية، وان اقامة صحافة تعددية مستقلة وحرة والحفاظ عليها وتعزيزها أمر ضروري لتطور الديمقراطية والمحافظة عليها في دولة ما، وللتنمية الاقتصادية ، فان مهمة وضع جدول اعمال اعلامي عالمي للألف الثالثة ستكون اسهل. لكن وضع حرية الصحافة عاليا، يخفف حاليا، تحقيق هذه الاهداف.

يمكن القول ان التقدم التكنولوجي في حقل وسائل الاتصال الجديدة وتدفق المعلومات، يمكن ان يضيع هباء، الى حد كبير، اذا لم يستطع العاملون في الاعلام ان يكتبوا بحرية واذا لم تكن اغلبية الناس تملك امكانية الوصول الى المعلومات.

ان التوزيع الكثوللمعلومات من نطاق محلي الى نطاق عالمي يرتبط ارتباطا وثيقا بانتشار الديمقراطية، وممارسة الحريات الاساسية المرتبطة بها، وان اي نوع من توزيع المعلومات يتأثر بسهولة توزيعها، كما ان عبارة "القرية العالمية" تعني "القرية" مثلما تعني الناحية العالمية. لذلك فان الاقمار الصناعية و/أو الانترنت يمكن ويجب ان تستخدم في توزيع المعلومات من قرية الى اخرى مثلما هو ناحية التوزيع من قارة الى قارة.

هنالك من يتفق مع رأي صموئيل هنتنغتون بان "المد العالمي للديمقراطية ينتقل من نصر الى اخر، لكن اخرين قد يقولون، وهم على صواب حسب رأيي، ان هذا الرأي الحافل بالنشوة ليس مبررا تماما، في السياق الافريقي بصفة خاصة، قد يكون تطور الديمقراطية متصفا بنهج اقل تفاؤلا، ومع انه صحيح ان نقول ان كثيرا من غرب افريقيا مثلا قد انتقلت الى الديمقراطية في السنوات القليلة الماضية، فانها في اغلب الاحيان، عملية هشة وضعيفة جدا تتصف في بعض الاحيان "بخطوة الى الامام وخطوتين الى الوراء".

في الثالث من ايار ١٩٩١، اقدم مؤتمر للعاملين في الاعلام الافريقي على خطوة تاريخية بالتخلي عن نظام المعلومات والاتصال العالمي الجديد (NWICO)، وهو نهج اعلامي عالمي سعى طوال اكثر من عقد الى وضع السيطرة على الاخبار والمعلومات في ايدي حكومات الاقطار النامية. وكان هدف السياسة، ظاهريا، معالجة اللا توازن بين تدفق الاخبار والمعلومات من الاقطار المتقدمة في اوروبا واميركا الشمالية الى البلدان الاقل نموا في الجنوب. ويمكن القول انها فشلت في تحقيق هذا، وبدلا من ذلك، فان الفترة مثلت نقطة ضعف في تاريخ العالم الافريقي، حيث شاع انتهاك حقوق الانسان، بما في ذلك حرية الاعلام وحرية التعبير، حين اصبح كثير من وسائل الاعلام ليس اكثر من اداة دعائية في سياسة حقبة الحرب الباردة، كما اتصفت هذه الفترة بنكسات سياسية واجتماعية واقتصادية في الاقطار الافريقية مما أدى الى ركود وتراجع.

ان فترة نظام المعلومات والاتصال العالمي الجديد (NWICO) قد فقدت الزخم واصبحت سيئة الصيت، حيث ان الحكومات بدلا من السعي الى تقوية التطور وتشجيع تدفق المعلومات، سعت الى السيطرة على العملية. وبعد حوالي عقدين من الزمن، قال المحررون والناشرون والمذيعون الافارقة الذين صاغوا "اعلان ويندهوك" ان حرية تدفق وتنوع الاخبار والمعلومات والآراء والافكار، من خلال اعلام مستقل عن السيطرة السياسية او الاقتصادية الحكومية، شرط مسبق للتطور.

وفيما بدا خطوة ايجابية اعترفت الحكومات الافريقية وتبنت اعلان ويندهوك الصادر عام ١٩٩١، من خلال وزراء الاعلام في منظمة الوحدة الافريقية، ثم من خلال وزراء الاعلام في مجموعة تنمية جنوب افريقيا . وتبنت الجمعية العامة للامم المتحدة الاعلان، واعلنت يوم الثالث من ايار، الذكرى السنوية لاعلان ويندهوك، اليوم العالمي لحرية الصحافة.

لكن التزام كثير من الحكومات الافريقية باعلان ويندهوك كان عرضة للتساؤلات في كثير من الاحيان، وكما هو حال كثير من التعهدات بالدمقرطة، اصبح الالتزام مجرد تعهدات في المناسبات. ومع ان انتخابات ديمقراطية كانت تعقد في كثير من اقطار القارة، وبينما اقيمت انظمة حكم متعددة الاحزاب، فقد استمر انتهاك حرية الاعلام والتعبير اللذين يعتبران حجر الاساس للديمقراطية.

استطيع القول انه لامر حيوي، عند التطلع الى جدول اعلام عالمي للالف الثالث. ان المبادئ، التي جسدت في اعلان ويندهوك والتعهدات المماثلة في اجزاء اخرى من العالم، لا ينبغي فقط قبولها من حيث المبدأ، وانما يجب ايضا تطبيقها فعليا . فهو شيء اساسي لبقاء اية ديمقراطية وكعقيدة اساسية لتحسين الوصول الى، وتسجيل تبادل المعلومات المفتوح، في القرن المقبل.

تسعى منظمات كثيرة في افريقيا الى تسخير التكنولوجيا في محاولة لتحرير تدفق للمعلومات في قارة تعاني في اغلب الاحيان من حلقات اتصال سيئة، وهذه الجهود تتم في الغالب بوجود حكومة قمعية، وفي اقطار، كثير من سكانها محظوظون اذا كان لديهم جهاز راديو او استطاعوا تصفح الجريدة التي تقع بين ايديهم لحيانا، ناهيك عن مجرد التفكير في الانترنت.

ان قضية الاتصال قضية مركزية لتطوير الانترنت في افريقيا، فبينما يوجد في الولايات المتحدة حوالي ٥٠ خطا هاتفيا لكل ١٠٠٠ مواطن، وفي السويد حوالي ٦٨ خطا لكل ١٠٠٠ مواطن، فان شخصا واحدا من كل ١٠٠٠ في افريقيا يستطيع الوصول الى هاتف..

ويمكن القول بلا ادنى شك ان ملايين الناس من انغولا الى افغانستان لن ينعموا بالكهرباء ناهيك عن الطريق الى المعلومات مع حلول عام ٢٠٠٤.

هذه الآراء يرددها العاملون الآخرون في الاعلام في افريقيا، ان باباكار فول، من وكالة بان افريكان نيوز التي بدأت مؤخرا في توزيع الاخبار والمعلومات من خلال الانترنت، منزعج من حلقات الاتصال الرديئة في القارة.

وفي الوقت الذي قد يكون فيه اضطراب الاتصالات في افريقيا نكسة لكثير من العاملين في الاعلام، فليس هذا بالضرورة رادعا، وتبذل المنظمات الاعلامية افضل ما تستطيع لاستغلال تكنولوجيا الاعلام الجديدة.

انيس اسلام علي، السكرتير العام للمؤسسة الصحفية الباكستانية (PPF) يشعر ان من غير المجدي، في هذا العصر من ثورة المعلومات، محاولة وقف تدفق الاخبار ووجهات النظر. ان الطريقة الوحيدة لمواجهة التحديات هي تحرير المواهب الخلاقة لدى ابنائنا حتى يستطيعوا ان ينافسوا نظراءهم الغربيين بشكل متكافئ.

ان عمل معهد الاعلام في افريقيا الجنوبية (MISA) قد استفاد من التكنولوجيا الجديدة، وهو يبحث باستمرار عن الطرق والوسائل لجعل الاعلام الالكتروني والانترنت ينجحان في المنطقة.

هنالك مشروع يعرف بـ (MISA NET) يربط المنظمات الاعضاء في معهد الاعلام في افريقيا الجنوبية (MISA)، في الاقطار المختلفة في المنطقة ببريد الكتروني، كما ان عمل المعهد الاعلامي (MISA) قد تعزز بشكل كبير بالبريد الالكتروني e-mail لايصال اخبار حرية الصحافة الى اجزاء مختلفة من العالم، لقد كانت هذه العملية اكثر كلفة واكثر استنزافا للوقت حين كانت تتم بالفاكس او بالهاتف، قبل مدة ليست بعيدة. وهنالك عدة مشاريع اخرى مماثلة في المنطقة.

لكن بينما ادى التقدم في تكنولوجيا المعلومات الى تحسين امكانية وصولنا الى المعلومات في افريقيا، فان علينا ان نضع في الاعتبار ان الانترنت، مثلا، عرضة للقيود والانظمة والضوابط شأنها شأن اي وسيلة اخرى، ويمكن ان نتوقع القيام بمحاولات اخرى لمراقبتها، من قبل الذين يخشون الوصول المفتوح الى المعلومات. فالانترنت تظل عرضة لنفس الانتهاك : الرقابة، الدعاية، الضبط والاحتكار، مثلما هو حال وسائل الاتصال التقليدية الاخرى.

وفيما يتعلق بالسياق الافريقي ايضا، تظل الانترنت وسيلة منتقاة حين تظهر الابحاث ان ٧٥٪ من الافارقة الذين يعيشون اليوم لن يستطيعوا ان يجروا او يتلقوا مكالمة هاتفية خلال حياتهم.

ولا ينبغي لهذا ان يقلل من استخداماتها، ولا بد من التوصل الى طرق ووسائل لتقييم الانترنت لمصلحة الاخرين الذين لا يتمتعون بامكانية الوصول المباشر اليها. فطالما ان المعلومات التي تمرر بمثل هذه الوسائل متوفرة لاكبر عدد من السكان، فمن المؤكد انها ستملك امكانية تشجيع يهدف للحرية والتطوير.

ان حماية الحريات الاساسية، في ا فريقيا واماكن اخرى، ينبغي ان تحرك صياغة سياسة الانترنت، وضمان الحد الاقصى من المشاركة، ليس فقط من قبل التكنوقراط ولكن ايضا من قبل المجتمع المدني!

قد لا تتفق حكومات كثيرة في افريقيا مع كلمات القاضي الاميركي في حكم على تحد دستوري "لقانون اصول الاتصالات" في الولايات المتحدة، من قبل حركة حريات مدنية اميركية، والذي قال: يمكن وصف الانترنت بحديث عالمي لا ينتهي، وقد لا تقاطع الحكومة ذلك الحديث من خلال قانون اصول الاتصالات، ان الانترنت، كاكثر شكل للحديث الجماهيري مشاركة فانها تستحق اكبر حماية من التدخل الحكومي".

وقد ينطبق هذا على اجزاء كثيرة في الشمال، لكن اكثروسائل الاتصال مشاركة في افريقيا، تظل الاذاعة، ولا بد ان نشير الى ان هذا التفاوت بين الشمال والجنوب او اماكن اخرى، يوسع الفجوة بين هذين "العالمين".

هناك تشريع في عدة اقطار افريقية يمكن ان يستخدم، وقد استخدم في تقييد المعلومات على الانترنت، فالمرسوم الرئاسي الذي حظر عدد ٥ شباط ١٩٩٦ من صحيفة البوست في زامبيا، طبق على جميع اشكال الصحيفة بمافيها عدد الانترنت.

ومع ان العدد المعني قد ازيل من موقع الانترنت، فانه لم يغب عن قارئ في الخارج، لذلك فان اي شخص يصل الى الانترنت يمكن ان يصل الى العدد المحظور من الصحيفة.

هذا الحادث يثير السؤال الرئيسي فيما اذا كان مقدمو الانترنت سيقدرون على مقاومة الحملات الحكومية من هذا النوع، حيث ان معظم مقدمي الخدمة شركات تجارية لا ترغب في التصدي للسلطات. اما النقطة الثانية، وربما تكون الأهم، فانها في الوقت الذي سمحت فيه الانترنت للذين يملكون الوصول الى الانترنت ان يقرأوا الصحيفة المحظورة، فان اغلبية الناس في زامبيا، والذين تأثروا اكثر من غيرهم بالتطورات السلبية في بلادهم، يظلون في الظلام.

واخيرا، فان قلق افريقيا ازاء الانترنت، يعكس، الى حد كبير، اتهامات مماثلة للمسي ان ان ووسائل الاعلام الاخرى، من الشمال، باننا نتعرض لقصف هائل من المعلومات الآتية من الشمال، مما يقلص قدرة الانترنت كوسيلة مشاركة ويمنع كثيرا من الافارقة من استخدام قنوات الاتصال هذه، انها تجعل منا في افريقيا مستهلكين رئيسيين لا مشاركين، ولا بد من البحث عن طرق ووسائل للتصدي لهذا الخلل، اضافة الى القضية الخلافية لما اصبح يعرف في جزئنا من العالم "بالاستعمار الثقافي".

اننا ندرك جيدا، صور افريقيا التي تميل الى الهيمنة على التقارير التي مصدرها اميركا بشكل خاص، حول القارة والتغطية العشوائية والمصطنعة للاحداث الدولية التي تظل في فراغ ما بعد فترة الحرب الباردة.

ان الانتباه ينتقل بسرعة كبيرة من أزمة الى اخرى حتى ان المشاهدين لا يتلقون اية معلومات او مضمون باطار مفهوم، ليكترثوا بالعالم المحيط بهم. لقد تحدث والتر ليبمان عن وسائل الاعلام على انها "شعاع مصباح كشاف يتحرك بلا توقف، ينقل مشهدا ثم مشهدا اخر من الظلام الى النور، والناس لا يستطيعون ان يقوموا بعمل العالم بهذا الضوء وحده".

لكن، لان تغطية افريقيا تتم بطريقة معينة، وتوضع التقارير المزعجة بناء عليها، فانني لا ازكي المحاولة الاخيرة الرامية الى احياء نظام الاعلام العالمي الجديد في ابوجا، نيجيريا، من قبل وزراء الاعلام للبلدان غير المنحازة الثلاثين، بالدعوة الى اعادة بعث هذا النظام (NWICO)، ومناقشة هذا الموضوع في الامم المتحدة، فان مجموعة الاقطار غير المنحازة، بما فيها زيمبابوي، مصر، ماليزيا، والعراق، من بين دول اخرى، تدعو الى تجديد القيود على الصحافة.

ان القلق الافريقي بان القيم الاخبارية الغربية، او سيطرة الشمال الاخبارية على الجنوب، لم تخدم قضية التنمية الوطنية في افريقيا، مما ادى الى NWICO، يظل صالحا حتى اليوم، و "ان موفري المعلومات والحكومات على حد سواء تتعامل بطرق ووسائل لضمان تدفق معلومات اكثر عدالة من الاقطار الصناعية في الشمال الى الاقطار النامية والمختلفة في الجنوب، والعكس بالعكس. لقد قيل ان التنمية المستديمة في الجنوب لا يمكن ان تحدث الا اذا تم اتخاذ خطوات للتصدي للخلل الصارخ في تدفقات المعلومات، واذا لم يتسلح الناس في هذه الاقطار الجنوبية بالقدرة على تحديد اولوياتهم واهتماماتهم التنموية، والمشاركة بشكل كامل في الحوارات حول القضايا العالمية.

بدلا من لحياء NWICO، فان الاجوبة تكمن بلا شك في اعلان ويندهوك نفسه، الذي يدعو الى تعددية وسائل الاعلام، بما فيها تمكين وسائل الاعلام المحلية من معارضة القيود على الاعلام الاجنبي والمحلي كما يتصوره المنادون باحياء NWICO، ان تعددية وسائل الاعلام، اضافة الى استقلال وحرية الصحافة، امر اساسي للتنمية، كمايدعو، حسبما اعتقد، الى التنوع في ملكية وسائل الاعلام.

ولا بد لي ايضا من الاتفاق مع منظّري المسؤولية الاجتماعية لوسائل الاعلام، الذين يعتقدون ان قوى السوق قد اخفقت الى حد كبير في ضمان تعددية وسائل الاعلام، وبالاشارة ايضا الى وسائل الاعلام الجديدة، فان الهيمنة المتعددة

ـي السياق الافريقي للألفية الجديدة

الجنسيات قد أدت الى قمع التنوع والاصوات الاهلية

هذه الحجج تنطبق على الانترنت مثلما تنطبق على وسائل الاعلام الالكترونية والمطبوعة.

الحكومات، وسائل الاعلام والعولمة

"هنالك مكسيك تكافح للانفتاح على الديمقراطية والمعلومات وهناك مكسيك أخرى تتمسك بماض حافل بالعنف وعدم التسامح وكلتاهما مفتوحتان للتفجر التكنولوجي وفتح الحدود".

ان الحكومات في افريقيا، مثلما هي في بلدان اخرى، قد استجابت بشتى الطرق لعولمة وسائل الاعلام. وانحسرت موجة التفاؤل لدى العاملين في الاعلام ازاء قبول منظمة الوحدة الافريقية وتبنيها لاعلان ويندهوك، بعد ان اتضح ان معظم الحكومات ايدت، من حيث المبدأ، الدعوات لوسائل اعلام مستقلة، متحررة من الكوابح السياسية او الاقتصادية، لكنها، عمليا، واصلت التمسك بـ NWICO السيء السمعة، ولهذا السبب فان الدعوة الى احياء NWICO من قبل اجتماع وزراء الدول غير المنحازة في ابوجا، تشكل سببا للقلق.

ان دعاة NWICO، منظّري التنمية، قالوا – وهم مصيبون في بعض النواحي – ان وسائل الاعلام الاخبارية التي يهيمن عليها الغرب، مالت الى تجاهل او تحريف الاحداث في الاقطار النامية. لكن بدلا من مناصرة استقلال وتعددية وسائل الاعلام الافريقية، لتلافي كثير مما كان يعتبر "استعمارا ثقافيا" فقد بدأ بعملية اعطت الحكومات لنفسها، بموجبها، الحق في التدخل، و / أو تقييد وسائل الاعلام، بمافي ذلك استخدام الرقابة. وفي كثير من الحالات، دعم وسائل الاعلام من الاموال العامة. وأدى هذا الى نفس الوضع الذي دفع الصحفيين الافارقة، الى وضع اعلان ويندهوك، وبالتالي انهاء عهد (NWICO) او هكذا املوا.

ان NWICO اتصفت، بطرق كثيرة، بنهج متسلط ازاء وسائل الاعلام، فاخضعتها للحكومة، عن طريق الرقابة والانظمة.

ان الحكومات قد ايدت، الى حد كبير، آراء الرئيس التانزاني السابق، جوليوس نيريري، الذي اعلن، حتى قبل استقلال بلاده، ان "الاصوات الوحيدة التي يمكن سماعها في المعارضة هي اصوات قلة من الافراد اللامسؤولين الذين يستغلون مزايا الديمقراطية ذاتها – حرية الصحافة، حرية التجمعات، حرية النقد، لالهاء الحكومة عن مسؤولياتها ازاء الناس بخلق مشكلات تمس القانون والنظام... ان على الحكومة ان تتصدى بحزم وبشكل فوري للمشاغبين. فالبلاد لا تستطيع ان تحتمل خلال هذه السنوات الحيوية من حياتها، ان تعامل مثل هؤلاء الناس بنفس الدرجة من التسامح الذي يمكن السماح به بامان في ديمقراطية قائمة من زمن طويل"(١١).

ان اعلان ويندهوك لعام ١٩٩١ قد حل محل NWICO كسياسة عاملة لسياسة معلومات واتصالات على نطاق عالمي، والذين ساهموا منا، هنا في افريقيا، في تبني هذه الوثيقة التاريخية، فخورون بانها ولدت في قارتنا، لكن كثيرين منا، دعاة وسائل الاعلام الحرة والمستقلة، نعي دائما هشاشة وضعف ديمقراطيتنا، وكذلك الحريات التي بدأنا الآن بالتمتع بها.

نبذة من اعلان ويندهوك

ان تنوع ملكية وسائل الاعلام أمر ضروري لصحافة حرة في ديمقراطية تقوم بشكل كفؤ، بمهامها، وبخاصة حيث كان كثير من وسائل الاعلام في الديمقراطيات الناشئة والراسخة في القارة الافريقية، خاضعة، تاريخيا، وعلى مر العقود، للرقابة و/أو الاحتكار الحكومي المباشر. لكن عندما بدأ التمييز العنصري يتهاوى في ناميبيا، ثم في جنوب افريقيا، ابرز انفجار الصحف والمجلات "البديلة" ذات الملكية الخاصة، انهيار ديكتاتوريات الحزب الواحد في عدد من الاقطار الافريقية، معلنا بداية عهد ديمقراطي جديد.

ان النشوة، في بعض الحالات، لم تعمّر طويلا، ولم تلتزم الحكومات المنتخبة ديمقراطيا بالمبادىء الديمقراطية على صعيد الممارسة. وكما قال زميل افريقي فان عددا قليلا جدا من الزعماء الافارقة يستطيع ان يميز بين ناقد وخائن..".

ومرة اخرى، فانه لا يمكن الاعتماد على قوى السوق وحدها لتحقيق تعددية اعلامية. ويمكن رؤية عكس ذلك في كل انحاء العالم – بما فيها افريقيا – حيث تسبب قوى السوق تركز ملكية وسائل الاعلام وغياب التنوع كعامل مؤذ سببته ديكتاتوريات الحزب الواحد خلال فترة الحرب الباردة. انها اولوية اولى ان تكون الصحافة حرة، لكن يجب ان تتصف ايضا بقدر من المسؤولية الاجتماعية من لجل تحقيق الاهداف التي وضعت في هذا المؤتمر وهذا الامر ينطبق على افريقيا وعلى الخارج ايضا، مع ان السياق يختلف.

وفي الوقت الذي يمكن فيه للديمقراطيات الوليدة ان توفر الاطار لوسائل اعلام مستقلة وتعددية للتجذر في افريقيا، فان ا لبقاء في واقع الحال امر صعب، فاسواق الاعلانات محدودة، والمبيعات بالنسبة لوسائل الاعلام المطبوعة، صغيرة جدا لا تستطيع ان تطيل بقاء كثير من المطبوعات، ان الضعف المستمر والزوال في غياب ديمومة اقتصادية، يثني الصحفيين الشبان، ويسلبنا حلقات المعلومات الحيوية مع المجتمعات.

وحتى التحركات نحو الاذاعة "غير المنتظمة" في عدة اقطار افريقية لم تصل الى تنوع حقيقي في الاصوات الاذاعية، كماا ن مشكلات التمويل تجتاح وسائل الاعلام الاجتماعي، المهمة جدا في قارتنا، وبخاصة في المجتمعات الافقر التي لا تستطيع الوصول الى المزيد من الاخبار ذات الاتجاه السائد. ان من المهم جدا تعهد ثقافة ديمقراطية وحقوق انسان على صعيد القاعدة، والا فان المقولة انها ترف للناس الذين يقدرون عليها سوف تكتسب الزخم بما يخلف من اثار سلبية على الديمقراطية على صعيد عالمي.

"ان الشروط الاساسية لتعزيز ثقة الناس بانفسهم هي الوصول الى، واستخدام الموارد التي تمكنهم من التعبير عن انفسهم بحرية، وايصال افكارهم الى الآخرين، وتبادل الافكار مع الآخرين، واطلاعهم على الاحداث في العالم، خلق ومراقبة انتاج المعرفة والمشاركة في موارد العالم المعرفية. وبذلك يمكن لوسائل الاعلام الاجتماعي ان تخدم كآلية لسد الفجوة بين الاغنياء في المعلومات وفقرائها، ولا يمكن تجاهل اهميتها كاداة لتعزيز ثقة الناس بانفسهم.

لا يقتصر تضاؤل تعددية اصوات وسائل الاعلام على افريقيا، فكما يقول القيم على مؤسسة نيمان في جامعة هارفارد، بيل كوفاش: "... ان كثيرين ممن يمارسون الصلاحيات على وسائل الاعلام الآن هم خارج الصحافة، وهم في اغلب الاحيان معادون لمهام الصحفيين المتمثلة في مراقبة الامور".

انه يطرح سؤالا يراود معظم العاملين في الاعلام فيما يتعلق بوسائل الاعلام الجديدة، وبالتحديد: هل الثورة الرقمية بداية أم نهاية العصر الذهبي لصحافة حرة؟ وقد اجاب كوفاش نفسه بالقول انه قد تكون احد الأمرين. فمن المؤكد ان قوى السوق القوية وقوى المصالح الذاتية الاقتصادية منظمة، وجادة في عملها لجعل هذه الثورة تحقق حاجاتها. وفيما يتعلق بالسياق الاميركي، فان هذا واضح في ضبابية الخطوط بين الترفيه والاخبار.

وكما يؤكد الكثيرون، فقد يكون الامر قضية وقت قبل ان يصبح العالم باسره محاطا باسلاك، لكن الواضح في الوقت الحالي ان التكنولوجيا الجديدة، مع بعض الاستثناءات، تستفيد من جمهور متعلم وامن ماليا، "قد تكون الانترنت، اكثر المواضيع جنسا على وجه الارض، لكن حين تتوقف وتفكر، فانها بطريقة او اخرى، مجرد اداة اخرى لتقييم المعلومات...".

في سياق هذا المؤتمر، فان هنالك مايبرر القول ان فعاليتها محدودة، اذا وصلت الى صفوة. فكيف يمكن الاستفادة منها، في ضوء القيود المفروضة على الاتصالات السيئة، وتكاليف الحواسيب ومستويات الامية، لمصلحة المحرومين على الارض؟ انها قضية تحتاج الى تمحيص.

في ضوء هذه الخلفية فان رأي بيل غيث بان الانترنت كانت مؤهلة لفتح افريقيا على العالم، ربما جاء "سابقا لاوانه" قبل ان تهدأ النشوة لدى سماعه يقول "ان الانترنت اهم وسيلة لفتح افريقيا على العالم، انها مستقبل الاتصال على صعيد عالمي، وافريقيا ليست متخلفة كثيرا كما يعتقد البعض، فان علينا ان نتذكر انها ستحتاج الى وقت اطول قبل ان يقال انها تساهم نحو جدول اعمال الامم المتحدة بانهاء ويلات الحروب، والقضاء على الفقر والتخلف وتعزيز الديمقراطية.

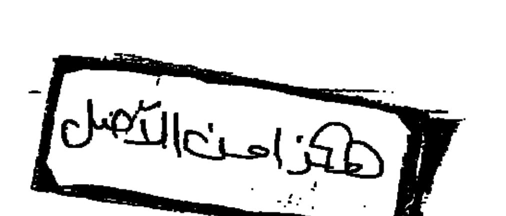
وكما يقول كوفاش فان السوق يحكمه منطق المصلحة الذاتية الاقتصادية، وصحافة المصلحة العامة معنية بمصالح المجتمع المدني، بتطبيقها الناجح، فان علينا ان نتصدى لتحديات كالتي مثلها مؤخرا، مؤتمر نظمته مؤسسة فريدريك ايبرت في تشرين الاول ١٩٩٦، حيث طلب في المؤتمر بذل جهود اكبر للسماح لما يسمى بالاقطار المتخلفة ان تساعد في تخطيط التوجه المستقبلي للانترنت، لتسهيل الوصول الى المجتمعات الريفية والهامشية، ربما بدمج وسائل الاتصال القائمة، والسعي الى ضمانات بالا تصبح الانترنت، التي يعتقد الآن انها ذات امكانات عظيمة كاداة تربوية، مجرد وسيلة تسويق.

هنالك من يشعرون، ولديهم مايبرر شعورهم، بان فجوة الوصول الى المعلومات بين من يملكون وبين المحرومين، تتسع يوميا، وان عبارات مثل "طريق المعلومات" لا معنى لها، ويبدو ان اي شكل من اشكال حلقة الانترنت حلم لا يمكن تحقيقه لاغلبية الاقطار الافريقية. كما اننا لم نصل الى النقطة التي يمكن عندما ان نعلن النزاهة في جوائز الفضاء، ولا يمكنني، طوال حياتي، ان اتخيل كيف يمكن للانترنت ان تحذو حذو التقليد الجريء لكثير من الصحف الصغيرة ومحطات الاذاعة التي ناضلت من اجل الحرية والديمقراطية امام كثير من المفاوضات الصعبة، مالم يكن هنالك اعادة ترتيب للاولويات.

ينبغي لوسائل الاعلام التقليدية ان تكون شريكة في وسائل الاعلام الجديدة وضمان تعددية ملكية وسائل الاعلام، ليس فقط في قارتنا، بل في كل انحاء العالم، سيعمل بشكل مؤكد كمانع لتلاشي الديمقراطية. واذا تم استخدام الحاسوب والاقمار الصناعية بشكل مناسب فان من المؤكد ان يتم ا ستخدامها لنقل الاخبار والمعلومات ليس فقط من الشمال الى الجنوب، وانما العكس بالعكس، وربما الاهم، لتفاعل اقليمي يستند الى المجتمعات.

من المؤكد ان هذه القضية المثيرة للجدل، تحتل للرتبة الثانية بعد اولوية تشجيع حرية الصحافة على نطاق عالمي، وهي واحدة من اهم القضايا امام هذا المؤتمر لمناقشتها والحوار حول كيف يمكن استخدام التكنولوجيا الجديدة لشيء اكثر مما هو الآن، من اجل تعزيز مثالية الرأي المتعالي الوارد في عنوان هذا المؤتمر وبالتحديد.. الاتصال من اجل تعزيز السلام، التنمية، الديمقراطية، واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في القرية العالمية.

* رئيسة تحرير صحيفة الناميبيان والتي تصدر في وند هوك بناميبيا



الاقتصـــــاد والاســــواق المال

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المتـ

ليستر ثورو *

لا شك ان التغيرات في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ستقوم مع مرور الزمن بأحداث ثورة في عالم الاعمال، كتلك التي احدثها اختراع الكهرباء قبل قرن من الزمان. ويبدو ان هذه الاختراعات ستأخذ ثلاثة عقود قبل أن تتبلور بشكلها النهائي وقبل أن تحدث الآثار الاقتصادية الكبيرة التي سيتم تنكرها بها.

وبعض الأسباب التي يعزى لها هذا البطء الزمني هي بالاصل اقتصادية. قلنا ان تقارب الهبوط الكبير والسريع في اسعار اجهزة الحاسوب باسعار المصابيح الكهربائية بعد اختراعها وانتشارها. فانخفاض سعر المصباح الكهربائي ادى الى تحويل الليل الى نهار واصبح وسيلة اساسية من وسائل الاعلان واستعمل في التوعية حول أمور السلامة العامة، كما استعمل ايضاً في أمور كاعطاء اشارات صوتية في اجهزة ميكانيكية سواء كانت هذه الاشارات لسبب او بدون سبب، والتكنولوجيا التي ستصبح رخيصة في آخر الامر سيكون لها استخدامات اكثر من التكنولوجيا التي كانت يوما ما باهظة الثمن. وايضاً الكثير من أسباب بطء ظهور آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي اجتماعية، فالطرق الصحيحة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة تم اكتشافها ببطء، وحينها ظهرت آثارها الاقتصادية ببطء اكثر. فان ما يبدو بالطرق الواضحة لاستخدام التكنولوجيا الجديدة لم يكن واضحاً في الماضي، فعلى سبيل المثال، فلقد تطلب الناس الكثير من الوقت لأن يتعلموا بأن الافضلية (الميزة) الاساسية للمحركات الكهربائية بالمقارنة مع محركات البخار لم تكن فقط صيانة أقل ووقت اقل، بل بالطاقة الانتاجية الموزعة التي حررت الآلات من انماط التوزيع الطولي المعروف في المصانع التي تستخدم الآلات البخارية مما مكن من وضع محطات العمل في وضعيات مختلفة على ارضيات المصانع.

وحتى التكنولوجيا الثورية لها آثار اقتصادية تشبه آثار النهر الجليدي المعروف بانه بطيء، وفخم وجارف وواسع. وقلما يلاحظ الناس التغيرات (من البخار الى الكهرباء) ولكن في آخر الأمر تقوم التكنولوجيا الجديدة بتغييرات جذرية في التضاريس الاقتصادية العالمية. وبالمقارنة، فان الأثر الحقيقي لثورة الاتصالات والمعلومات يكمن في الامام وليس في الخلف.

تجارة التجزئة

في خلال عشر سنوات، سيصبح من الممكن تكنولوجيا اغلاق كافة محلات بيع المفرق التقليدية في العالم وشراء كل شيء الكترونياً. فالآلات من السنين من تجارة التجزئة قد قاربت على نهايتها، فلقد اصبح التسليم السريع للبضائع المشتراة عن طريق الكتالوجات والفاكسات والتليفونات جزءا رئيسياً من تجارة التجزئة في الولايات المتحدة. وقد قاربت محالات بيع برامج الكمبيوتر على الاختفاء في الولايات المتحدة ذاتها. فالشراء عن طريق الكتالوج ارخص واسهل وغالباً اسرع.

وقد مكنت عملية "الشراء عن بعد" هذه الشركات الاميركية من تجاوز عقبات تجارة التجزئة التقليدية في اليابان لتصبح قوى لها اعتبارها في مبيعات لجهزة الحاسوب الشخصية والملابس. ولقد اصبح ما كان يعتبر بالحاجز الذي لا يقهر، الا وهو متاجر التجزئة التي يملكها او يديرها متنجون يابانيون، اصبح الآن حاجزاً يمكن اجتيازه.

ومبيعات محلات الانترنت تتزايد بشكل لا يصدق، فلم لا تقوم بشراء بضاعتك من متجر انترنت يقوم بتسليم خيارك من البضاعة الى بيتك في اليوم التالي مباشرة من المصنع؟ فتاجر التجزئة في هذه الحالة يمكنه ان يبيعك السلعة بسعر ارخص لانه لا يدفع مقابل تخزين بضائعه، في الوقت الحاضر، على المشترى ان يختار من ضمن قائمة من المتاجر التي يريدها على جهاز الحاسوب ولكن عليه أن يتجول داخل الفضاء التخيلي للمتجر حيث عليه ان يدفع امامه عربة المشتريات داخل الردهات التخيلية في الحاسوب ليختار ما يريد.

وسيتم استبدال الطريقة الحالية التي تجري بها عملية التسوق عن طريق التلفزيون بطريقة أخرى يتفاعل فيها المشتري والبائع، حيث يطلب المشترون ما يريدون ومن ثم يشاهدون عرض فيديو للمنتوجات البديلة التي قد يشترونها، وهنالك تكنولوجيا تجعل المستهلك يشعر بالسلعة التي يراها مما يسهل الامر.

ولكن التسوق ليس مجرد الشراء باقل سعر ممكن، فهو ايضاً تجربة اجتماعية. فمراكز التسوق الجديدة تبنى على انها مراكز تسلية حيث يعتبر التسوق شكل من اشكال التسلية، وللتغلب على مشكلة ازدياد مبيعات الكتب عن طريق الانترنت، تقوم مراكز بيع الكتب باعادة ترتيب اوضاعها بحيث تجعل الزبائن يشترون الكثير بينما هم يشربون القهوة ويتحدثون الى مجاليسهم.

فهنا تبرز مشكلة ان الناس مخلوقات اجتماعية تحب ان تبقى في مجموعات، لذا فان بعضا مما يشترونه يفضلون شراءه في اطار تسوق اجتماعي. ولا نعرف بعد ماذا وكم من الاحتياجات سيقوم الناس بشرائها في ظروف اجتماعية عادية وماذا سيريدون ان يشترو في ظروف الكترونية. لكننا نعرف ان تجارة التجزئة التقليدية ستصغر، وربما ستصغر كثيراً، والسؤال كم بالتحديد ستصغر فالاجابة على ذلك تكمن في علم الاجتماع وليس في التكنولوجيا.

التعليم

سيصبح الفيديو التفاعلي اول تغير تكنولوجي كبير يؤثر في الجامعات عبر السنوات الألف الماضية، حيث كان وما زال من المعتاد ان يقف الاستاذ امام تلاميذه في غرف الصف مستعملا الطباشير والالواح الخشبية للكتابة والشرح. لكن الكثيرمن طلاب المستقبل لن يضطروا للذهاب الى الاستاذ لتلقي الدروس حيث سيتم احضار المدرس بطريقة الكترونية الى التلاميذ. وعلى سبيل المثال ستقوم (جامعتي) هذه السنة وللمرة الاولى في تاريخها ببدء برنامج دراسي يمنح الطالب في نهايته درجة الماجستير في تصميم الانظمة والادارة دون الحاجة لوجود الطالب داخل الحرم الجامعي. وينتشر الطلاب حاليا في عرض الولايات المتحدة، وقريباً سيصبح للجامعة طلابا في مختلف انحاء العالم حيث ان دورات مسافات الانترنت التفاعلية في ازدياد مستمر.

يطرح ال تعليم الالكتروني في الدول النامية حلا لمشكلة تدريب المعلمين التي تحد من سرعة نشر العلم في افاقها، وستتمكن هذه الدول من فتح صفوف تدرس مواضيع لم تدرس من قبل في القرى النائية دون الحاجة الى ارسال معلمين الى هناك.

وان تضمن اساليب التعليم الالكترونية التوزيع المتساوي لكل انواع المعرفة. فالافضل في بعض انواع التعلم وفي بعض التدريس البيئة الفيزيائية الحقيقية بينما الافضل انواع اخرى من التعلم والتدريس ان تتم في بيئة غير فيزيائية، ومعرفة انواع التعليم التي ستنجح الكترونيا تتطلب بعض الوقت، وربما سيختلف التدريس الالكتروني الجيد وطرق الشرح وتقديم المواد عما كانت عليه في الغرف الصفية ومع الوقت وربما سيختلف ما يريد الناس ان يؤدوه في بيئة اجتماعية عادية وما يريدون عمله في بيئة الكترونية.

وهنا مرة أخرى سيلعب علم الاجتماع، وليس التكنولوجيا، دوراً مهماً في اعادة ترتيب وضع الجامعات والمدارس، ورغم أنه من الممكن للبيئة الالكترونية ان تحل مكان المدرسين والطلاب الحقيقيين فانه لا يبدو انه هذا الوضع سيصبح حقيقة، فحقيقة ان البشر مخلوقات اجتماعية تجعل المدرسين والطلاب يفضلون البقاء معاً حتى لو كان هذا الامر اكثر كلفة واقل فعالية. فاحد الوظائف الاساسية التي تؤديها المدارس هي تقديم بيئة للطلاب ليختلطوا ببعضهم البعض، وطبعا هذا يتطلب تلقي دروس اقل من مستواهم من مدرسين ربيين اذا كان هنالك ما هو افضل من تلك في البيئة الالكترونية، فطبعا بعض ما يمكن عمله الآن فيزيائياً سيكون بالامكان عمله الكترونياً.

تنظيم الاعمال

مع وجود لجهزة الفيديو التفاعلية ذات النوعية الممتازة وذات الاسعار الرخيصة سيصبح من الممكن القيام بالكثير من رحلات الاعمال بطرق الكترونية، وستقل الحاجة الى سيارات الاجرة والشوارع والفنادق والمطاعم والطائرات والمطارات، وستعتمد نسبة الانخفاض في عددها على عدد الرحلات التي ستتم بالطرق الالكترونية، ففي حياتي المهنية اقوم حالياً بعمل ما نسبته ٥٪ – ١٠٪ من الرحلات التي كنت اقوم بها قبل عشر سنين عبر الطرق العادية عبر طرق الكترونية، وواضح ان هذه النسبة سترتفع في المستقبل.

ويراهن العاملون في قطاع السياحة والسفر ان تطوير الاقتصاد العالمي سوف يساهم في زيادة عدد الرحلات ويعوض النسبة التي سيأخذها "السفر الالكتروني" ولكن هل حقا هذا ما سيحدث، فالجيل الذي سيعتاد على السفر عبر الطرق الالكترونية قد يكون اكثر استعدادا لابداله بالسفر الحقيقي من اولئك الذين كبروا قبل اختراع السفر الالكتروني.

وحين يصبح المكتب الشخصي هو مجرد جهاز كمبوتر محمول ماذا سيحدث للطلب علي المكاتب؟ فبالتاكيد ستقوم الاتصالات الالكترونية بتقليص الحاجة الى المكاتب الواسعة الفخمة، علما بان الكثير من الشركات الاستشارية قد قامت بالتخلص من المكاتب الشخصية لموظفيها. فالمستشارون العاملون بهذه الشركات يستعملون المكاتب العامة، حيث يشكل كمبيوترهم المحمول في هذه الحالة مكتبهم الشخصي. والنجاح في التخلص من مشكلة المكاتب يعتمد على مدى النجاح في جعل الموظفين يعملون بروح الفريق دون ان يكون لهم مكاتب.

وفي حالة المكاتب العادية، يلاحظ ان الموظفين ليسوا في مكاتبهم معظم الوقت. فمن خلال اعطاء هؤلاء الموظفين مكاناً الكترونياً تستطيع الشركات توفير الكثير من النقود المدفوعة للمكاتب والتليفونات واجهزة الحاسوب. فارقام التليفون الشخصية وامكانية استعمال الملفات في اجهزة الكمبيوتر واجهزة التلفزة التي تعرض صور شخصية لجعل المكتب (الكمبيوتر) يبدو اكثر خصوصية تجعل من المكاتب الخاصة او الفردية غير ضرورية.

والهرم الوظيفي التقليدي يتطلب الحضور الشخصي للموظفين، لكن في المستقبل يمكن ان يكون المدير في الطرف الآخر من العالم، وحين يتطلب مناقشة امور الشركة التواجد وجها لوجه فهذا يدل على عدد طبقات الادارة التي تحتاجها المعلومات للوصول من ادنى مرتبات الادارة لاعلاها. ولكن بالطرق الالكترونية الحديثة (البريد الالكتروني والفاكس والفيديو المرئي) فان عدد الموظفين الذين يتصلون مع مدرائهم يزداد مايعطي علاقة مهنية متنوع آخر حيث ستقل اعداد الاداريين الوسيطين. فوجود المقرات الرئيسية للشركات والهرم الوظيفي كان نتيجة لاحتياجات برزت في القرن التاسع عشر، لكن القرن الحادي والعشرين سيشهد انماطا مختلفة من الاتصالات والتنظيم الوظيفي، وبينما لا نعرف ماذا ستكون الحال بالضبط في القرن القادم فاننا بالتاكيد نعرف ان الحال ستكون مختلفة جداً عما هي عليه الآن.

ولكن ما نعرفه حالياً ان اولئك الذين لا علاقة لهم بالاتصالات لن يكون لهم علاقة بالاقتصاد، فبدون التمكن من استخدام وسائل تكنولوجية مثل الانترنت فلن تتمكن الشركات من صناعة مواد منافسة او شراء احتياجاتها او تسويق منتوجاتها. فنقص البنية التحتية في قطاع الاتصالات هو مساو لمحاولة ادارة اقتصاد دون وجود بنية تحتية كافية لقطاع المواصلات. فالاستثمارات في البنية التحتية للاتصالات اصبحت مهمة في عملة التطوير

> «سيتم من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات اغلاق محلات بيع المفرق التقليدية... ولكن التسوق ليس مجرد شراء فهو ايضا تجربة اجتماعية زيادة على ان مراكز التسوق الجديدة تبنى على اساس انها مراكز تسلية»

...ية وثـــورة المعلومـــات والاتصالات

...طورة ستحـــدث انقلابا في عالم الاعمال

الاقـتـصــادي. فـقـد جـعـلت كـلا من هونغ كـونغ وسنغـافـورة من نفـسـيـهـمـا المدن المركـزية في منطقتيهما عن طريق اعداد البنية التحتية الحديثة والعقول القادرة على ادارتها.

الحكومة

تعتبر الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم ليس فقط بسبب امتلاكها القدرة النووية والصواريخ العابرة للقارات بل لانها القوة الوحيدة التي تمتلك نظام اتصالات فـضـائي يمكنهـا من مراقبة العالم بأكمله ولانها القوة الوحيدة التي بامكانها ايقاف عمل نظام الاتصالات الفضائي لاي قوى اقليمية اخرى.

وفي الوقت ذاته فان الاتصالات الآنية المباشرة جعلت الحكومات تواجه صعوبة اكبر في تحمل اي حالات وفاة في جيوشها. فقراءة اخبار عن الالوف من الاميركيين يقتلون جراء حوادث السير هو امر مختلف تماما عن مشاهدة قلة قليلة من الاميركيين يموتون في الصومال. فالتحكم بالصور المرئية التي يراها المواطنون في الولايات المتـحـدة قـد اصـبـح جزءا مهما من الحروب كما حدث اثناء حرب الخليج.

فنتيـجـة لثورة الاتصـالات اصـبح للولايات المتحدة قوة نسبية اكبر بالمقارنة مع اعدائها على الرغم من ان معظم قوتها العسكرية لا يستخدم.

فانهيار المانيا الشرقية غالبا ما يعزى الى الصور المرئية لطريقة الحياة في المانيا الغربية كما كانت تشاهد من خلال البرامج التلفزيونية الغربية التي كانت تبث الى المانيا الشرقية.

وقـد تهـدد الثـورة الالكـتـرونيـة الحـكومـات المنتخبة، فلماذا يجب على المواطن الناخب ان يعبر عن ارائه من خـلال نائب منتـخـب بنيـمـا هـو باستطاعته فعل ذلك مباشرة؟

امـا بالنسـبـة للحكومـات التي تريد التـحـكم بتدفق المعلومات فانها حتما ستواجه مشكلات لا حل لها. فالكثير من الحكومات اعلنت انها تنوي التحكم بما يستقبله المواطنون عن طريق الانترنت، وان دل هذا على شيء فـانه يدل على جـهـل هذه الحكومات بخصائص الانترنت، فهذا النظام صمم ليعمل كنظام اتصال خلال الحروب النووية. لذا فان هناك طرق كثيرة للربط مع نظام الاتصال هذا حيث انه مـهـادمـر من اجزاء هذا النظام نتيجة لهـجـوم نووي فان النظام سيستمر بالعمل. فان كان لدى اي شـخص جـهـاز تليفون وخط دولي، فـان بامكانه تجاوز اي مـحاولة حكومـية للحد من الاتصال مع الانترنت. والامـاكن الالكـترونيـة تظهـر وتخـتـفـي بالالاف على شـبكة الانتـرنت. وبناء على ذلك فـان على اي حكومـة ان تسـمح بانشـاء مـلايين نقـاط الاتصــال القـانونيـة على الانتـرنت ولكن لن يكون بامكان اي شـخص مراقبة مـلايين نقاط الاتصـال هذه.

وقريبا سيتمكن كل شخص من امتلاك جهازه الخـاص الذي يمكنه من الاتصــال مع الاقــمــار الصناعية، وتقوم الشركات في الولايات المتحدة حاليا بتزويد الزبائن باجهزة استقبال من الاقمار الصناعيـة اذا كـان الزبون على اسـتـعـداد لدفع لاشتراك لعدة قنوات تلفزيونية. والاطباق اللاقطة يمكن اخـفـاؤها بسـهـولة لذا فلن يكون هناك اي رقـابة حكومـيـة على المعلومـات التي يتلقــاها المواطنون.

المعلومات

الشيء الذي لا تتمكن الحكومات وطبقة النخبة من التحكم به يمكن ان يدار، وبكلمات اكثر دقة ان يباع. وبينما قامت التكنلوجيا الحديثة بتسهيل الاتصالات بين المواطنين، فقد جعلت الحصول على متلقين اكثر صعوبة، فبامكان اي شخص ان يتكلم، ولكن من الذي سيستمع له؟ وكيف بامكان المتكلم الحـصول على جـمـهور من المسـتـمعين؟ والجـواب يكمن في وجود البرمـجة الجـانبة للاهتمام، لكن تصـمـيم مـثل هذه اغـلاق ٣٠٠٠٠ مـوقع على الانتـرنت شـهـريا بسـبب عـدم وجـود من يهـتم بمشاهدتها وزيارتها، فمن السهل اغراق الرسائل الغير مرغوبة في بحـر من المعلومات البديلة ولكن من غير الممكن منع مثل هذه الرسائل.

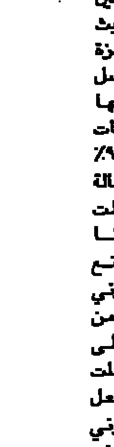
وبدلا من تمكين الدخـيلين من المشـاركـة في الاعـمـال الحكومـيـة بشكل ارخص كـمـا توقع الكثيرون، فقد جعلت تكنولوجيا المعلومات من هذا الامر اكثر كلفة. ففي حـملات انتـخـابات ١٩٩٦ الانتـخـابية زاد انفاق المرشحين على الحـملات الدعـائية بشكل كبير، حيث صرف على مثل هذه الحملات اكثر من مليارى دولار (معظمها كان على الاعلانات التلفزيونية)، حيث اصبح المرشحـون يقضون معظم وقتهم في جمع النقود للدفع مقابل الاعلانات السيـاسـيـة او للظهور في مناسبـات تمكنهم من الحصول على تغطية تلفزيونية مجانية. وفي معظم الاوقات يفوز في الانتخابات من يصرف اكثر على حملاته الدعائية. وهنا تبرز مشكلة عدم تكافؤ الفرص السياسية نظرا للمبالغ الضخمة التي يجب على المرشح ان يجـمـعـهـمـا ليـتمكن من الحصول على فرصة للفوز.

الثقافة

على مر العصور كانت الثقافة تتغير ببطء بانتـقـالها من جـيل الى اخـر، لكن الحـال تغـيـر. فـبامكان الصـغـار الآن لن يشـاهدوا انماط حياة مختلفة م خلال اجهزة التلفزيون والكمبيوتر. لم يعرفها اباؤهم واجدادهم منقبل. وللمرة الاولى في التاريخ فـان ثقافات الماضـي ستواجه تحـديا ليس فقط مـايعرف بالثقافة العالمية، بل ايضـا الثقـافة الاقتصادية. فالثقافة الحديثة هي المطلوبة الآن من قـبل مـشـاهدي ومـطني التلفـزيون وليس ثقـافـة الماضي.

وبما انه ليس لدى لتلحكومــات اي وســيلة تكنولوجية لمنع مواطنيهم من التواصل مع الثقافة العالمية فـان هذه الحكومات تخسـر قـدرتهـا على حماية الثـقـافـات الوطنية وعادة فان تعريف الدولة كان يتركز على ثقافتـهـا المتـمـيزة ولكن مع ثورة الاتصالات والتكنولوجيا فان على الثقافات الوطنية الان التنافس مع الثـقافة العالميـة، وبالتـأكيد فـان بعض الثـقـافات الوطنية ستتمكن من النجاة، لكن الثقافات الاخرى لن تنجح في ذلك.

وحتى التميز بين الثقافة والاقتصاد لم يعد ممكنا، فـالثقافة والخدمات المرتبطة بها اصبحت الآن الصناعة الكبرى في العالم، فقيمة صـادرات الولايات المتحدة من الافلام وبرامج التلفزة هي الآن ضعف قيمة صادراتها من الطائرات، والمردود من مباريات كاس العالم لكرة القدم ومن دورة الالعاب الاولمبية يساوي المليارات. وبناء على رغبات الناس واستعدادهم لدفع نقود مقابل ما يشاهدونه، فان الناس يفضلون الثـقـافـة العالمية "الملجـورة" على ثقافاتهم المحلية تقريبا في كـافة اجزاء العـالم. وتشـعر اقوى الثقـافـات العالمية الآن انها مـهددة. ويمكن رؤية ذلك في الاقـتـراحـات الفـرنسـيـة الى للجـمـوعة الاوروبية للحد من استـيـراد الافـلام وبرامج التلفزة الاميركية وجعلها لا تتجاوز ٤٠٪ من حصة السوق، اي تقريباً الى النصف مما هي عليه الآن. وعادة ما تكون الافلام الاكثر حضوراً في فرنسا هي كلها اميركية، وعلى الرغم من الدعم الحكومي المقدم للافلام الفرنسية لكن الفرنسيون انفسهم لا يقبلون على مشـاهدتها، وما ينظر اليه على انه حـمـاية للـثـقـافـة من قـبل الاوروبيين، فـان الاميركيون ينظرون اليه على انه تدخل في التجارة الاقتصادية الحرة.



امـا بالنسـبـة لكندا وللكسيك فـقد حـاولت كلتـا الدولتين ان تتـعـامـلا مع بث مــحطات التلفــزة الاميركية التي تصل الى مـعظم سكانهـا (يصل بث المحطات الامـيركيـة الى ٩٠٪ من السكان في حـالة كندا). وفـــشـلت مــحـاولات كلتتــا الدولـتين فـي منـع البث التلفـــزيوني الامـــيـــركي من الوصـــــول الى سكانهـا، وفـضـلت المسكيك ان تجـعـل البث التلفـــزيوني الاميركي قانونيا في داخل حدودها مقابل ان تحصل على حق بث برامج تلفزيونية مكسيكية للسكان المتحدثين بالاسبانية في الولايات المتـحدة بينمـا لا تزال كندا ت حـاول منع مـواطنيـهـا من شـراء الاجـهـزة اللازمـة لاسـتـقـبـال البرامج الاميركية لكن دون نجاح حتى الآن.

والمحصلة النهـائية لن تكون ثقـافـة امـيـركيـة مصدرة الى العالم بل ثقافة مبنية عليشيء يمكن ان يباع الى العالم. وهكذا يتحول مفهوم الثقافة من شيء ينقـل القيم والعـادات المحلية من جيل الى جيل. فبعد ان كانت الاسرة والدين والعرق تتحكم بالثقافة، اصبحت الثقافة تباع وتشترى في اسواق تنافسيـة حيث تعرض كـافة الثـقـافـات على لائحـة الكترونية واسعة، وحتى في الولايات المتحدة نفسها ينظر الى الثـقافة العالمية على انها منافـية للقيم الاميركية.

التمويل

وفي دراسة اثار ثورة المعلومات والتكنولوجيا على قطاع الاعمال والاسواق المالية يلاحظ ان ثورة الاتصالات والمعلومات قد اثرت بشكل اسرع واكبر في هذا القطاع من اي قطاع اقتصادي اخر. والكل يعـرف الآن ان نيويورك ولندن وطوكيـو هي مـراكـز مـالية عالمية الآن ولن المراكز المحلية والوطنية وحتى الاقليمية هي مجرد نقاط توزيع وليست مراكز صنع القـرارات الرئيـسـيـة. والشـركات في دولة ما غير ملزمـة بدفـع الفـائدة التي يقـررها البنك المركزي في تلك الدولة حيث ان بامكان الشركات الاستدانة في اي سوق مالي في العالم.

فـالتكنولوجـيـا الجـديدة وضـعت عـلامة سـؤال حول دور البنوك. ففي المستقبل من الممكن ان تعفي الاعمال المصرفية مجرد "بطاقة ذكية" وعلى مدى سنوات ليست بالكثيرة سيكون بامكان كل اميركي الحـصول على "بطاقة ذكية" تسـتـخـدم كبطاقة اعتماد (تسـجل فـائدة سلبا او ايجـابا اذا كـان الحـسـاب دائنا او مـدينا ونظام الكتروني للتـحـويلات الماليـة، وسـتـقـبل للتـاجـر هذه البطاقـة في الدفع بدل المشـتـريات، حيث سـتـقـوم هذه البطاقة اليا بدفع الفاتورة الشهرية وستقوم ايضـا باشياء لم يكن من الممكن القيام بها من خلال الشيكات. فسيكون من الممكن اسـتـخـدامـهـا كبطاقة تليـفون ولشـراء كـافة الاحـتيـاجـات ولشراء المواد المباعة عن طريق ماكنات البـيـع وغـيـرهـا، وهنالك الكثـيـر من الات البـيـع والتليـفـونات العـامـة التي لا تقـبل سوى البطاقـات. ولهذا فقد وفرت الشركات المالكة لهذه الالات الكثير من المصــاريف والتي كـانت تذهب الى من يجـمـع ويعد القطع النقدية من تلك الآلات ومن يحرسها.

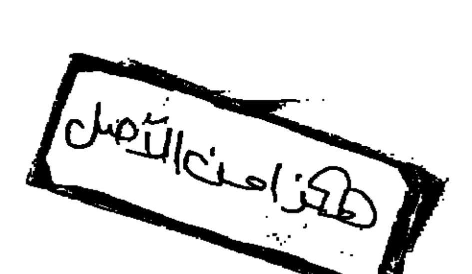
وحتى شـركـات الطيـران بدأت تحـذو الحـذو نفسـه حـيث انهـا تحـاول اقناعنا بان نسـتـعـمل الحـجز الآلي بدلا من شراء البطاقات الورقيـة من وكلاء السياحة والسفر. ومن شان طريقة الحجز الآلي ان تحول ارباح وكلاء السياحة واسفر الى شـركـات الطيـران وان توفـر على هذه الشـركـات التكاليف المحاسبية لاصدار تذاكر ورقية، وبشكل مشابه فان التخلص من دفاتر الحسابات الضرورية في عمل بطاقات الاعتماد الحالية سيوفر الكثير من النقود.

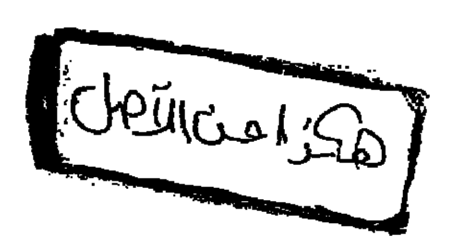
وايضـا سـتـتحـول الخـدمات المصـرفية والمالية التقليدية الى اشكال الكترونية. فسوف يتم اعطاء القـروض والقيـام باسـتـثـمـارات خـاصـة وشـراء واصـــدار اســـهم عن طريق الانتـــرنت. وكل هذه الامـور ممكنة حـاليـا حيث تقـوم شـركـات ببيع منتوجاتها فيما يشبه التجارب لتحديد ما يريده الناس ومـا هم مسـتـعدون للدفـع من اجله، وبينمـا نعرف مـاذا بامكان التكنولوجيا ان تفعل فسنفاجأ حيث نعرف ماذا يريد او مـا لا يريد الناس شراءه عن طريق الانترنت.

والاسـواق المالية العـالمية تجـعل من عمليات التنمية الوطنية امرا اسهل من ذي قبل، فتاريخيا لم تتمكن الدول النامية من منافسة الدول المتقدمة لانهـا لـم تكن تمتلك الموارد الماليـة التي تمتلكهـا الدول المتقدمة. صحيح ان لدى الدول النامية اليدي عاملة رخيصة لكن هذا لا يكفي لصناعة منتوجات بجودة عالية، اما من خلال الاستدانة من الاسواق المالية العالمية يمكن بناء منشآت منتجة في الدول النامية كتلك الموجودة في الدول المتقدمة. فالنمو الاقـتـصـادي السـريع في شـرق آسـيـا لم يكن من الممكن حدوثه دون الاسـواق العالمية التي لم يكن من الممكن وجودها دون وجود تكنولوجيا اتصالات ومـعلومـات حديثـة. ونفس هذه التكنولوجـيـا التي جـعلت من الممكن ا عطاء قـروض على المسـتـوى العـالمي هي نفـسـهـا التي جـعلت من الممكن خلق اقتـصـاد عـالمي. وفي مثل هذا الاقتـصـاد فان اي مكان يمكن اعتبـاره الارخص لانتـاج سلعة معينة فان انتاج هذه السلعة سيتركز في ذلك المكان الذي سيزود باقي العالم باحتياجاته من هذه السلعة. وقد تمت عولمة تقديم القروض ولكن في الوقت ذاته فقد زاد الطلب على هذه القروض.

والتجارة الدولية التي كان من المعتاد ان تكون على هامش معظم الاقتصادات اصبحت الآن في

يتبع صفحة ٢٢





المبدعون في ثورة الاتـ

رغم ان الثورة ستحسن الظروف الاقتصادية الا ان نجاد

بقية صفحة ٢١

مركز اي اقتصاد. واخذت الاقتصادات الوطنية تذوب في الاقتصاد العالمي، وهذا الامر صحيح ايضا حتى حين تكون الصادارات والواردات اقل من نصف الناتج الاجمالي المحلي.

وقد جعلت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والنقل من المكن تصميم منتجات حيثما وجدت المهارات والمعرفة المطلوبة. وجعلت من المكن انتاج القطع المطلوبة في الاماكن التي تنتجها بأرخص الاسعار ليتم بالتالي تصديرها وتجميعها في الاماكن التي تجمعها بارخص الاسعار. وبهذه الطريقة يمكن تجزئة عملية الانتاج ليتمكن من القيام بالاعمال التي تتطلب القليل من المهارات في اماكن غير تلك التي يوجد بها مهارات تصنيعية عالية. وبهذا يمكن لعمال اليابان الماهرين ان يعملوا مع عمال تايلند الذين لا يتمتعون بذات المهارات نفسها. وهكذا فان عمال اليابان غير الكفوئين لن يتم مكافأتهم لمجرد انهم يعملون مع عمال مهرة. وعلى هذا فانه يجب اعطاء العمال المهرة في العالم الثالث رواتب تساوي نظراءهم في الدول المتقدمة حتى لو كانوا يعيشون في دول نامية.

وبهذا فإن احصاءات الصادرات العالمية لن تكون مفيدة في قياس العلاقات التجارية. فلننظر مثلاً الى جهاز الاكسلوميتر (accelome-tre) الذي هو عبارة عن رقيقة مبرمجة التي تتحكم ببالون الهواء المركب في مقود السيارة للحماية من الحوادث – فهو يصنع في بوسطن ويصدر الى الفلبين لفحصه ومن ثم يرسل الى تايوان لتغليفه واخيراً يرسل الى المانيا ليوضع في سيارات البي ام دبليو BMW التي يتم تصديرها الى موقع زبون الشركة. والمثال الاخر هو ان المصنوعات الكورية تصدر الى الصين التي بدورها تصدرها الى الولايات المتحدة.

فالاسواق العالمية تحد كثيراً من قدرة الحكومات على تنظيم اسواقها المالية المحلية. فحين يكون بالامكان نقل النقود بطرق الكترونية فلن يكون بالامكان التحكم بها. وان من شأن اي محاولة حكومية لتنظيم الاسواق سيؤدي الى نقل النشاطات التي تهدف الحكومة الى تنظيمها. وطبيعيا ان البيئات غير المنظمة تساعد في زوال عمليات التنظيم في البيئات المنظمة. وبما أن معظم التعليمات المالية قد برزت كرد على الانهيارات والفضائح المالية، فانه يجب توقع تزايد مثل هذه الانهيارات والفضائح في البيئة العالمية غير المنظمة. فيجب توقع الصدمات المالية حيث انها قديمة قدم الرأسمالية.

ونظرياً فإنه لا يجب حدوث الازمات المالية في البيئة الرأسمالية. ويتوجب على المستثمرين الصبورين وبعيدي النظر الاستمرار في الاستثمار في الاسواق المالية لمنع اي هزات قد يحدثها المستثمرون المضاربون الذين يسعون وراء الربح السريع. ولكن للاسف فإن عدد المستثمرين الصبورين بعيدي النظر ليس بالكبير.

واذا تم فحص الازمات المالية فالسؤال يجب الا يكون عن سبب انهيارها بل عن كيفية صعود اسعارها الى مستويات لا يمكن الحفاظ عليها. ففي معظم الحالات يتم تقدير الاسهم بأعلى من قيمتها الحقيقية ومع هذه التقديرات القريبة سيصبح السؤال متى تهبط اسعار الاسهم في الاسواق المالية وهل سيكون الهبوط بطيئا ام سريعا.

فما هو السبب في ان الانسان الذكي لا يرى أن اسعار الاسهم كانت اعلى من قيمتها الحقيقية. الجواب يكمن في الجشع. فالناس يعرفون بالضبط ماذا سيحدث لكنهم لا يستطيعون مقاومة جشعهم. فارتفاع الاسعار هو عبارة عن فقاعة قد تنفجر في اي لحظة. وعلى الرغم من ان الكل يعرف ان الاسعار عالية ويجب ان تهبط في النهاية الا ان الجميع يدخلون السوق ظانين انهم سيكونون اذكياء بما فيه الكفاية للخروج قبل النهاية. ولكن من الصعب معرفة الاسعار العليا التي قد تصلها الاسهم حيث انه قد يكون هناك عامل سخيف لا يمكن لاحد اكتشافه يؤدي الى انفجار الفقاعة.

وبعد ان تنفجر الفقاعة يقول الجميع أن هذا الامر لن يحدث ثانية ورغم ذلك يتكرر نفس الامر حيث ينسى الجميع ما حدث حتى يفكرون بالارباح العالية.

وعلى مر العقود الثلاثة الاولى بعد الحرب العالمية الثانية نجحت المؤسسات التي هدفت لمنع تكرار الازمة الاقتصادية الكبيرة التي حدثت في الثلاثينات من تحقيق اهدافها. واصبح ممكنا لاصحاب الذاكرة الضعيفة او اولئك الذين لم يتعلموا من التاريخ أن يعرفوا ان عدم الاستقرار الاقتصادي ليس ناتجاً عن الراسمالية. وهذا أدى الى بدء عملية التخفيف من القيود المفروضة على الاسواق المالية سنة ٣٩٧٣ حين اصبحت اسعار العملات مرنة غير ثابتة. ومع نهاية عقد السبعينات قامت كل الدول الرئيسية في العالم باستثناء اليابان بإزالة القيود المالية التي تبنتها بعد الحرب العالمية الثانية. وعبر عقدي السبعينات والثمانينات تم الغاء كافة التنظيمات التي هدفت الى منع تكرار الكساد الاقتصادي الكبير الذي حدث في الولايات المتحدة في الثلاثينات. وحتى ان لم يتم الغاء هذه التنظيمات فان الناس حتماً كانوا سيقومون بتجاهلها نظراً للتطورات التكنولوجية في قطاع الاتصالات. والمثال الواضح على هذا الان عدم قدرة الحكومات على فرض تعليمات على تنقل رأس المال. وما ينطبق على هذا ينطبق على معظم التعليمات المالية الاخرى. وبعد اي انهيار مالي يقترح احدهم زيادة القوانين الهادفة الى منع اي انهيار مستقبلي. (بعد انهيار السوق في ١٩٨٧ اطلقت صرخات تدعو لوقف التداول المبرمج). وغالباً ما تكون هذه الاقتراحات خاطئة (حيث ان انهيارات الاسواق كانت تحدث قبل احداث التداول المبرمج) ولكن حين تكون صحيحة فإن هذه التعليمات المقترحة لا يمكن الاخذ بها. حيث انه حين تقوم حكومة ما بفرض هذه التعليمات فإن العمليات المالية تتحرك الكترونياً الى مكان اخر في العالم لا يعمل بمثل هذه الانظمة والتعليمات. وعلى سبيل المثال حين قامت الحكومة اليابانية بمنع بيع بعض المشتقات المعقدة والتي يعتمد سعرها على مؤشر نيكي NIKKEI المالي فإن تداولها انتقل ببساطة الى بورصة سنغافورة.

وهناك تناقض بين الانظمة الوطنية والاحداث العالمية التي يجب التحكم بها. فالحكومات تواجه صعوبة في التحكم في الانهيارات المالية المحلية (لاحظ للمصاعب التي واجهتها اليابان في التعافي من انهيارات اسواق المال والعقار فيها) كما هي غير قادرة على التحكم بآثار الانهيارات العالمية.

وقد جعلت الاسواق العالمية وانظمة التجارة والتداول الالكترونية من المكن نقل كميات هائلة من النقود عبر العالم بسرعة كبيرة. ففي اي يوم عادي يتم تحريك مبلغ قدره ١.٣ تريليون دولار، على الرغم من ان مجموع الصادرات العالمية سنوياً يقارب ٣ تريليون. وهذا يعني ان المبالغ المالية التي تتحرك بين الاسواق العالمية في يومين او اكثر تساوي المبالغ التي تحركها كل اقتصاديات العالم في سنة. وطبعاً في يوم غير عادي، يزيد المبلغ المتداول بين الاسواق العالمية عن ١.٣ تريليون دولار.

والاسواق المالية العالمية الكبيرة المتصلة الكترونياً لا تغير من احتمالية حدوث فقاعات مالية، لكنها تجعل من هذه الفقاعات اكبر وتصل بين الاسواق الوطنية مما يجعل من الممكن انهيار هذه الاسواق معاً.

وفي سنة ١٩٧١ كان من الممكن التصديق بان التحرك نحو اسعار صرف عملات مرنة سيؤدي الى استقرار مالي واقتصادي كبير. ولكن في الوقت الحالي لا يمكن ابقاء القيم ثابتة ما لم تكن الاساسيات (وهي بشكل رئيسي الفرق بين معدل التضخم ومعدل النمو الانتاجي) متساوية بين اي بلدين. وحيث ان هذه الاساسيات لا يمكن ان تكون متساوية، فان عالم يحتوي على اسعار ثابتة لصرف العملات يتطلب تعديلات دورية على اسعار العملات.

وضمن نظام صرف العملات الثابت فان الدول عادة ما تقاوم تغيير قيمة عملاتها حتى تصل الاساسيات درجة كبيرة من عدم الاستقرار وحتى تكون هذه الدول قد جربت كل الطرق الممكنة لمنع تدفق راس المال الى الخارج. لذا فيجب تغيير قيم العملات بصورة يمكن توقعها. وبينما تماطل الحكومات فان رؤوس الاموال تتدفق خارج البلاد التي تعاني من ضعف قيمة عملتها الى دول ذات عملات قوية. وتحركات رؤوس الاموال هذه هي بالاساس فرص ليس فيها اي مخاطرة لجني الكثير من الارباح حيث ان الكل يعرف اي عملات سترتفع وأيها سينخفض سعرها.

نظرياً، فإن اسعار صرف العملات المرنة كان يجب أن تؤدي الى تغيرات اصغر وكثيرة الحدوث في اسعار العملات حتى لا تشكل حاجزاً امام حركة التجارة العالمية والاستثمارات الاجنبية المباشرة. ويجب ايضا لن تكون حركة رأس المال المضاربة اصغر حجماً لانه نظريا لا يمكن للعملات ان تبتعد كثيراً عن قيمتها الحقيقية. وبوجود التغيرات الصغيرة في اسعار الصرف سيكون من الصعب التوقع باسعارها المستقبلية مما سيؤدي الى التقليل من المضاربات.

وفي الواقع فإن التحرك نحو اسعار الصرف المرنة لم يعمل مفعوله المتوقع. فلقد ازدادت تحركات العملات وازدادت الفجوة بين النظرية والتطبيق في اسعار العملات. وتبين عدم وجود مضاربين يسعون وراء الربح البعيد المدى وبقيت اسعار العملات ترتفع وتنخفض بقوة.

فعلى سبيل المثال ارتفعت القيمة التجارية للدولار ٥٢٪ بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ ومن ثم انخفضت ٢٩٪ حتى عام ١٩٨٧. والتغيرات السريعة الكبيرة في قيم العملات التي كان من المفترض ان تكون مستحيلة اصبحت حدثاً يومياً. واصبح من الاصعب التنبؤ بقيم العملات على المدى البعيد وبامكانيات الاستثمار المستقبلية.

وتعبر المشكلة المالية التي حدثت في المكسيك في اواخر سنة ١٩٩٤ واوائل سنة ١٩٩٥ عن مشاكل عدم الاستقرار المالي العالمي حيث انه في اي لحظة سيكون هنالك حلقة ضعيفة في النظام المالي العالمي. وفي تلك الفترة كانت المكسيك هي الحلقة الضعيفة. وقد نشرت مجلة فورشن قائمة تضم سبع دول اخرى (الفلبين واندونيسيا، البرازيل، ماليزيا، تايلند، الارجنتين، وتشيلي) التي اعتقدت المجلة انها يمكن لن تتلقى ضربة مشابهة كتلك التي تلقتها المكسيك. ولم تكن ديون المكسيك خارجة عن المألوف في الكثير من الدول النامية، بل كانت اقل من ديون الكثير من الدول المتطورة. وبالنسبة الى الناتج الاجمالي المحلي فإن ايطاليا وبلجيكا واليونان لديها ديون أعلى بثلاث مرات.

ولكن ما حدث حينها كان سببه ما جرى في نيويورك وليس ما جرى في العاصمة المكسيكية مكسيكو سيتي. فبعد كساد عامي ٩٠-١٩٩١ قام مجلس الاحتياطي النقدي الفيدرالي الامريكي بخفض اسعار الفوائد على حسابات التوفير الى ٢٪. وحيث ان معدل التضخم الرسمي كان اعلى من ٢٪ فقد كان للمودعين يحصلون على قيمة سالبة من الفوائد على ودائعهم النقدية. وفي تلك الوقت كانت المصارف في المكسيك تعطي فوائد بمعدل ٩٪ على الودائع مما أدى الى تدفق المليارات من الدولارات الى المكسيك. ولكن في بدايات اعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ قام الان غرينسبان Alan Greenspan برفع معدلات الفوائد سبع مرات في فترة ١٢ شهراً وادى هذا الى تدفق المليارات من الدولارات خارج المكسيك للاستفادة من اسعار الفوائد الاعلى في نيويورك. وادى تدفق الاموال خارجاً الى عجز في الميزان الجاري.

وانخفض احتياطي المكسيك من العملات الصعبة الى ٣٠ مليار دولار في شباط من ١٩٩٤. وحالما علم المكسيكيون المطلعون بالانخفاض في الاحتياطي حتى سارعوا لسحب مدخراتهم وحذا حذوهم المدخرون الاجانب حالما احسوا بما كان يحدث. ومع حلول كانون اول ١٩٩٤ هبط احتياطي المكسيك من العملات الصعبة الى مستوى (٦ مليارات دولار) مما جعل الحكومة المكسيكية أن تخفض قيمة عملتها لتصحيح الوضع. وبعدها تدفق المزيد من رؤوس الاموال الاجنبية خارج المكسيك خوفا من خفض اخر في قيمة العملة في المستقبل.

وحينها احتدت المخاوف لتشمل دول نامية اخرى وكان هناك لوقت قصير حركات لراس المال في العالم الثالث وشملت هذه الحركات دول غير متوقعة مثل هونج كونج. وفي النهاية تم تزويد المكسيك بمساعدات (زادت عن ٥٢ مليار دولار)، ولكن خلال عملية الانقاذ هذه خسرت المكسيك سيطرتها على اقتصادها. وبدا العالم الخارجي، (صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة، باملاء الشروط حول كيفية ادارة المكسيك لسياستها النقدية. فقد طلبت كلاً من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي نسبة فائدة قدرها ٦٠٪ على قروض البيسو لفترة ٢٨ يوماً، و ١٠٠٪ على قروض المستهلكين في شتاء ١٩٩٥. وادى هذا الى كساد في المكسيك عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وفي شهر واحد تحول العجز التجاري بين المكسيك والولايات المتحدة من عجز قدره مليار دولار الى فائض ضئيل في الميزان التجاري. ووجد اولئك الذين كانوا يبيعون منتجاتهم في المكسيك بأن اسواقهم قد اختفت فجأة.

واذا نظرنا الى المكسيك في بداية ١٩٩٥ نجد بأن ذنوبها الاقتصادية كانت صغيرة جدا بالنسبة للعقاب الذي اوقع عليها لاعادة ثقة المستثمرين بها فقط قبل ستة اشهر، اي في صيف ١٩٩٤. كانت المكسيك تعتبر الدولة التي كانت تفعل كل شيء بالطريقة الصحيحة. فلقد قامت بالتخلص من العجز الكبير في ميزانيات اوائل الثمانينات وتمكنت من الحفاظ على توازنها المالي. وكانت تقوم بتحرير اقتصادها وبالخصخصة حيث قامت

الوسائل الالكترونية الحديثة ستقلل من الاداريين الوسيطين "الانترنت" حدت من سيطرة الحكومات على مواطنيها الاعمال المصرفية في المستقبل مجرد بطاقة ذكية

...لات يربحون القرن القادم

...تمد على قبولها اجتماعيا اكثر من اتقانها تكنولوجيا

الحكومة ببيع اكثر من ١٠٠٠ شركة الى القطاع الخاص. وقامت ايضا بالانضمام الى اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية (NAFTA) وكانت تقوم بتخفيضات حادة في الرسوم والجمارك. وفي سنة ١٩٩٤ كان معدل التضخم ٧٪ فقط.

وبينما يوجد للمكسيك عجز في الميزان التجاري فان هذا العجز سببه قرارات القطاع الخاص حيث لن القطاع العام لم يكن يلجأ الى الاستدانة من اي طرف داخلي او خارجي. والعجز التجاري المكسيكي بعيد عن أن يوصف بانه الاسوأ في العالم وصحيح ان مشاكل المكسيك كان من الممكن ان تكون أقل إذا كان معدل فوائدها على الودائع اعلى ولو كانت ديون شركاتها ومصارفها من عملات غير الدولار لكن معدل الفوائد فيها (١٦٪) تجاوز معدلات الفوائد في الولايات المتحدة وقد تم اعادة الاستقرار الى الاقتصاد الكلي في اواخر صيف ١٩٩٥ لكن حظ الافراد في المكسيك لم يكن جيداً حيث انه بسبب انخفاض قيمة البيسو تسارعت وتيرة التضخم لتصل معدل سنوي قدره ٦٠٪ وتضاعفت نسبة البطالة حسب الاحصاءات الرسمية وزادت عن الضعف في الواقع. وانخفضت ايضاً مبيعات تجار التجزئة بنسبة ٤٠٪. وما كان يوصف بانه برنامج تقشف في الصحف الاقتصادية العالمية كان في الواقع انخفاض حاد في مستويات المعيشة في المكسيك حيث انخفضت القوة الشرائية لدى العائلات المكسيكية بنسبة ٣٣٪.

وحين اعلنت الولايات المتحدة عن مساعدتها الاحادية الاولى الكبيرة جداً كان هناك في فترة يوم واحد طلب شديد على الدولار. وحتى حين اعلنت الولايات المتحدة عن برنامج مساعدات دولي فيه تدخل اقل من قبل الولايات المتحدة . قام المشترون ببيع الدولارات معتقدين انه حتى الولايات المتحدة لم تكن كبيرة بما فيه الكفاية ولم يكن لديها الاموال الكافية لانقاذ جارة صغيرة جدا اقتصاديا. وفي الاشهر القليلة التي تلت الكارثة المكسيكية، هبطت قيمة الدولار ٢٥٪. ورغم ذلك فلقد كانت الاسواق المالية مستعدة لان تتحدى الدولار.

والازمات المالية وما ينتج عن ذلك من استقلال اقتصادي وطني ليس مقصوراً على العالم الثالث. ففي صيف ١٩٩٢ لم يكن المضاربون يستهدفون دول العالم الثالث، بل كانوا يستهدفون ايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة. وكانت هذه الدول تسعى للحفاظ على قيمة عملاتها مقابل المارك الالماني طبقاً لما تعهدوا به في نظام صرف العملات الاوروبي . هذا ولم يكن لدى ايطاليا والمملكة المتحدة الاساسيات الاقتصادية السليمة، فلقد كانت الفجوة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الانتاجية اعلى من تلك التي في المانيا واي رهان ضد عملاتها كان مضموناً . فعلى سبيل المثال كسب جورج سوروس مليار دولار عن طريق مثل هذا الرهان.

لكن فرنسا التي تعتبر رابع اكبر اقتصاد في العالم كان لديها الاساسيات الاقتصادية السليمة. وقد كان العجز في ميزانيتها والعجز التجاري ومعدلات التضخم ومعدلات نمو الانتاجية، كلها كانت اعلى من مثيلاتها في المانيا في صيف ١٩٩٢. ورغم ذلك فقد قامر المضاربون ضد الفرنك الفرنسي وكسبوا الرهان.

وحتى تتمكن من البقاء ضمن نظام صرف العملات الاوروبي اجبرت فرنسا على ان تتبنى نظاماً تقشفياً (معدلات فائدة أعلى وما غير ذلك) كما لو كانت المكسيك. واذا كان بالامكان مهاجمة رابع قوة اقتصادية عالمية على الرغم من تملكها للاساسيات الاقتصادية الصحيحة فان اي دولة، طبعا ما عدا المانيا واليابان والولايات المتحدة، يمكن مهاجمتها في اي وقت بغض النظر اذا كانت هذه الدول قد ارتكبت اي خطايا اقتصادية ام لا.

وحيث ان معدلات الفائدة العالية هي الطريقة الوحيدة القصيرة المدى لمحاربة تسرب رؤوس الاموال فان معدلات الفائدة العالية هي بذاتها احدى المحصلات الناتجة عن تنقل رؤوس الاموال بسهولة بين دول العالم. وبدلاً من استخدام معدلات الفائدة المنخفضة لمعالجة البطالة وتحقيق نمو سريع فان السياسات التي تحكم معدلات الفوائد يجب ان تركز على التحكم بانسياب رؤوس الاموال الكثيرة التقلب فالسياسات المالية هي رهينة لانسياب رؤوس المال الدولية ولا يمكن استخدامها في تحقيق الرفاه المحلي. وما يحدث ان البنوك المركزية في كل دول العالم ما عدا الدول الكبرى الثلاث (المانيا واليابان والولايات المتحدة) قد خسرت معظم قوتها في محاولاتها لتنظيم اقتصادها.

واذا كان للتاريخ ان يساعد، فانه عاجلا ام اجلا سيمر النظام المالي العالمي بتجربة مماثلة لانهيار السوق المالي الياباني في التسعينات وانهيار السوق المالي الاميركي في الثلاثينات. وحين حدوث ذلك لن يكون كل شيء واضحا . وسيكتشف العالم بأن النظام المالي العالمي يحتاج الى بعض الادارة، تماماً كما حدث حين اكتشفت الحكومات الوطنية في الثلاثينات بأن اسواقها المالية تحتاج الى ادارة . لكن المشكلة هي انه لا يوجد موازي للحكومات في الاقتصاد العالمي ليكون لديه القدرة على ادارة وتنظيم الاسواق وان ينقذها في وقت الازمات. واذا قامت اي دولة، حتى لو كانت الولايات المتحدة، بمحاولة القيام بدور المنظم او المدير بعد ظهور اي ازمة مالية عالمية فان النشاط المالي ببساطة سيتحرك بسرعة الى مكان اخر في العالم لا يوجد فيه اي تنظيم للاسواق المالية وبالتاكيد سيقوم صندوق النقد الدولي بدور ما، لكنه في النهاية طرف مقرض ليس لديه اي سلطة لفرض انظمة عالمية وليس لديه الموارد المالية لنزع الرعب العالمي من أي أزمة .

ولا يعرف لحد أين ومتى ستحدث الازمة المالية، والتي هي شيء مؤكد في موعد غيرمعروف في المستقبل. والازمة الاكثر احتمالية ستكون ضد الدولار الاميركي. فالذين احتفظوا بمدخراتهم بالدولار تلقوا ضربة مالية بعد ان خسروا بين ٤٣٪ الى ٥٨٪ من قيمة مدخراتهم بالدولار مقارنة بما كان يجب ان يكسبوه لو احتفظوا بمدخراتهم بالمارك او الين خلال السنوات العشر الماضية. وفي شتاء ٩٥-١٩٩٦ هبط الدولار من ١٠٨ ين الى ٨٠ ين في فترة قصيرة من الوقت ومع ذلك لم يكن هناك من يضارب على هبوط سعر الدولار. لماذا؟ لان اولئك الذين يمتلكون الدولارات يجب عليهم ان يفكروا بمخرج. وبكلمات بسيطة فانهم يحتفظون بالدولارات لانه لا يوجد لديهم اي خيار اخر. فلا يوجد عملة اوروبية يمكنها ان تمتص المبالغ المحولة من الدولار ولا يريد احد ان يحول نقوده الى الين الياباني حيث لا يوجد من يريد ان يتحكم الين بالديون اذا كان لا يستطيع ان يبيع بنجاح منتوجاته في اليابان لكسب العملة بالين لرفع الديون المستحقة. وبالمحصلة فان الدول التي تحتاج الى مخزون من العملة الصعبة يبقى الدولار خيارها حتى لو كانت تخسر القيمة الشرائية الحقيقية. ولكن في سنة ١٩٩٩ ومع بدء التداول بالعملة الاوروبية الموحدة اليورو سيكون هناك للمرة الاولى منذ الحرب العالمية الثانية بديلا اذا لم تكن الشركات والحكومات تتقبل الخسارة التي قد يحدثها الادخار بالدولار.

وحين تبدأ حملة ضد الدولار فسيكون هنالك دولاً تقدر الدولار وتقبل ان تأخذه. فما نسبته ٦٠٪ من الاحتياطيات الرسمية و ٥٠٪ من الاحتياطيات الخاصة هي حاليا بالدولار. وطبعا ستتحرك هذه المبالغ في حال حدوث ازمة ولكنها ستكون جزءاً يسيراً من مجموع العملات التي سيجرفها تيار الهبوط. وسيقوم الاميركيون والاجانب المحتكون في الامور المالية بتحريك اموالهم خارجاً لجني الارباح المالية الهائلة التي ستكون من نصيب من يبدأ في وقت مبكر ، وسيؤدي اندفاع المضاربين الى هبوط قيمة الدولار. وسيجد اولئك الذين يحتفظون بديونهم بعملات قوية (مثل الين واليورو) بأن القيمة الحقيقية لديونهم سوف تتضاعف بشكل هائل جدا اذا قورنت الى عملاتها المحلية او الى الدولار. وستعاني المؤسسات المالية من خسائر كبيرة حين يتخاذل الاجانب عن سداد ديونهم. ولدى حدوث ذلك فان الاستقرار العالمي سيتطلب ان تتدخل الولايات المتحدة على المدى الطويل (بأن توازن حساباتها الداخلية والدولية) وعلى المدى القصير (بأن ترفع معدلات الفائدة) لحماية قيمة الدولار لتبقيه كمقياس ثروة وكأداة لعقد الصفقات. ولكن حيث ان هبوط الدولار لا يضر بالولايات المتحدة كثيراً (ديونها بالدولار واسعار مستورداتها لا ترتفع حين تنخفض عملتها لان الدول الاجنبية لا يمكن ان تتحمل بأن تخسر الاسواق الاميركية الكبيرة) فان الاعتماد على الولايات المتحدة لوقف تدهور الدولار هو كالاعتماد على رجحان المصالح السياسية المحلية التي هي بالاصل غير موجودة.

معالم عدم الاستقرار المالي هي واقعية وليست نتيجة للتكنولوجيا التي تخلق الاسواق المالية الدولية ولكن هذه التكنولوجيا هي التي تضخمها.

خلاصة

النقطة الاهم التي قلما يعرفها الناس هي ان ثورة المعلومات ستجلب معها تغيراً كبيراً في كيفية تفكير الناس، وتذكرهم للاشياء، وكيفية مناقشتهم لها. فنحن نعرف ان الاميين يفكرون ويتذكرون ويستنتجون ويناقشون بطريقة تختلف عن المتعلمين الذين يعتمدون على المعلومة المكتوبة في تفكيرهم. فالبراهين المكتوبة مقنعة بما فيه الكفاية على الورق لكن الصور المرئية هي دوماً اكثر اقناعاً. وتكنولوجيا الاتصالات هي مرئية جداً وهي بهذا المفهوم عودة الى عالم الامية. وبينما لن تكون عمليات التفكير التي تصحب هذه التكنولوجيا الحديثة هي نفسها التي توجد لدى الاميين لكنها بشكل اكيد لن تكون نفسها التي توجد لدى مجتمع تحكمه الكلمة المطبوعة.

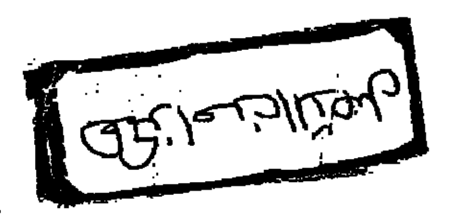
وبينما تقوم ثورة الاتصالات والتكنولوجيا بتوسيع الاحتمالات الاقتصادية بشكل مؤثر في كل هذه الحقول فان ما سيحدث حقا يعتمد بدرجة أقل على ما هو ممكن تكنولوجياً واكثر على ما هو مقبول اجتماعيا. لكن الذي يريده البشر وما يقبلونه يختلف مع مرور الزمن ومع درجة تعودهم عليه. وما يبدو انه غريب وغير مألوف اليوم سيكون امراً عادياً غداً. وقد يكون من الصعب الان ان تتذكر بانه كان هناك مقاومة لاستعمال رقع التسعير الالكترونية التي تلصق على السلع ولكن على الرغم من تلك المقاومة فان تلك الرقع تستعمل الان في كافة انحاء العالم. وبنفس المعيار فان الاشخاص البالغين في ايامنا هذه يمكن ان يرغبوا بالاتصال مع الاخرين وجهاً لوجه في ظروف معينة بينما قد يرغب ابناءهم في نفس الظروف بالاتصال مع الاخرين الكترونياً.

ولان ما سينتج عن الثورة الالكترونية في الاتصالات والمعلومات سيعتمد على الرغبات الاجتماعية بقدر اعتماده على الاحتمالات والاحتياجات التكنولوجية، فلا يمكن لأي شخص ان يتنبأ بما سيحدث بالضبط. فالنتائج النهائية غير واضحة اما التحركات التي يجب أخذها للرد على هذه التطورات الجديدة فهي واضحة وضوح الشمس.

فليس على الانسان حرج إن لم يخترع العجلة، ولكن يلام الانسان اذا لم يستعمل العجلة فور اختراعها. هذا يعني انه من المهم ان تراقب ما يعمل وما لا يعمل في اماكن اخرى. ويعني ايضا انه من الضروري ان نجرب على انفسنا الاشياء الممكن القيام بها محلياً. وهذا ضروري لسببين، اولهما انه يمكن ان يوجد فروق فيما يمكن ان يستخدم في مناطق مختلفة من العالم وثانيهما ان العاملين وحتى المدراء قد لا يتقبلوا طرق جديدة لاتمام العمل ما لم يجربوا تلك الطرق الجديدة وان يعرفوا ان التغيير امر محتوم.

ففي القرن التاسع عشر كان الرابحون هم الذين برعوا في اقتصاد البخار وعرفوا ان كل ما يحتاجون اليه فقط هو راس المال والفحم. بينما كان الرابحون في القرن العشرين هم اولئك الذين ادخلوا البحث العلمي (سواء كان كهربائياً اوميكانيكياً او كيماوياً) في الصناعة. وسيكون الرابحون في القرن الحادي والعشرين هم اولئك الذين سيبرعون في ثورة الاتصالات ويقودونها.

* استاذ في جامعة هارفارد وقدم هذه الورقة للمؤتمر الثالث لمركز الامارات للدراسات والابحاث الاستراتيجية والذي عقد في ابو ظبي مؤخراً.





شهرية مستقلة تصدر في عمان
العدد ٣٨ حزيران ١٩٩٧

بين الحرية والمسؤولية الصحفية:

هموم مشتركة بين الاردن وبريطانيا

نرمين مراد *

في ذروة الحملة الانتخابية البريطانية هذه السنة كانت صحيفة الغارديان -القريبة من حزب العمال - تشن حملتها الخاصة ضد نواب من حزب المحافظين كانت الصحيفة قد كشفت بالادلة تورطهم في تقبل الرشوة من محمد الفايد صاحب محلات هارودز المشهورة في لندن مقابل تحريك اسئلة في مجلس العموم البريطاني نيابة عن السيد الفايد ومصالحه.

ولعله ليس من المبالغة القول ان حملة الغارديان ضد فساد حزب المحافظين الذي بقي في السلطة في بريطانيا طوال قرابة عقدين من الزمن قد ساهمت في الهزيمة الساحقة التي تعرض لها الحزب على ايدي حزب العمال "الجديد" بزعامة توني بلير.

وقد لاحظ صحفيون من مختلف انحاء العالم أن الحملة التي شنتها الغارديان ضد حزب المحافظين قد ادخلت الصحافة البريطانية في حقبة جديدة من العمل الصحفي. ففي احد اعدادها اثناء اشتداد الحملة في أذار من هذا العام خرجت الصحيفة بعنوان رئيسي على ثمانية اعمدة يقول في وصف الوزير المستقيل تيم سميث :"النائب الغير شريف" وفي عنوان آخر ايضا على ثمانية اعمدة: "كذاب وغشاش". وفي عنوان آخر موجه الى رئيس الوزراء جون ميجر "انشر من أجل المصلحة العامة" اي انشر نتيجة التحقيق في قضية الرشاوى.. وهو ما فعله رئيس الوزراء حينئذ.

وتعتبر صحيفة الغارديان واحدة من اكثر الصحف البريطانية جدية ومصداقية وتعتبر بحق صحيفة يسار الوسط البريطاني الليبرالي. كما تعتبر واحدة من اكثر الصحف دفاعا عن حرية التعبير.

وفي محاضرة القاها رئيس تحرير الصحيفة "الان روس بريجر" في ا واخر ايار (مايو) الماضي يتطرق الصحفي المخضرم الى وضع الصحافة في بريطانيا في ظل وجود مجموعة كبيرة من صحف الأثارة التي تعتاش على اخبار نجوم السياسة والفن وفضائحهم. ويقترح نظاما اعلاميا مبنيا على ثلاثة مبادىء هي: حق الخصوصية، حق التعبير الحر، وحق المعرفة. ويدعو السيد روس بريجر الى تحقيق توازن بين هذه الحقوق الثلاثة. ويقول في محاضرته التي نشرتها صحيفته ان "التحدي الحقيقي الذي يواجهه الصحفيون (البريطانيون) هو أن الاغلبية الساحقة من الشعب لا يعتقدون - بشكل عام - ان الصحف تعمل من اجل المصلحة العامة". ويقول كيف ان احد استطلاعات الرأي العام قد اظهر عام ١٩٩٦ "ان ٧٦٪ من الناس لا يثقون بان الصحفيين يقولون الحقيقة".

ويعزي روس بريجر عدم الثقة هذه الى ان هناك نوعين من الصحف: "الاولى تحاول ان تخبر قراءها (بما يحدث) وذلك بتقديم تغطية عقلانية لما يجري في السياسة والاقتصاد والاجتماع والفن والثانية "تهدف اساسا للترفيه - وتتعامل الاخبار الجادة فقط كرديف للاخبار المسلية".

ويقول رئيس تحرير الغارديان ان المشكلة التي يعاني منها القطاع الصحفي اذن هو كيف يمكن العمل على ان ينتعش القطاع الصحفي الجاد الهادف في اي مجتمع دون فتح الباب على مصراعيه للصحافة الفجة التي تتطفل على حياة الناس.

ويقول روس بريجر ان مبادىء حق الخصوصية (الفردية) وحق حرية التعبير وحق المعرفة (الحصول على المعلومة الدقيقة الصحيحة) لا يمكن ان تترك للبرلمان وحده او للمحاكم وحدها او للصحفيين وحدهم ويدعو هؤلاء جميعا اضافة الى السياسيين (في الحكومة والمعارضة) الى ان يتجمعوا جميعا لتحقيق توازن بين المبادىء الثلاثة اعلاه.

من المفيد ان نستذكر هنا ان روس بردجر اثناء معركته مع المرتشين من حزب المحافظين قد تعرض هو وصحيفته الى دعاوي في المحاكم اقامها ضده النواب المعنيون بدعوى الذم والقدح. ومع انهم خسروا هذه القضايا بعد ان فضح التحقيق تورطهم كما كانت الغارديان قد نشرت فان روس بريجر عاني هو وصحفيو ومالكو الصحيفة اثناء المحاكمات.

وكانت المحاكم الانجليزية قد تشددت في عقوباتها ضد الصحفيين في قضايا التشهير في السنوات الاخيرة في اعقاب انتشار صحف الاثارة (التابلويد).

ويقول روس بريجر كيف ان رئيس التحرير وهو ينشر مقالا واثقا من انه يفعل ذلك من اجل المصلحة العامة، لا يدري كيف سيكون رد فعل المحاكم على مقالته في حال رفعت ضده قضية.

وبعد ذلك يطلب رئيس التحرير من الصحفيين والسياسيين والمحامين (القضاة) أن يجتمعوا "بروح من الانفتاح" وان يخرجوا بقانون "جيد ودائم".

ويقول السيد روس بريجر للصحفيين انه برغم معاناتهم في ظل قوانين "السرية الرسمية الغبية" وضد سياسيين محترفين وقوانين تشهير قاسية جدا، فان عليهم ان يخرجوا من خلف المتاريس وان يعترفوا انهم يستطيعون عبر جهد مشترك ان يؤثروا في كل ما يعنيهم ويهدد مصالحهم.

■■" رئيس تحرير الغارديان يتحدث عن ثمة مشكلة يعاني منها القطاع الصحفي في بريطانيا، وتتمثل في كيفية انتعاش صحف جادة هادفة دون فتح الباب على مصراعيه لصحافة فجة تتطفل على حياة الناس. ترى أليس هناك الكثير من التشابه بين ما يجري في بلاد الانجليز وما يجري عندنا هنا في الاردن، رغم نسبيته؟!"■■

ويدعو روس بريجر زملاءه المحررين في الصحافة الجادة الى عدم السكوت على ما تنشره صحافة الاثارة التي لم تترك اي "خدعة في الكتاب" الا واستخدمتها ولم تترك شخصا (مهما كانت شهرته قليلة) الا وتعرضت لحياته الخاصة والتي "غزت غرف المستشفيات، وضايقت المطلقات، وراقبت التلفونات، وخانت الامانات، واخترعت المقابلات، ودمرت حياة الكثير من الناس كل ذلك - في سبيل ا ية مصلحة عامة؟ الا يدعو هذا الى وضع تشريع يحمي الحياة الخاصة للناس؟ وان يدعو الى نقاش موسع ومستمر بين الصحفيين لوضع حد لهذا كله"

بعد ذلك يتجه السيد روس بريجر الى المحامين والقضاة ويقول ان كثيرين منهم يؤمنون ايمانا مطلقا بحرية التعبير وان المطلوب منهم جميعا ان ينظروا الى قضية الصحافة نظرة مختلفة عن تلك التي يروج لها في مجلس الاعيان (اللوردات) البريطاني والتي تقول ان هناك نوعين فقط من الصحف تلك التي تخترع الاخبار وتلك التي تشوهها.

ويقول روس بريجر "هل من الحكمة اذن ان تضع الدولة تشريعا لكل الصحف كأنما هي جميعا مما ينتجه روبرت ميردوخ (ناشر الصن والديلي ستار)؟ ويدعو رئيس تحرير الغارديان القضاة الى قراءة تقرير اعده البروفسور ايرك بارندت استاذ قانون الاعلام في جامعة لندن والذي يثبت بما لايدع مجالا للشك ان قوانين التشهير ذات تأثير سيء وعكسي على مقدرة الصحفيين على الكتابة في الأمور التي تهم المصلحة العامة.

أما السياسيون فيطلب منهم السيد روس بريجر ان يلتزموا بوعودهم التي يقطعونها على انفسهم للحفاظ على حرية الوصول الى المعلومات. ويذكر السيد روس بريجر زعيم حزب العمل الجديد رئيس الوزراء توني بلير بما قاله السنة الماضية من ان قانون حرية المعلومات "ليس اصلاحا دستوريا معزولا وانما تغيير اصيل لما يجب ان يكون عليه العمل السياسي في هذه البلاد".

ويدعو السيد روس بريجر السياسيين الى ان ينظروا الى القضية بكليتها وليس بجزيئياتها. ويقول مخاطبا السياسيين "قاوموا قانون الخصوصية الا اذا كان ذلك مصحوبا باصلاح كامل لقوانين التشهير وقوانين حرية المعلومات".

ويحذر السيد روس بريجر السياسيين بان التراجع في حرية المعلومات قد أدى الى تراجع في الديمقراطية. ويدعو الحكومة الى التحرك نحو وضع تشريعات تضمن تدفق المعلومات، والصحافيين الى التحرك ضد الصحافة المسيئة.

"يجب ان يتوفر لنا مجموعة جديدة من القوانين : قانون حماية الخصوصية (الفردية)، قانون حرية التعبير، وقانون حرية المعلومات".

"يجب علينا جميعا ان ندافع عن حرية الصحافة وان ولجبنا جميعا ان نفعل ذلك طوال الوقت... وفي نفس الوقت يجب ان نصحوا وندرك ان الحريات تذوي (وتموت) اذا لم يتم الدفاع عنها".

ترى أليس هناك الكثير من التشابه بين ما يجري في بريطانيا وما يجري عندنا هنا في الاردن، رغم نسبيته؟.

* صحفية وباحثة اردنية

المشرق تصدر عن شركة المشرق العربي للصحافة (محدودة المسؤولية) | رئيس التحرير المسؤول محمد سلامة | الاشتراكات السنوية للافراد ١٢ ديناراً / للمؤسسات والشركات ٢٠ دينارا

العنوان : تلفاكس ٦١٥٢٨٢،العبدلي - ساحة الباصات المركزية خلف ارابيلا ، ص.ب ٩٦١٧٧٢ عمان - ١١١٩٦ - الاردن